التمويل والتنمية

سباستيان مالابي
بول كروغمان
آلان بلايندر
... وغيرهم الكثير

ديسمبر ٢٠١٦

العولمة الرابحون والخاسرون

صندوق النقد الدولي

التمويل والتنمية

التمويل والتنمية مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي
ديسمبر ٢٠١٦ . العدد ٥٣ . الرقم ٤

رئيس التحرير: كاميلا لوند أندرسن
مدير التحرير: مارينا بريموراك
محررون أوائل
جيتا بات — ناتالي راميريز–جومينا
جاكلين ديلوريه — جيمس رو
إسماعيلا دينغ — راني فيدوروموودي
محرر الطبعة الإلكترونية: ماري بورسيكوت
محررون مساعدون
إيسزتير بالازس — بروس إدواردس
نيكول برينن–كيماني — نادية صابر
مورين بيرك
اختصاصي الإنتاج الطباعي والإلكتروني
ليجون لي
مساعد رئيس التحرير: روبرت نيومان
محرر النسخ: لوسي مورواليس
مدير الإبداع: لويزا منجيفار
محرر فني أول: ميشيل مارتن
مستشارو رئيس التحرير
برناردين آكيتوبي — جيمس غوردن
سيلين آلارد — توماس هلبلينغ
باس باكر — لورا كودرس
ستيفين بارنيت — توماسومانسيني–غريفولي
نيكوليتا باتيني — جيان ماريا ميليس–فيريتي
هيلج برغر — إنجي أوتكر–روب
بول كاشين — لورا بابي
آدريين شيستي — أوما راماكريشنان
لويس كوبيدو — عبد الحق الصنهاجي
ألفريدو كوفاز — جانيت ستوتسكي
مارسيلو استيفاو — آليسون ستوارت

© ٢٠١٦ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة على الموقع التالي: www.imf.org/external/terms.htm أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض **التجارية** مقابل رسم رمزي من **مركز تراخيص النشرCopyright Clearance Center** (في العنوان الإلكتروني التالي: www.copyright.com.

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:

IMF Publication Services
Finance & Development
PO Box 92780
Washington, DC, 20090, USA
Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

Finance & Development
is published quarterly by the International Monetary Fund, 700 19th Street NW, Washington DC 20431, in English, Arabic, Chinese, French, Russian, and Spanish.
English edition ISSN 0145-1707

Postmaster: send changes of address to *Finance & Development*, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC, 20090, USA. Periodicals postage is paid at Washington, DC, and at additional mailing offices.
The English edition is printed at Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

تحقيقات

العولمة: الرابحون والخاسرون

٦ **تغير في مسار العولمة**
التراجع في التدفقات الرأسمالية والتجارة عبر الحدود قد يكون أخف وطأة مما يبدو
سباستيان مالابي

١١ **لا تلقوا بالاً للموتى الأحياء**
تعطُّل مسيرة التحرير التجاري أمر لا ضير منه
بول كروغمان

١٢ **عودة التجارة إلى مسارها الطبيعي**
التجارة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ولكنها قد تضر البعض ما لم تعيد السياسات توزيع المنافع
موريس أوبستفلد

١٧ **طريق مزدوج الاتجاه**
يجب أن يعالج صناع السياسات القضايا الاقتصادية والسياسية لدعم العولمة
ديفيد ليبتون

١٨ **مفهوم جديد وواقع قديم**
العولمة مصطلح جديد، ولكن تدويل الأسواق والأشخاص والأفكار والثقافات ليس أمرا جديدا
هارولد جيمس

٢٢ **سلاح ذو حدين**
زيادة اندماج الاقتصاد العالمي تؤثر على العاملين حول العالم

٢٨ **لكي لا يُترَك عامل وراء الركب**
مزيج السياسات الصحيح يعني وظائف جيدة في الداخل والخارج
فرانسيس أوغريدي

٣٠ **ملعقة ممتلئة بالسكر**
هجرة العمالة مرتفعة ومنخفضة المهارات ترفع الدخول وتحقق منافع واسعة للاقتصادات المتقدمة
فلورانس جوموت وكيسنيا كولوسكوفا وسويتا ساكزينا

٣٣ **المزايا والمساوئ**
ينبغي أن تدير السياسة الأمريكية دفة العولمة من خلال نقل متضرري التجارة من خانة الخسارة الكلية إلى خانة الربح الصافي
آلان بلايندر

٣٤ **للأغنى، للأفقر**
يمكن أن تؤدي التجارة الدولية إلى تعميق عدم المساواة في الاقتصادات النامية
نينا بافسنيك

٣٧ **الزولو سوشي وآمال أخرى**
العولمة لم تقدم إلا القليل لإفريقيا
كومي نايدو

٤٠ **الفجوة**
الطبقة الوسطى بالولايات المتحدة آخذة في الانكماش مع صعود الأسر إلى شرائح الدخل الأعلى أو هبوطها إلى شرائح الدخل الأدنى
علي ألبتشي

اشترك عن طريق الموقع الإلكتروني www.imfbookstore.org/f&d

رسالة من المحرر

شكوك حول حقائق ثابتة

٢٠١٦ كان عاما حافلا بالاضطرابات السياسية المفاجئة، فقد باتت الحقائق الراسخة حول قدرة العولمة على تحويل حياة الناس وانتشال الملايين من ربقة الفقر موضع شك بين مجتمعات الناخبين في أوروبا والولايات المتحدة وبقية أنحاء العالم. لم يعد الناخبون مستعدون لتصديق وعود الخبراء والصفوة، لذا يبدو كثير منهم رافضا للتداعيات السلبية الناجمة عن العولمة وذلك عن طريق إعطاء أصواتهم للمرشحين المعارضين للمؤسسات التقليدية ورسالاتهم التي تتبع نفس النهج.

"لقد فقدت عملي في خمسة أماكن إما لتوقفها عن ممارسة النشاط أو لأنها كانت مضطرة لتخفيض العمالة في مجالي المهني»، جاءت هذه العبارة على لسان "جون باورز»، فني إصلاح الآلات من الولايات المتحدة، الذي تظهر صورته على غلاف هذا العدد. وفي الوقت الحالي يتقاضى "باورز»، وهو من المحاربين القدماء في السلاح الجوي الأمريكي ويبلغ من العمر ٦٠ عاما، ١٢ دولارا في الساعة بعد تلقيه دورات لإعادة التدريب كفني كهربائي، وهو يعتبر نفسه محظوظا لأن لديه وظيفة بأي حال. ويقول إن "بعض الناس يتذمرون، فأقول لهم إن النظام قام بما كان يفترض أن يقوم به. لقد ألحقك بالمدارس لتلقي العلم. وما من أحد سيضمن لك أكثر من ذلك. فكل ما يمكن عمله هو تقديم يد العون. وهذا هو ما حدث».

في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية نتناول العولمة، ما لها وما عليها. ويذكر "سباستيان مالابي» في مقاله أنه بعد عقود من تزايد تحركات رأس المال والسلع والمواطنين عبر الحدود، ظلت هجرة المواطنين وحدها محتفظة بوتيرتها السريعة. فقد تراجعت تدفقات رؤوس الأموال وشهدت حركة التجارة ركودا في وتيرتها. ويقول "مالابي» إن تطورات التجارة والتمويل قد لا تكون علامة على التراجع بقدر ما تكون إشارة إلى تعديل المسار بحيث تحقق مستويات أكثر قدرة على الاستمرار بما يتماشى مع العولمة المستمرة.

ويلقي السيد "موريس أوبستفلد»، كبير اقتصاديي الصندوق، نظرة متفحصة على التجارة. فعلى الرغم من وضح المكاسب الهائلة المنشئة للثروات من وراء التجارة، فقد أدت وتيرة العولمة المطردة منذ أوائل التسعينات واقترانها بالنمو الاقتصادي المنخفض منذ الأزمة المالية إلى تخلف العديد من الأفراد والمجتمعات عن اللحاق بالركب. ويخلص "أوبستفيلد» في مقاله إلى أن "العولمة تتيح الفرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية للجميع، ولكن لا يوجد ما يضمن تحقق هذه الفرصة في غياب التدابير الحاسمة من جانب الحكومات لدعم الفئات التي تعاني من الآثار غير المباشرة للعولمة».

وإن كان هناك درس يمكن استخلاصه في هذا الشأن، فهو ضرورة الإنصات لآراء جميع أطراف النقاش الدائر حول العولمة — وخاصة الذين يتحدثون بالنيابة عن أولئك الذين تركهم الركب. فالعمال في الاقتصادات المتقدمة، مثل «جون باورز»، كانوا من بين أشد المتضررين. وفي هذا الشأن، تذكّرنا "فرانسيس أوغريدي»، أمين عام مؤتمر نقابات العمال في المملكة المتحدة، بالدور البنّاء الذي يمكن للنقابات العمالية القيام به. أما "كومي نايدو»، الناشط في مجال حقوق الإنسان من جنوب إفريقيا، فيطلق مناشدة مفعمة بالحماس لتوزيع الثروة على نحو أكثر عدالة.

ولكن مشاعر التشاؤم واليأس تؤدي إلى إغفال الخير الذي تحقق من وراء العولمة. ويقول "وولتر أسكونا»، أحد عمال مناجم النحاس في بيرو، إن التجارة الحرة والاستثمار جلبا له الحظ السعيد. فقد قال لمجلة التمويل والتنمية إن "مهنة التعدين وفرت لي مستوى معيشي جيد». «وأتمنى أن أستمر في العمل هنا، لأنه جزء أساسي من حياتي.»

وختاما، اسمحوا لي بصفة شخصية أن أستذكر الراحل «جيمس غوردون»، العضو المخلص لفترة طويلة في المجلس الاستشاري لمجلة التمويل والتنمية، الذي توفي شهر أكتوبر الماضي. فنحن سنفتقد وجوده بيننا.

كاميلا لاند أندرسن
رئيسة التحرير

إقرأ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/fandd

وفي هذا العدد أيضا

٤٣ التنازل عن الجودة
صادرات النبيذ الأرجنتيني تشير إلى تحول المستهلكين إلى السلع الأقل جودة عقب الأزمة المالية العالمية
ناتالي شين ولوسيانا جوفينال

٤٨ صدمات المال العام
يجب على الحكومات تفهم وإدارة المخاطر المحيطة بالإنفاق والدين العام
بنيديكت كليمنتس وخافيير ديبران وبرايان أولدن وأماندا صايغ

٥١ تحديد طريقة العمل من أعلى
تستفيد مجالس البنوك المركزية من نفس المراجعات الناقدة شأنها شأن مجالس الشركات.
أشرف خان

٥٧ رسالة إلى المحرر

٢

أبواب ثابتة

٢ شخصيات اقتصادية
شخصية رائدة
إسماعيلا دينغ يقدم لمحة عن شخصية ليونارد وانتشيكون، الناشط السابق الذي يعتزم تدريب الجيل القادم من الاقتصاديين الأفارقة

٣٨

٣٨ تأمل معي
تطور الغذاء
رفع الكفاءة والإنتاجية الزراعية أمر ضروري لتحقيق الأمن الغذائي في المستقبل
ماريا يوفانوفيتش

٤٦

٤٦ أوراق العملة
جبال من النقود
سويسرا تقاوم الاتجاه العالمي بالحفاظ على التقليد النقدي
ديفيد بيدروزا

٥٤ استعراض الكتب
المأزق: كيف تعيش الأمم وتزدهر في عالم يتراجع،
جوناثان تيبيرمان
مكاسب العملة: صعود الرنمينبي، إدوارد براساد
الثورة الصناعية الرابعة، كلاوس شواب

الرسوم التوضيحية: pp. 38, 39, iStock.

الصور الفوتوغرافية: cover, Martha Rial; pp. 2, 4, Jim Graham; p. 6, mf-guddyx/ Getty Images; p. 8, François Guillot/AFP/Getty Images; p. 11, Paul Vallejos/El Comercio de Peru/Newscom; p. 12, Luke Sharrett/Bloomberg via Getty Images; p. 17, IMF photo; p. 18, Bain News Service/Interim Archives/Getty Images; p. 20, William England/Getty Images; p. 22, Martha Rial; p. 23, Anastasia Vishnevskaya; p. 24, Anastasia Vishnevskaya, Tiego Tiemtoré; p. 25, Courtesy of Convergys One; p. 26, Alberto Ñiquen Guerra; p. 27, Stefan de Vries; p. 28, Jess Hurd/reportdigital.co.uk; p. 30, iStock, Lee Besford/Fairfax Media/Getty Images; p. 33, Wilford Harewood/The Hale Institute, Emory University; p. 35, Andrew Holbrooke/Corbis via Getty Images; p. 37, Green Peace; p. 40, Kay Lee Davies/Getty Images; p. 43, Daniel Garcia/AFP/Getty Images; p. 46, Michele Linina/Bloomberg via Getty Images; p. 47, Fabrice Coffrini/AFP/Getty Images, Swiss National Bank; p. 48, Lisa Wiltse/Corbis via Getty Images; p. 51, Ezra Bailey/Getty Images; pp. 54–56, IMF photo.

شخصية رائدة

إسماعيلا دينغ يقدم لمحة عن شخصية ليونارد وانتشيكون، الناشط السابق الذي يعتزم تدريب الجيل القادم من الاقتصاديين الأفارقة

نادرا ما يكون الهروب من السجن جديرا بعناء المحاولة. فمعظم الهاربين من السجون يعودون مرة أخرى وراء القضبان خلال ساعات من هروبهم. ولكن في عام ١٩٨٦ أثبتت محاولة للهروب من السجن جدواها عندما استطاع «ليونارد وانتشيكون» الهرب من سجنه حيث كان «ماثيو كريكو»، رئيس بنن – ذلك البلد الصغير في غرب إفريقيا– يحتجز جميع معارضية السياسيين. فقد استطاع ذلك الناشط الشاب الهروب من السجن منذ ثلاثين عاما والتوجه إلى نيجيريا المجاورة. ولدى عودة وانتشيكون إلى وطنه بعد عقد من الزمان كان قد نال درجة الدكتوراه. وفي وقت لاحق قام بالتدريس في رابطة الجامعات الأمريكية المعروفة باسم «رابطة اللبلاب» (Ivy League)، ونُشرت له مقالات في بعض الدوريات الأكاديمية الرائدة، كما تم اختياره لعضوية «الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم»، وهي واحدة من أقدم جمعيات العلماء الأكاديميين وأعلاها مكانة في الولايات المتحدة.

وقد اتسمت عملية هروب وانتشيكون بالجرأة لكنها لم تكن مثيرة في أحداثها. ففي أحد الأيام من شهر ديسمبر ١٩٨٦ طلب مراجعة عيادة الطبيب خارج السجن للعلاج من مرض روماتيزم المفاصل الذي اصابه بعد ١٨ شهرا من التعذيب لأنه جرؤ على المطالبة بإنهاء النظام الديكتاتوري للرئيس كيريكو. وكان مدير السجن يثق في هذا الطالب اليساري الذي يبلغ من العمر ٣٠ عاما، وكان قد سبق له زيارة نفس الطبيب مرتين. ولكن هذه المرة، لم يكن وانتشيكون، الذي كان يتوقع بقاءه حبيسا لسنوات عديدة أخرى، يعتزم العودة. فأعد الترتيبات لكي تنتظره سيارة ودراجة نارية ليستقلهما في رحلته إلى نيجيريا.

ويعد وانتشيكون، الذي يعمل حاليا أستاذا في جامعة برينستون الأمريكية، واحدا من قلة من الاقتصاديين الأفارقة الذين يمارسون مهنة التدريس في إحدى جامعات القمة في الولايات المتحدة. وتركز أعماله البحثية، التي حظيت باهتمام كبير من خبراء اقتصاديات التنمية، على الجذور السياسية والتاريخية للتنمية الاقتصادية في إفريقيا. ويتناول وانتشيكون دراسة أثر تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلنطي على التنمية الاقتصادية المعاصرة في إفريقيا، كما يبحث في كيفية تأثير مشاركة المواطنين في الحد من المحاباة، وتحسين الحوكمة الديمقراطية، وإرساء الأساس للسياسات الداعمة للنمو الاقتصادي.

ويقول ناثان نان، البروفيسور في جامعة هارفارد وأحد المؤلفين المشاركين مع وانتشيكون ومحرر «دورية اقتصاديات التنمية» *(Journal of Development Economics)* «إن دراسات وانتشيكون البحثية تعرض منظورا فريدا للتنمية الاقتصادية. فهي تشمل موضوعات كبيرة ومهمة، وتستخدم في نفس الوقت طرائق إحصائية وأساليب تجريبية دقيقة. ويساعد تركيزه على السياسة ودورها في عملية التنمية على سد الفجوة الهائلة القائمة في الوقت الحالي في اقتصاديات التنمية».

رد الفضل للقارة

البروفيسور وانتشيكون، الذي يعيش في الولايات المتحدة منذ ٢٤ عاما، هو من مشجعي فريق «كليفلاند كافالييرز» لكرة السلة، وهو من أشد المعجبين بنجم الفريق «ليبرون جيمس» الذي تشغله، مثل وانتشيكون، رغبة رد الفضل لمجتمعه. فقد كان ليبرون حريصا على الفوز ببطولة «الرابطة الوطنية لكرة السلة» الأمريكية (NBA) من أجل مدينته «أكرون» وولايته «أوهايو»؛ أما وانتشيكون، فهو يتطلع إلى تدريب الجيل القادم من الاقتصاديين الأفارقة. فقد استطاع منذ عامين بعد أن أمضى أربع سنوات في التخطيط، أن يفتتح «كلية إفريقيا للاقتصاد» لتقديم التدريب الأكاديمي من الطراز الأول للاقتصاديين الشبان من القارة الإفريقية. ويعتزم في المرحلة القادمة افتتاح برامج للدراسة الجامعية في مجالات الاقتصاد والمالية والإدارة والإحصاء وعلوم الكومبيوتر. ويتمثل هدفه في تزويد أعداد كبيرة من الأفارقة بالتدريب اللازم للتصدي لأكثر قضايا التنمية إلحاحا التي تواجه القارة الإفريقية.

وفي مقابلة مع مجلة التمويل والتنمية قال وانتشيكون «إنه من المدهش لمن يعيش في إفريقيا أنه يجد بعض أهم التحديات والمعضلات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية متجسدة بوضوح أمام عينيه. فالمعضلات كثيرة، ولكنها حتى وقتنا هذا لا تخضع للدراسة التفصيلية إلا خارج القارة أساسا. فالتاريخ الاقتصادي في إفريقيا موضع دراسات بحثية مكثفة في شتى أنحاء العالم، ولكن قليلا فقط من الباحثين أفارقة المولد يشاركون في هذه الجهود البحثية».

وفي العام الماضي، كتبت غرييف شيلوا، الزامبية الجنسية والزميلة الباحثة لدراسات ما بعد الدكتوراه في جامعة هارفارد، بإحدى تدويناتها في واحدة من أوسع المدونات انتشارا أن «علم الاقتصاد ربما يعاني من مشكلة تتعلق بإفريقيا». وذكرت أن الدورية الأكاديمية الصادرة عن جامعة أوكسفورد «دورية الاقتصادات الإفريقية» *(Journal of African Economies)*، وهي من المطبوعات المهمة والمؤثرة التي تُعنى بقضايا التنمية الاقتصادية في إفريقيا، لا تضم سوى باحث أكاديمي واحد مقره في إفريقيا من بين أعضاء هيئة التحرير البالغ عددهم ٢٧ عضوا. (ومنذ كتابة هذه التدوينة زاد العدد إلى اثنين). ولا يوجد باحث أكاديمي واحد مقره في إفريقيا من بين أعضاء هيئة تحرير «دورية اقتصاديات التنمية» البالغ عددهم ٦٤ عضوا.

ووفقا لما ذكره وانتشيكون، هناك عاملان يسهمان في ضآلة مستوى التمثيل الإفريقي. أولا، عدم وجود تدريب في العلوم الإنسانية بالتعليم الجامعي في معظم البلدان الإفريقية. ويقول «إن التعليم الجامعي أو التعليم في مستوى الثانوي غالبا ما يكون تخصصيا بدرجة مفرطة، بينما يتعين في دراسة علم الاقتصاد أن يكون الطلبة متعددي الاهتمامات». وثانيا «ضعف مستوى التدريب في الرياضيات والإحصاء ضمن مناهج العلوم الاجتماعية».

ويقول وانتشيكون إن ضآلة عدد الاقتصاديين الأفارقة هي «خسارة» للمهنة. «ونحن لا ندرك فداحة الضرر» الذي يلحق بدراسة اقتصاديات التنمية في إفريقيا من قلة عدد «الأفارقة المشاركين في البحوث الاقتصادية على أعلى مستوى». فهم يجلبون معهم تفهما للأوضاع الداخلية «واهتماما متأصلا» مما يمكن أن يعزز النتائج البحثية.

ولتوضيح هذه النقطة، أوضح وانتشيكون دهشته لازدياد مستوى الفقر في قرية والدته في عام ٢٠٠٩ منذ زيارته الأخيرة لها في أواسط السبعينات. وأصبح مشغولا للغاية بمحاولة تفهم الأسباب التي أدت لهذا التدهور، الذي تخطى حدود انهيار الجسر الذي كان يربط بين القرية والمجتمعات المجاورة. وقد حفّزت روح الخبير الاقتصادي بداخله محاولة استجلاء الأسباب الجذرية لهذا التدهور، وهو ما أدى إلى كتابة أولى دراساته البحثية عن اقتصاديات الزراعة، بعنوان «لعنة التربة الجيدة؟ خصوبة الأراضي، والطرق، والفقر في المناطق الريفية في إفريقيا» (The Curse of Good Soil? Land Fertility, Roads, and Rural Poverty in Africa)، التي اشترك معه في كتابتها «بييرو ستانيغ» من جامعة بوكوني في إيطاليا. ويخلص المؤلفان وانتشيكون وستانيغ في دراستهما إلى أن المزيج الذي يجمع بين الأراضي عالية الخصوبة والافتقار إلى البنية التحتية يزيد من فقر السكان. ولكن كيف يحدث ذلك؟ ويقول وانتشيكون، «عندما تكون معزولا بدون بنية تحتية والأراضي غير خصبة، فإنك ترسل أولادك إلى المدرسة لتلقي العلم لأن الأرض فقيرة للغاية لدرجة لا تفلح جهود الأولاد في إصلاحها. ولكن إذا كانت الأرض غنية، فقد ترغب في إنجاب المزيد من الأولاد وإرسالهم جميعا للعمل في المزرعة».

«وعندما توفر التدريب للمواطنين، فإنك تحوِّل ما لديهم من حافز شخصي إلى بحوث اقتصادية متقدمة».

«وعندما توفر التدريب للمواطنين، فإنك تحوِّل ما لديهم من حافز شخصي إلى بحوث اقتصادية متقدمة. والأفارقة بوسعهم تقديم مساهمة كبيرة في المعرفة الاقتصادية عن طريق الاستفادة من وعيهم بثقافتهم وما لديهم من حافز متأصل للوصول فعليا إلى جذور التحديات التي تواجه القارة الإفريقية».

رحلة غير عادية

وُلِد وانتشيكون ونشأ في قرية صغيرة في وسط بنن، حيث كانت أسرته تتعرض لسوء المعاملة من جانب الحكومة. ففي عام ١٩٦٨، أُلقي القبض على والده، الذي كان يعمل بزراعة الكفاف، وتعرض للإهانة واحتجز لعدة أيام لعدم سداده ضريبة النفوس — وهي ضريبة موحدة تتم جبايتها على كل مواطن بالغ وكانت تبلغ حوالي ٨٠٪ من الدخل النقدي لأسرته.

واستمرت هذه الأوضاع خلال مرحلة تعليمه الأولي، وفي عام ١٩٧١ انضم إلى حركة الطلبة اليساريين للكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية وضد الضرائب المجحفة على الفقراء. وفي عام ١٩٧٦ ألقي القبض على وانتشيكون، عندما كان في الصف الحادي عشر بالمدرسة، وذلك لكتابة مقالة في الجريدة الطلابية ينتقد فيها النظام الحاكم. وفي العام التالي نظَّم أول احتجاجاته الطلابية.

وكان حلم وانتشيكون في إحدى مراحل حياته أن يصبح مدرسا لعلوم الجبر. فقد كان متميزا في مادة الرياضيات. ولكن دراسته تأثرت بشدة نتيجة نشاطه السياسي، الذي زاد بعد التحاقه بجامعة بنن في عام ١٩٧٩، حيث أنشأ جماعة سرية للكفاح من أجل الحرية والديمقراطية في البلاد. لكنه لم يستمر طويلا في الجامعة. فقد طردته هيئة الجامعة بعد أول إضراب عام للطلبة، مما اضطره للاختفاء عن الأنظار لمدة خمس سنوات، لكنه ظل قريبا من الجامعة وواصل تنظيم الأنشطة الطلابية سرا من خارجها.

وفي منتصف الثمانينات، تعرضت حكومة بنن لضغوط للحد من طغيانها. وعاد وانتشيكون للجامعة، لكنه لم يلمس وزملاؤه التغيير السياسي

الذي كانوا يتوقعونه. وقاموا بتنظيم مظاهرة احتجاجية كبيرة ضمت طلبة الجامعة وطلاب المدارس الثانوية وموظفي الخدمة المدنية. وبعد قرابة ثلاثة شهور فقط من عودة وانتشيكون من مخبأه تم القبض عليه مرة أخرى وأمضى الفترة المتبقية له في بنن سجينا — حتى هروبه في عام ١٩٨٦.

وبينما نجد كثيرا من العلماء الأكاديميين قطعوا شوطا طويلا في مهنة التدريس وهم في أوائل الثلاثينات من عمرهم، فإن وانتشيكون لم يكن قد حصل بعد على درجة جامعية وهو في سن الثانية والثلاثين. فبعد هروبه من السجن توجه إلى كندا كلاجئ سياسي والتحق على الفور بجامعة لافال في مدينة كيبيك. وقد استطاع أن يتجاوز دراسة العديد من المواد الدراسية الجامعية واتجه مباشرة لدراسة الماجستير في الاقتصاد، رغم أنه لم تكن لديه أي خلفية عن هذا الفرع من العلوم. ويقول البروفيسور جيرار غوديه، أستاذ الاقتصاد آنذاك في جامعة لافال، إن «إصراره الملحوظ مع تقدمه في العمر بالنسبة لهذه المرحلة الدراسية كانا وراء قرار الجامعة بمنحه فرصة لإثبات ذاته عن طريق إتمام الدراسة لمدة سنة واحدة في مجموعة مختارة بعناية من المواد الدراسية الجامعية. وقد أتمها بنجاح ساحق».

ويقول وانتشيكون ضاحكا «إن درجة الماجستير هي فعليا أول درجة جامعية أحصل عليها». وكان قد أمضى عامين بعد ذلك كطالب دراسات عليا في جامعة بريتيش كولومبيا في فانكوفر، كندا في عام ١٩٩٢، قبل أن ينتقل إلى جامعة نورث ويسترن بالقرب من مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد في عام ١٩٩٥، متخصصا في الاقتصاد السياسي واقتصاديات التنمية.

ولكن الأمر لم يخل من الصعوبة. فقد عانى وانتشيكون في سبيل اجتياز الاختبارات التأهيلية، الأمر الذي كاد يؤدي إلى فصله من برنامج دراسة الدكتوراه. ولكن لحسن حظه، أخذت الجامعة في اعتبارها بعض الظروف التخفيفية، بما في ذلك ظروف زوجته الصحية التي كادت تودي بحياتها أثناء ولادة ابنهما إلى جانب أنه كان قد شارف على الانتهاء من إعداد رسالة الدكتوراه. ولكن أداءه الضعيف كان مقيدا لفرص حصوله على العمل. ثم جاءت الفرصة عندما طالع بالصدفة إعلانا في مجلة «الدورية الأمريكية للعلوم السياسية» *(American Political Science Review)* تبحث من خلاله جامعة ييل عن أستاذ مساعد للعلوم السياسية متخصص في «نظرية الألعاب» (game theory). وكان الموعد النهائي لتقديم الطلبات في اليوم التالي. وهرع وانتشيكون عائدا إلى المنزل حيث قام بإعداد طلب التوظيف وأرسله بالبريد في نفس اليوم. وتلقى دعوة لإجراء مقابلة شخصية. وقد اضطر وانتشيكون لاقتراض مبلغ ألفي دولار من أحد أساتذته لشراء بدلة وتذكرة طائرة لحضور هذه المقابلة التي أسفرت عن نتائج طيبة. وخلال أسبوع واحد جاءه الرد من جامعة ييل متضمنا عرضا وظيفيا، واستمر في التدريس بجامعة ييل من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١. ثم انتقل بعد ذلك للعمل بالتدريس في جامعة نيويورك لمدة عقد من الزمن، حتى اجتذبته جامعة برينستون للعمل بها في عام ٢٠١١. ويقسِّم وانتشيكون وقته حاليا بين مقر جامعات رابطة اللبلاب في ولاية نيو جيرسي وجمهورية بنن، حيث بدأت تتضح معالم حلمه بتدريب الاقتصاديين الأفارقة.

أساس تدريبي وليد

تمنح حاليا الكلية الإفريقية للاقتصاد، في مقرها المؤقت بالقرب من كوتونو، العاصمة الاقتصادية لجمهورية بنن، درجات الماجستير في الرياضيات والاقتصاد والإحصاء وإدارة الأعمال. وتمنح كذلك درجة الدكتوراه في الاقتصاد. وسوف يتخرج أول طلابها بدرجة الماجستير في شهر ديسمبر ٢٠١٦. وتفخر الكلية بشركائها الإثني عشر من الجهات الأكاديمية، ومنها جامعة برينستون، التي قدمت دعما جزئيا للكلية لمدة أربع سنوات، والبنك الدولي، الذي يموِّل حوالي ٢٠ منحة دراسية للطلبة في برامج الرياضيات والاقتصاد والإحصاء.

ويوضح وانتشيكون خططه من أجل التوسع والحرم الجامعي الذي يعتزم بناءه على مساحة ١٨,٥ فدان، ويضم حديقة للنباتات، ومتحفا للفن الإفريقي، وملاعب رياضية، وجميع المرافق المتوفرة بأي من جامعات أمريكا الشمالية، مثل جامعة برينستون. ويأمل وانتشيكون افتتاح فروع للكلية في شرق إفريقيا (نيروبي) وغرب إفريقيا (أبيدجان)– بحيث تقدم خدماتها في نهاية المطاف إلى ١٥ ألف طالب.

وقد صمم وانتشيكون منهجا دراسيا يعتقد أنه سيسمح لطلابه بمنافسة أفضل الطلاب حول العالم. ويركز المنهج الدراسي بشدة على الأساليب الكمية والمهارات البحثية. وسوف يتعرف الطلبة أيضا على أساسيات التاريخ الاقتصادي الإفريقي. ويقول في هذا الشأن إن «أحد الأمور التي تفصلنا عن قارات العالم الأخرى أننا أقل دراية بأنفسنا. وعلى سبيل المثال، قليل فقط من الأفارقة سمعوا عن «محاربات الأمازون»– وهي وحدة عسكرية منتقاة كافة عناصرها من النساء في مملكة داهومي، المملكة الإفريقية التي كانت تقطن في الأراضي المعروفة الآن باسم بنن. وقد أنشئت هذه الوحدة العسكرية في عام ١٦٤٥ على يد الملك هوغبادجا وظلت قائمة حتى قامت سلطة الاستعمار الفرنسي بحلها في عام ١٨٩٤.

وفي الوقت الحالي يمضي وانتشيكون، الذي يبلغ من العمر ٦٠ عاما، أربعة شهور كل سنة في موطنه الأصلي، ولكن مع استمرار توسع الكلية يعتزم قضاء مزيد من الوقت في بنن. ويقول في هذا الشأن «إني أرى دوري في التواجد هناك لتنشيط العمل البحثي، وليس لإدارة الأمور على أساس يومي». ولكنه يرغب أيضا في البقاء على اتصال وثيق مع جامعة برينستون وغيرها من الجامعات الأمريكية، ويقول «حتى بعد تقاعدي، سأظل دوما إلى حد ما راغبا في أن أكون جزءا من مكان كهذا. وهذا هو أحد السبل للتعبير عن امتناني لما أتيحت لي من فرص في هذا المكان، كما أن الحفاظ على التواصل مع جامعة مثل جامعة برينستون والمساهمة في المعارف هو أمر أود له أن يستمر».

باحث انتقائي

كانت مملكة داهومي موَّردا رئيسيا للعبيد لتجار الرقيق الأوروبيين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولذلك كان العديد من الأفارقة يتم شحنهم مكبلين من مملكة داهومي حتى أصبح يطلق عليها اسم «ساحل العبيد». ويقول وانتشيكون إن موروث العبودية واسع الانتشار. فهو يذكر في سنوات صباه أنه كان يسمع أصدقاءه يتندرون بعبارات مثل «هذا الشخص سوف يبيعك»

أو «يجعلك تختفي». وكانت تلك التوجهات تبدو مؤشرا على أوضاع مجتمعية عامة كانت مثار حيرة وانتشيكون: عدم الثقة بين المواطنين الذين عاشوا معا في بعض الأحيان لعقود طويلة كأصدقاء وزملاء وجيران. وفي هذا الخصوص يقول إنه بداهة كان يعتقد أن «ذلك يرتبط حتما بتجارة الرقيق»، وقد ظلت هذه الفكرة تسيطر على تفكيره لاحقا.

«مدارس الإرساليات لا تزال تقوم بدور مهم في إفريقيا».

وللتعمق في فهم هذا الشعور بعدم الثقة، تواصل وانتشيكون مع البروفيسور نان من جامعة هارفارد، الذي كان يدرس الآثار طويلة الأجل لتجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية. وشرعا في تبادل الآراء حول هذا الموضوع وانتهى بهما الأمر إلى المشاركة في تأليف ورقة بحثية أصبحت لاحقا واحدة من أهم الدراسات التي أعدها وانتشيكون، بعنوان «تجارة الرقيق وأصول انعدام الثقة في إفريقيا» (The Slave Trade and the Origins of Mistrust in Africa)، ونُشرت في عام ٢٠١١ في مجلة «الدورية الاقتصادية الأمريكية» (*American Economic Review*) واستشهدت بها بحوث أكاديمية أكثر من ٧٠٠ مرة منذ ذلك الحين. واشترك نان مع وانتشيكون في إعداد بيانات استقصائية معاصرة تتضمن بيانات تاريخية عن شحنات العبيد حسب المجموعات العرقية وذلك لبيان أن الأفارقة الذين تعرض أسلافهم لغارات مكثفة من تجار الرقيق عبر المحيطين الأطلنطي والهندي هم في الوقت الحالي أقل شعورا بالثقة تجاه الآخرين مقارنة بهؤلاء الذين لم يتعرض أسلافهم لغارات تجارة الرقيق. وحول هذا الأمر، يقول البروفيسور نان «إن هذه الدراسة قدمت أدلة قيمة تبين أن الصدمات التاريخية يمكن أن تكون لها آثار ممتدة ومزمنة على النسيج الثقافي للمجتمع. وقد عمقت فهمنا للآثار الضارة المترتبة على تجارة الرقيق. ونظرا لأن الثقة ضرورية أساسا للمعاملات الاقتصادية، فقد عرضت هذه الدراسة دليلا على إحدى القنوات التي تقوم عليها الآثار الضارة طويلة الأجل لتجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية».

تجارب ميدانية

انجذب وانتشيكون لعلوم الاقتصاد بسبب اهتمامه بالرياضيات والتفكير المنطقي. ولكن شغفه بالعمل كنشاط أعاده إلى حبه الأول، أي السياسة. وكان البروفيسور روجر ميرسن، المشرف على رسالة وانتشيكون في جامعة نورث وسترن، والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠٧، قد حث طلابه بتنمية مهاراتهم التحليلية في الهندسة السياسية، التي تعمل على إنشاء المؤسسات الاجتماعية.

وقد أخذ وانتشيكون بهذه النصيحة بمنتهى الجدية. وكان العمل النظري للبروفيسور ميرسن قد أوحى لوانتشيكون «تخيل» بعض الحلول المؤسسية المحددة للمشكلات السياسية واختبارها تجريبيا وبدقة. وكانت إحدى دراساته البحثية، التي عرضت نتائج تجربة ميدانية عن المحاباة (clientelist)، أو الاستراتيجيات الانتخابية القائمة على المحسوبية، هي أول تجربة عشوائية منضبطة في بحوث الاقتصاد السياسي تنطوي على مرشحين حقيقيين يتنافسون في انتخابات حقيقية.

وقد استطاع وانتشيكون أن يقنع أربعة مرشحين في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة في بنن في مارس ٢٠٠١ بالسماح لأعضاء فريقه البحثي بكتابة رسائل حملاتهم الانتخابية واختبارها مع أهالي القرى. وأعد الفريق نوعين من الرسائل. استخدمت في أحدهما وعود انتهازية موجهة — ببناء الطرق والمدارس والعيادات الطبية، في قرية معينة على سبيل المثال. وقُدمت في النوع الثاني رسائل عامة حول الحاجة لتحسين مستوى الرفاهية في البلاد. وتم التعامل مع الناخبين في القرى التي تلقت رسائل الحملات الانتخابية العادية من المرشحين بخلاف تلك التي أُعدت لأغراض التجربة بوصفهم مجموعة الضبط. وقد تمكنت التجربة من التحقق من صحة الحجج القائلة بأن المناشدات القائمة على المحاباة، كالوعود الموجهة ببناء الطرق والعيادات الطبية، هي أكثر فعالية من المناشدات القائمة على السياسات العامة بوجه عام. غير أن المحاباة تصبح أقل جاذبية عندما ينظم المرشحون حملاتهم الانتخابية على أساس اللقاءات المفتوحة.

ويعتبر وانتشيكون في الوقت الحالي اقتصاديا انتقائيا ومختلطا في مجال التنمية، حيث يبحر بسعادة في مجالي العلوم السياسية والاقتصاد. وعن عمل وانتشيكون، يقول أستاذه من جامعة لافال، البروفيسور غوديه، المتقاعد حاليا، إن «أعمال وانتشيكون تُنشر في دوريات أكاديمية تعنى بالعلوم السياسية وبالاقتصاد، وهو أمر نادر الحدوث بدرجة كبيرة. فقدرته على سبر أغوار هذين المجالين من العلوم بهذه السهولة وسد الفجوة بينهما هو في حد ذاته إسهام كبير لعلم الاقتصاد، وأعتقد أنه كذلك بالنسبة للعلوم السياسية أيضا».

ويقول البروفيسور أندريه شليفر، من جامعة هارفارد، «إنه عالم اجتماعي مبدع بصورة هائلة، ينصب تركيزه دائما على أهم قضايا التنمية، سواء كانت سياسية أو تعليمية. فقد تناول في عمله خلال التسعينات كيفية سير الانتخابات عندما يرفض الخاسر قبول النتائج. وقد تبين أن هذه قضية جوهرية في الديمقراطيات الناشئة في إفريقيا.

ويكتب وانتشيكون حاليا كتابا حول التنمية الاقتصادية والحراك الاجتماعي طويل الأجل. ويعتزم استخدام بيانات من عينة مؤلفة من ثلاثة أجيال من العائلات لتوثيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المحرز من مرحلة ما قبل الاستعمار في بنن حتى الوقت الحالي. وترجع البيانات إلى أواخر القرن التاسع عشر. (مملكة داهومي أصبحت مستعمرة فرنسية في عام ١٩٠٤ ونالت استقلالها لتصبح جمهورية بنن في عام ١٩٦٠). وهو يهدف إلى الكشف عن دور التعليم ومختلف أشكال الاستثمارات التي تقوم بها الأسر والحكومات في مجال التنمية.

ويعد هذا الكتاب بمثابة متابعة لتقدم سير مشروع حول التعليم والحراك الاجتماعي سبق أن أدى إلى قيام وانتشيكون بكتابة دراسة بحثية في عام ٢٠١٥ — نُشرت في «المجلة الفصلية للاقتصاد» (Quarterly Journal of Economics)– وأوضحت كيف أدت مدارس الإرساليات منذ قرن إلى تعليم الصفوة في المستقبل وأثرت تأثيرا عميقا في هيكل المجتمع والاقتصاد في بنن بعد الاستقلال. ويقول البروفيسور شليفر في هذا الشأن إن «مدارس الإرساليات لا تزال تقوم بدور مهم في إفريقيا، لكني لا أعتقد أن أحدا أدرك أهميتها الكبيرة في بناء ما يطلق عليه الاقتصاديون اسم «الطرف العلوي» لرأس المال البشري.

وفي صباح يوم جميل من شهر يونيو، في حرم جامعة برينستون الذي كاد يكون خاويا، استعرض وانتشيكون في ذاكرته رحلته منذ أن كان ناشطا طلابيا إلى مؤسس كلية لتدريب الاقتصاديين الأفارقة، وقال «إنها لم تكن بالرحلة السهلة، لكنها انتهت نهاية طيبة».

واستطرد قائلا «وكان للحظ دوره». فقد كادت خطته المحكمة للفرار إلى نيجيريا أن تبوء بالفشل في اللحظة الأخيرة. فعند وصوله نقطة العبور الحدودية، كان هناك شرطي يعرفه تماما قائما بالخدمة. فما كان من الناشط الشاب المذعور — الذي كان على دراية محدودة بمبدأ الحوافز — إلا أن مد يده إلى جيبه ثم وضع رزمة من النقود في يد الشرطي. وانتزع الشرطي الرشوة وحث السائق على مواصلة طريقه.

وخلال دقائق، بدت كأنها لا نهائية على طريق ترابي من بنن، وصل وانتشيكون إلى نيجيريا. ولم يكن وانتشيكون يعرف وقتها أنه كان يقوم بعمل سيذكره التاريخ — فقد نجح في تحقيق أكبر عملية هروب من السجن ذات آثار إيجابية. ■

إسماعيلا دينغ كان حتى وقت قريب من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية، ويشغل حاليا منصب مدير إدارة التواصل والعلاقات الخارجية في مجموعة بنك التنمية الإفريقي.

تعديل مسار العولمة

تراجع التدفقات الرأسمالية والتجارة عبر الحدود قد يكون أخف وطأة مما يبدو

ميناء هامبورغ في ألمانيا وقت الشفق

سباستيان مالابي

سمي العقدان التاليان للحرب الباردة عصر العولمة وكانا محل احتفاء وهجوم. وشهد العالم اتساعا كاسحا في حركة رأس المال والسلع والأشخاص. فخلال المرحلة الفاصلة بين سقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩ وبداية الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧، ازدادت التدفقات الرأسمالية الدولية من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى ٢١٪، وارتفع حجم التجارة ارتفاعا كبيرا من ٣٩٪ إلى ٥٩٪، كما ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم التي ولدوا فيها بأكثر من الربع.

ولكن الصورة تبدو أكثر تعقيدا اليوم. فقد شهدت التدفقات الرأسمالية الدولية هبوطا حادا، وشهدت التجارة حالة من الكساد، ولكن لا تزال حركة الأشخاص عبر الحدود مستمرة.

فهل تنذر هذه التطورات ببداية عصر جديد — ربما عصر اللاعولمة؟ وانعكاس مسار العولمة على هذا النحو أمر وارد: فقد تلى العولمة السريعة في أواخر القرن التاسع عشر انحسار في العولمة في أوائل القرن العشرين. غير أنه في غياب صدمة مماثلة للحرب العالمية الأولى أو الكساد الكبير الذي وقع في ثلاثينات القرن الماضي، ليس من المرجح أن يعيد التاريخ نفسه. وإذا ما قرأنا ما بين السطور، يتضح لنا أن ما نشهده ليس توقفا أو تحولا عكسيا في مسار العولمة، بل مجرد تغير في طبيعتها.

التدفقات الرأسمالية

لننظر أولا في اتجاهات حركة رؤوس الأموال الدولية — وهي الجانب الأهم على الإطلاق في قصة اللاعولمة. فوفقا لمعهد ماكينزي العالمي (دراسة Lund and others, 2013)، تراجعت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود إلى ٤٪ من الناتج العالمي، أي خمس مستوى الذروة الذي بلغته خلال العام السابق (راجع الرسم البياني ١). وهذا الانهيار، والتراجع الأكبر في حجم التمويل عبر الحدود خلال عام ٢٠٠٩، يعكسان الجمود غير المسبوق في الأسواق المالية عقب إفلاس شركة الاستثمار الأمريكية ليمان برازرز في سبتمبر ٢٠٠٨. ولكن الأجدر بالملاحظة أن العولمة المالية لم تتعاف بعد. إذ يشير معهد ماكينزي في تحديث للبيانات المستخدمة في دراسته لعام ٢٠١٣ إلى أن التدفقات عبر الحدود انخفضت إلى ٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٢٠١٥ وبلغ متوسطها على امتداد الفترة ٢٠١١–٢٠١٥ حوالي ٥,٤٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي ربع مستواها في عام ٢٠٠٧.

ولكن ما السبب المحتمل وراء ذلك؟ يمكن معرفة السبب الأول من خلال تقسيم التمويل عبر الحدود إلى أربع فئات (راجع الرسم البياني ٢). فقد سجلت إحدى هذه الفئات — استثمارات الحافظة الموجهة لأسهم الملكية، أي مشتريات المستثمرين من الأسهم في البورصات الأجنبية — ارتفاعا طفيفا بالدولار منذ عام ٢٠٠٧. بينما تراجع نوعان أخران تراجعا غير حاد — وهما مشتريات السندات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما النوع الرابع — الإقراض المصرفي — فقد شهد انهيارا كبيرا. وفي عام ٢٠١٥، بلغ صافي الإقراض عبر الحدود مستويات سالبة نظرا لحصول البنوك على قروض دولية أكثر مما قدمت. واستنادا إلى هذه الأرقام جميعها، تشير حسابات معهد ماكينزي إلى أن انحسار الإقراض عبر الحدود هو السبب وراء ثلاثة أرباع الانخفاض الكلي في التمويل عبر الحدود منذ عام ٢٠٠٧.

وإلى حد ما، في الواقع، وربما إلى حد كبير يمثل تراجع الإقراض عبر الحدود تصحيحا صحيا. ففي السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٧، حدث اضطرابان متوازيان نتج عنهما ارتفاع غير دائم في الإقراض الدولي: حيث قامت البنوك الأوروبية بتنفيذ مشتريات ضخمة من القروض العقارية الأمريكية عالية المخاطر، كما قدمت بنوك شمال أوروبا قروضا ضخمة إلى البلدان الواقعة على أطراف البحر الأبيض المتوسط. لذلك ليس من المستغرب أن يتركز انهيار الإقراض عبر الحدود بين بنوك أوروبا. ووفقا لبنك التسويات الدولية، خفضت بنوك منطقة اليورو مطالباتها بالخارج بنحو تريليون دولار أمريكي سنويا في الأعوام الثمانية التالية لإفلاس مؤسسة ليمان برازرز، وهو انخفاض أكثر حدة مقارنة بالمناطق الأخرى.

الرسم البياني ١

انهيار رأس المال

تراجعت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي تراجعا حادا عقب الأزمة العالمية، ولا تزال أقل كثيرا عن مستوى الذروة الذي بلغته في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

(التدفقات الرأسمالية العالمية الداخلة عبر الحدود، ٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

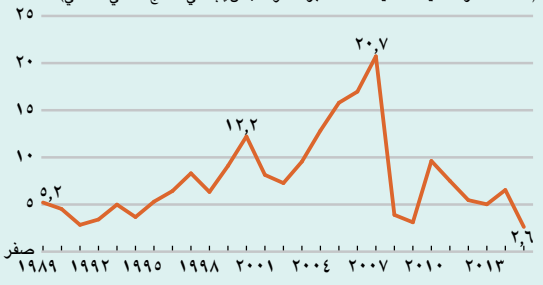

المصدر: معهد ماكينزي العالمي.

الرسم البياني ٢

انحسار الإقراض المصرفي

خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٥، تراجعت مشتريات السندات عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما ارتفعت مشتريات الأسهم عبر الحدود ارتفاعا طفيفا. وانهار الإقراض المصرفي عبر الحدود.

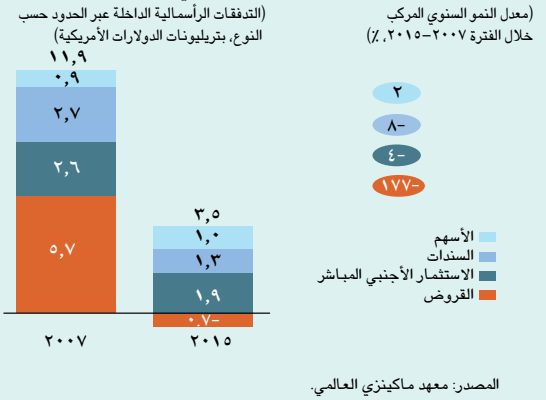

المصدر: معهد ماكينزي العالمي.

فهم مسار العولمة

وفي ضوء ما سبق، لا يمكن الاسترشاد بالسنوات التي سبقت الأزمة المالية في تحديد درجة العولمة المالية الطبيعية أو المرغوبة. فارتفاع التدفقات الرأسمالية عبر الحدود إلى ٢١٪ من الناتج العالمي كان نتيجة مزيج ضار من الطموح والسذاجة، لا سيما من جانب البنوك

الأوروبية. ولكن إذا كانت الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ انحرافا عن المسار الطبيعي، ما هو المقياس الملائم للاندماج العالمي؟

وتعتمد الإجابة على هذا السؤال بالنظر في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤، وهي فترة هادئة نسبيا تفصل بين انهيار الشركات القائمة على الإنترنت (أو ما يُطلق عليها شركات الدوت كوم) في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والاقتراض الأمريكي عالي المخاطر والإقراض الضخم من بنوك منطقة اليورو خلال السنوات اللاحقة في العقد نفسه. ففي تلك الأعوام الثلاثة، بلغ متوسط التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ٩٫٩٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ووفقا لهذا المقياس، نجد أن درجة العولمة الطبيعية خلال الفترة ٢٠١١–٢٠١٥ أقل منها في العقد الماضي بأكثر من النصف، مما يشير إلى ارتفاع حاد في درجة اللاعولمة المالية.

ومع ذلك، هناك طريقة أخرى للإجابة على نفس السؤال، نظرا لأن درجة العولمة الطبيعية حتى خلال السنوات الهادئة في الفترة بين أوائل ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد لا تكون هي درجة العولمة المرغوبة. وقد أعيد النظر منذ ذلك الوقت في الحجج المؤيدة للتمويل عبر الحدود. فمن ناحية، يعود أحد أسباب ذلك إلى أن بعض مزاياه النظرية لا تتعدى كونها مزايا نظرية. فمن حيث المبدأ، تتيح العولمة المالية للمدخرين في البلدان الغنية تحقيق عوائد ضخمة في اقتصادات الأسواق الصاعدة سريعة النمو، مما يخفف من وطأة التحديات التي تواجهها البلدان الغنية في سداد مستحقات معاشات التقاعد. وفي الوقت نفسه، توفر العولمة المالية رأس المال الأجنبي لاقتصادات الأسواق الصاعدة، مما يتيح لها زيادة استثماراتها ومن ثم اللحاق بركب البلدان الغنية بخطى أسرع. ولكن في الواقع، نجد أن العديد من الأسواق الصاعدة الكبرى استطاعت النمو من خلال تعبئة المدخرات المحلية، وتصدير رأس المال بدلا من استيراده. وأغلب الحجج النظرية المؤيدة للعولمة المالية موجودة في الكتب فقط.

وإذا كانت مزايا العولمة المالية صعبة المنال في الواقع العملي، فإن مساوئها كانت أكثر وضوحا. أولا، عادة ما يتجه رأس المال العالمي إلى الاقتصادات المفتوحة الصغيرة خلال أوقات الرخاء مما يزيد من مخاطر فرط الاستثمار والفقاعات، ويهرب في أوقات الشدة مما يؤدي إلى تفاقم حالة الركود. وقد دفع ذلك البلدان متوسطة الدخل إلى تجربة ضوابط رأس المال. وثانيا، تشارك في المعاملات المصرفية عبر الحدود جهات إقراض كبيرة ومعقدة يصعب إخضاعها للتنظيم، مما يعرض المجتمع لمخاطر على نحو ما حدث خلال فترة الكساد في عام ٢٠٠٨. وفي ظل هذه المخاطر، أثنت البلدان الغنية بنوكها عن الخوض في مغامرات خارجية، مما زاد كثيرا من اتساع دائرة اللاعولمة. وتشير دراسة Forbes, Reinhardt, and Wieladek (2016) إلى أنه يمكن أن يكون للجهات التنظيمية دور كبير للغاية في تثبيط الإقراض الأجنبي في حالة بريطانيا، حيث يعزى إليها حوالي ٣٠٪ من حجم التراجع في الإقراض عبر الحدود المقدم من البنوك البريطانية خلال ٢٠١٢–٢٠١٣.

ولا شك أن التمويل لم يعد دوليا بالقدر الذي كان في السابق، ولكن قد نختلف بشأن ما إذا كان هذا التراجع يفضل وصفه بمصطلح «اللاعولمة» بما له من دلالات توحي بالانحسار والتقهقر، أو بمصطلح يحمل مزيدا من الدلالات الإيجابية — مثل «الإدارة العالمية السليمة». وعموما تمثل القيود التنظيمية الجديدة في جزء منها على الأقل حلا لمواجهة مخاطر التمويل عبر الحدود، مما يعني أن مستوى التدفقات المرغوب يقل كثيرا عن نسبة ٩٫٩٪ من الناتج العالمي المسجلة خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٤. وإذا كانت النسبة المثلى ٥٪ تقريبا على سبيل المثال، قد نعتبر أن درجة العولمة المالية في الوقت الحالي ملائمة إلى حد كبير.

انحسار التجارة

لننظر الآن للشكل الثاني من أشكال العولمة: التجارة. وبالنسبة للتجارة، نجد أنفسنا أقل تشككا في منافع الأنشطة عبر الحدود. فقصص نجاح التنمية العظيمة في شرق آسيا تقوم على التصدير. ومن إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، ثبت أن النزعة إلى الاستقلال الاقتصادي التي تجعل البلدان تفضل الاكتفاء الذاتي على التجارة وصفة غير فعالة للحد من الفقر. ووفقا لدراسة Gary Hufbauer and Euijin Jung (2016)، ساهم التوسع التجاري التصاعدي منذ الحرب العالمية الثانية في زيادة الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من تريليون دولار أمريكي سنويا، وفي تحقيق مكاسب عالمية أكبر. ورغم أن التجارة، مثلها مثل التقدم التكنولوجي، تؤدي إلى انحرافات في توزيع الدخل، فإن منافع العولمة للاقتصاد ككل تفوق كثيرا الخسائر التي تلحق بالعمال نتيجة الواردات. لذلك فإن الحمائية ليست هي الحل الملائم لمواجهة مشكلة عدم المساواة. بل إن الحل يكمن في تنفيذ سياسات ضريبة وإنفاق تعيد توزيع بعض المكاسب الكلية على الفئات المتضررة من التجارة. وعدم كفاية المنافع المحققة من إعادة التوزيع حتى الآن هو إخفاق ناتج عن السياسات وليس عن العولمة.

ونظرا لأن التجارة مهمة للغاية، سيتسبب الهجوم الحالي عليها في أضرار كثيرة. فقد فشلت محادثات التجارة العالمية في جولة الدوحة، ولا يزال التصديق على اتفاقية شراكة المحيط الهادئ محل عدم يقين، وتوقفت جهود إبرام اتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي. واتضح من التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عدم اكتراث الناخبين البريطانيين بمزايا السوق الأوروبية الموحدة، أو على الأقل عدم استعدادهم لقبول الهجرة ثمنا للعضوية. وفي الولايات المتحدة، اتضح من حملة الانتخابات الرئاسية الأخيرة

ركاب في محطة قطار «غار دي ليون»، باريس، فرنسا.

التراجع الكبير في تأييد التجارة. فقد تعهد المرشح الرئاسي عن الحزب الجمهوري دونالد ترامب بفرض تعريفة جزائية على الشركاء التجاريين. وتراجعت مرشحة الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون عن دعمها لاتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي.

ويعكس هذا التراجع تباطؤا حادا في نمو التجارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. فقد ارتفع معدل نمو التجارة العالمية بحوالي ضعف معدل نمو الناتج العالمي خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٧، ولكن تراجع معدل نمو التجارة العالمية عن معدل النمو العالمي منذ عام ٢٠٠٨. وكما حدث في حالة العولمة المالية، كان تأثير هذا التراجع أطول أجلا من الآثار المباشرة الناتجة عن أزمة ليمان برادرز. وقد انهارت التجارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠٠٩، ثم تعافت بدرجة ملحوظة خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١١. ولكن بدءا من عام ٢٠١٢، شهدت التجارة تقلبات ثم تراجعت لاحقا (راجع الرسم البياني ٣).

ولكن كما في حالة التمويل، فإن هذه الصدمة الظاهرية التي تعرض لها مشروع العولمة البناءة ليست بالسوء كما تبدو. فيعزى جزء بسيط من هذا التباطؤ إلى فرض مجموعة كبيرة من الحواجز التجارية البسيطة — التي تصفها دراسة Hufbauer and Jung بمصطلح «الحمائية الجزئية». وقام صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة بدراسة آثار زيادة الحمائية، ووصفها بأنها «محدودة». لذلك يعكس الجزء الأكبر من التباطؤ التجاري عوامل إحصائية ينبغي عدم تفسيرها على أنها تراجع في العولمة. بل إن جزءا من هذا التباطؤ ربما يعكس تحولات تثبت مدى فعالية العولمة.

ما نشهده ليس توقفا أو تحولا عكسيا في مسار العولمة، بل مجرد تغير في طبيعتها.

لننظر على سبيل المثال في التراجع الذي شهدته التجارة من ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠١٤ إلى ٥٨٪ في عام ٢٠١٥ — وهو تراجع بقيمة ٤,٥ تريليونات دولار أمريكي. فجزء كبير من هذا التراجع لا يتعدى كونه خدعة إحصائية نظرا لأن الدولار كان أعلى قيمة والسلع الأولية كانت أقل سعرا مما أدى إلى تراجع قيمة التجارة بالدولار. وأكثر الأمثلة وضوحا هو سعر النفط الذي تراجع بنسبة ٤٨٪ في عام ٢٠١٥ عن مستواه في عام ٢٠١٤، مما تسبب في تراجع تجارة النفط بقيمة ٨٩١ مليار دولار أمريكي رغم أن عدد براميل النفط التي تم بيعها زاد في الواقع (راجع BP, 2016). ويفسر هذا التأثير وحده خمس تراجع قيمة التجارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، انخفض سعر خام الحديد بنسبة ٤٣٪ وسعر القمح بنسبة ٢٤٪. وتوحي هذه التغيرات السعرية بتراجع قيمة التجارة ولكنها لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن مدى سلامة نظام العولمة.

ويمكن أن تتأثر التجارة أيضا عندما يقترب الإنتاج من المستهلكين، حتى وإن لم يكن ذلك نتيجة فرض معوقات حمائية على التجارة عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، أدى تطور هائل في تكنولوجيا الحفر والتنقيب يعرف باسم التكسير الهيدروليكي إلى الحد من احتياج الولايات المتحدة إلى استيراد النفط والغاز. كذلك يمكن أن يكون لنضج سلاسل عرض الصناعة التحويلية في آسيا تأثير مماثل. فقد اعتادت الصين على تجميع منتجات مثل هاتف آيفون، وكانت تستورد مكونات معقدة مثل أشباه الموصلات. ولكنها بفضل ما تشهده من تطور متزايد أصبحت في الوقت الحالي قادرة على صناعة هذه المكونات محليا ومن ثم الحد من الواردات. وهكذا فإن الغريب في الأمر أن نموذج التنمية القائم على التجارة الذي تطبقه الصين والذي يعد مثالا رئيسيا على نجاح العولمة هو نفسه الذي أتاح لها الحد من بعض جوانب اعتمادها على التجارة.

الرسم البياني ٣

تقلبات التجارة العالمية

تراجعت التجارة العالمية عقب الأزمة العالمية، وتعافت لتنخفض مجددا مؤخرا.

(التجارة العالمية، ٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

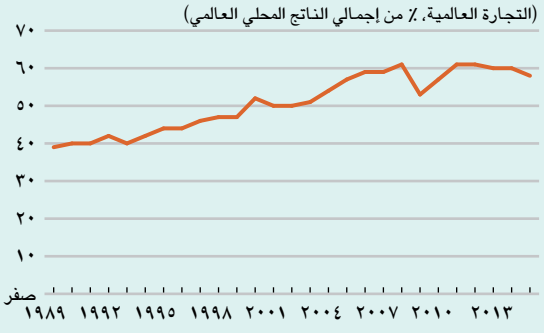

المصدر: البنك الدولي.

ويوجد اعتباران أخيران يؤيدان الاستنتاج بأن الكساد الظاهري في التجارة لا يمثل نكسة حادة، إلى الآن على الأقل. أولا، كلما ازدادت اقتصادات العالم ثراء، عادة ما تتحول من الصناعة التحويلية إلى الخدمات، والخدمات أقل تداولا مقارنة بغيرها، وهو ما يعود جزئيا إلى زيادة الحواجز الحمائية في القطاعات الخدمية. وثانيا، قد تتباطأ التجارة في حالة تضاؤل اختلالات الحساب الجاري، بالرغم من أن الاختلالات الصغيرة تدل على عولمة أكثر فعالية. فوفقا للبنك الدولي في عام ٢٠٠٧، حققت الصين فائضا في الحساب الجاري يساوي ١٠٪ من اقتصادها — أي أن نقص الإنفاق المحلي اضطرها إلى إنتاج صافي صادرات تعادل عشر الناتج. ولكن بحلول عام ٢٠١٥، تقلص فائض الحساب الجاري في الصين إلى ٣٪ فقط. وتنفق الصين في الوقت الحالي جزءا أكبر من دخلها، وبالتالي أصبحت غير مضطرة إلى شحن جزء كبير من إنتاجها إلى الخارج. ومن الناحية النظرية، يمكن للصين بالطبع زيادة حجم تجارتها مع تجنب تحقيق فائض تجاري. ولكن تراجع اختلالات المدخرات قد يكون أحد العوامل وراء بيانات تباطؤ التجارة. فقد تقلص عجز المدخرات في الولايات المتحدة وبلدان البحر المتوسط الأوروبية رغم تراجع فائض مدخرات الصين.

وإيجازا لما سبق، تعد التجارة أحد الجوانب المفيدة للعولمة. ويتيح الحد من الحواجز التجارية العالمية قدر الإمكان للمنتجين في كل بلد التركيز على المزايا التنافسية للبلد، والتعلم من خلال المنافسة العالمية، والاستفادة من وفورات الحجم. لذلك فإن ردود الفعل العنيفة من جانب السياسات تجاه التجارة سوف تؤدي إلى مشكلات، لا سيما وأن تراجع الانفتاح والتنافسية في العالم سيتسبب في تباطؤ مكاسب الإنتاجية، مما يؤدي إلى تفاقم الضغوط المفروضة على دخول الطبقة المتوسطة والتي يتحفظ عليها منتقدو التجارة. ولكن بيانات التجارة التي تستخدم أحيانا في تأكيد وجهة النظر بشأن بدء عصر اللاعولمة ليست مبررا للإحباط — إلى الآن على الأقل.

زيادة أعداد المهاجرين

يشهد الجانب الثالث للعولمة، وهو حركة الأشخاص، نموا مستمرا في الآونة الأخيرة. فخلال تسعينات القرن الماضي، لم تكن هناك أي زيادة تذكر في الهجرة الاقتصادية كنسبة من عدد سكان العالم: فقد بلغ عدد المهاجرين لأسباب اقتصادية ٢,٥٪ من مجموع سكان العالم في بداية هذا العقد و٢,٦٪ في عام ٢٠٠٠ (راجع الرسم البياني ٤). غير أنه منذ بداية القرن، زادت أعداد المهاجرين إلى ٣٪ من عدد سكان العالم بحلول عام ٢٠١٥. ويبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية حوالي ٢٢٢ مليون في

الرسم البياني ٤

استمرار حركة المهاجرين

ظل مجموع عدد المهاجرين ثابتا خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ولكنه ارتفع منذ ذلك الحين.

(٪ من عدد سكان العالم)

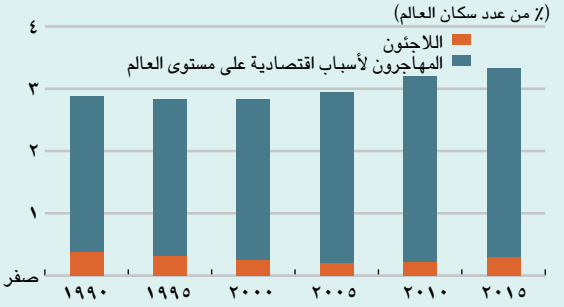

المصدر: البنك الدولي.

الوقت الحالي، مما يعني أن الفرص المتاحة للمغتربين تفوق المنفعة النفسية للشعور بالانتماء — أي القرب من الأسرة والشعور بالوحدة الثقافية.

ومما يدعو للأسى أن اتجاهات تدفقات اللاجئين الهاربين من الحروب وغيرها من أسباب عدم الاستقرار كان لها نمط مماثل وفقا للبنك الدولي. فخلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٥، تراجع عدد اللاجئين

يفوق تأثير العولمة الرقمية على النمو في الوقت الحالي تأثير التجارة في البضائع.

كنسبة من مجموع سكان العالم من ٠,٣٧٪ إلى ٠,٢٠٪. ولكن انعكس هذا الاتجاه منذ ذلك الوقت، حيث ارتفعت نسبة اللاجئين إلى ٠,٢٩٪ في عام ٢٠١٥ — أي أن النسبة لا تزال أقل مقارنة بالنصف الأول من تسعينات القرن الماضي عندما هرب الملايين من الحرب في يوغوسلافيا السابقة، ولكن العدد المطلق أكبر. ففي عام ٢٠١٥، بلغ عدد اللاجئين ٢١ مليون لاجئ، أي ما يزيد على مستوى الذروة في عام ١٩٩٢ عندما بلغ عدد اللاجئين ٢٠ مليون لاجئ. كذلك ازداد عدد المهجرين داخليا في الوقت الحالي. وقد بلغت مشكلة النزوح نتيجة الحرب والكوارث مستويات قياسية في الوقت الحالي.

شواهد إيجابية أكثر منها سلبية

إذا كانت العولمة هي عملية تبادل الأفكار والموارد عبر الحدود، فإن الشواهد الواردة هنا إيجابية أكثر منها سلبية. وقد تراجعت العولمة المالية بالفعل، ولكن مستواها الجديد قد يكون أكثر ملاءمة. والأهم من ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر — وهو الشكل الأكثر استقرارا وإنتاجية واعتمادا على المعرفة من أشكال التدفقات الرأسمالية عبر الحدود نظرا لأنه يتيح للبلدان المتلقية الاضطلاع بدور مباشر في إدارة الأعمال — يمثل في الوقت الحالي نسبة أكبر كثيرا من مجموع التدفقات عبر الحدود. وفيما يتصل بالتجارة، يعد المناخ السياسي معاديا بدرجة قد تؤدي إلى انهيار التجارة، ولكن البيانات التجارية الأخيرة ليست مثيرة للقلق بقدر ما تبدو. وفي الوقت نفسه، نجد أن حركة الأشخاص، وهي ربما تكون أهم جانب من الجوانب الثلاثة التقليدية للعولمة على الإطلاق، لا تزال تفوق معدل النمو السكاني العالمي. وإذا كانت العولمة تعني في نهاية المطاف حرية الفرد في البحث عن الحافز والفرصة خارج حدوده، أو مجرد هروبه من الأوضاع القاسية في بلده، فإن بوادر انحسار العولمة تكاد تكون معدومة.

غير أن السبب الأهم الذي يدعو للتفاؤل يكمن في أمر أخر. فخلال الخمسة عشر عاما الماضية تقريبا، ظهرت قناة رابعة للعولمة لم تكن ملحوظة وقت سقوط حائط برلين. فالأفكار والبيانات والأخبار والمواد الترفيهية المتبادلة على مستوى العالم عبر شبكة الإنترنت يفوق حجمها قنوات التفاعل التقليدية عبر الحدود. ووفقا لمعهد ماكينزي العالمي (دراسة Manyika and others, 2016)، يفوق تأثير العولمة الرقمية على النمو في الوقت الحالي تأثير التجارة في البضائع. فملايين الشركات الصغيرة التي يحول حجمها دون التواجد بشكل مادي في الخارج تحولت إلى مصدرين من خلال المشاركة في الأسواق الإلكترونية. ويستخدم حوالي ٩٠٠ مليون شخص قنوات التواصل الاجتماعي للتواصل مع الأصدقاء أو الزملاء عبر الحدود. ويدرس ملايين الطلاب في فصول افتراضية على يد معلمين في الجانب الأخر من العالم.

ويتوقف تقدم العولمة على قوتين: التكنولوجيا، التي تسهم في تيسير السفر والاتصالات، والسياسة التي يقوم عليها العالم المنفتح. ومن الجدير بالملاحظة أن القوتين كانتا تعملان معا لدعم العولمة خلال تسعينات القرن الماضي: حيث تم فرض تعريفة منخفضة على السفر واستخدام الهاتف وقت انفتاح الصين وبفضل مجموعة من الإنجازات التي دعمت تحرير التجارة — اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، والسوق الأوروبية الموحدة، وجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية العالمية.

ولا شك أن العالم يجد نفسه الآن في عصر جديد: فالتكنولوجيا لا تزال تعمل على دفع التكامل والاندماج، ولكن المقاومة السياسية في ازدياد. وبالرغم من ذلك، يبدو في الوقت الحالي أن التباطؤ الناتج عن السياسات أضعف من قوة التكنولوجيا. وإذا لم تقع أي صدمات عنيفة للغاية — كحرب عالمية أو كساد — فإن أفضل رهان هو أن العولمة ستستمر على الأرجح. ■

سباستيان مالابي، زميل أول حاصل على زمالة بول فولكر للاقتصاد الدولي في مجلس العلاقات الخارجية، وآخر أعماله كتاب بعنوان The Man Who Knew: The Life & Times of Alan Greenspan.

المراجع:

British Petroleum (BP), 2016, Statistical Review of World Energy *(London).*

Forbes, Kristin, Dennis Reinhardt, and Tomasz Wieladek, 2016, "The Spillovers, Interactions, and (Un)Intended Consequences of Monetary and Regulatory Policies," NBER Working Paper 22307 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Hufbauer, Gary, and Euijin Jung, 2016, "Why Has Trade Stopped Growing? Not Much Liberalization and Lots of Microprotection," Peterson Institute for International Economics report (Washington).

International Monetary Fund (IMF), 2016, World Economic Outlook *(Washington, October).*

Lund, Susan, Toos Daruvala, Richard Dobbs, Philipp Härle, Ju-Hon Kwek, and Ricardo Falcón, 2013, Financial Globalization: Retreat or Reset? *(Washington: McKinsey Global Institute).*

Manyika, James, Susan Lund, Jacques Bughin, Jonathan Woetzel, Kalin Stamenov, and Dhruv Dhingra, 2016, Digital Globalization: The New Era of Global Flows *(Washington: McKinsey Global Institute).*

لا تلقوا بالاً للموتى الأحياء

تعطُّل مسيرة التحرير التجاري أمر لا ضير منه

بول كروغمان

أصبحت العولمة خاضعة لحصار سياسي، مع شجب أنصار الشعبوية اليساريين واليمينيين للاتفاقات الجديدة المقترحة مثل الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ (TPP) واتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي. والواقع أن معظم ما يردده هؤلاء الساسة هو محض هراء. ولكن هناك أسبابا عميقة تفسر التعثر البادي في مسيرة العولمة، ولن يكون شجب الإدارة الاقتصادية السيئة كافيا لكي تعود الأمور إلى مسارها المعتاد.

والنقطة الجوهرية في رأيي هي التنافر الشديد والدائم بين الالتزام الشفهي من جانب الاقتصاديين والنخبة بمسار التجارة الحرة، والرسالة التي تنبثق عن النماذج الاقتصادية الفعلية. نعم، تقول نظرية التجارة المرجعية إن التجارة الدولية تجعل البلدان أكثر ثراء، وإن تقييدها يزيد البلدان فقرا. ولكن النظرية تشير أيضا إلى لكل ما عدا الحمائية المتطرفة تكلفة محدودة نسبيا وأن التجارة يمكن أن تكون آثارها كبيرة على توزيع الدخل داخل البلدان، مما يتسبب في وجود أطراف خاسرة وأخرى فائزة.

بول كروغمان يعمل أستاذا متميزا للاقتصاد في مركز الدراسات العليا التابعة لجامعة سيتي في نيويورك.

لماذا، إذن، لقي التحرير التجاري استحسانا كبيرا من الاقتصاديين ونخبة صناع السياسات على السواء؟ أعتقد أن الإجابة بالنسبة للاقتصاديين هي أن الميزة النسبية مفهوم أخاذ — وهي رؤية من المعروف أن بول ساموليسون آمن بها كمثال لتوصل الاقتصاد إلى خلاصة صحيحة وغير متوقعة في نفس الوقت، مما يجعلها تحتل مكانا خاصا في قلب المهنة الاقتصادية (راجع «عودة التجارة إلى مسارها الطبيعي»، في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). أما النخبة، فأعتقد أن وجه الأهمية الكبيرة بالنسبة لها هو أن النظام التجاري لما بعد الحرب العالمية الثانية قدم نموذجا متفردا في نجاح التعاون الدولي، مما يجعل تحرير التجارة أمرا بالغ الجاذبية لهؤلاء الذين يذهبون إلى دافوس ويتحدثون بدراية عن الشؤون العالمية.

وقد استمر تحرير التجارة بسلاسة ملحوظة لفترة طويلة — منذ الأربعينات وحتى فترة الثمانينات — دون أن يظهر خاسرون بهذا الوضوح أو العدد الكبير من تنامي التجارة. ويرجع هذا في الأساس إلى اتخاذ نسبة كبيرة من هذا النمو شكل تدفقات داخل الصناعة الواحدة بين البلدان المتشابهة، ومن ثم كانت الآثار طفيفة على التوزيع.

غير أن القصة اختلفت تماما منذ حوالي عام ١٩٩٠. فهناك سببان — هما انخفاض تكاليف النقل والاتصالات (ممثلة في ثورة الشحن بالحاويات)، وهو تحول شامل للاقتصادات النامية بعيدا عن سياسات إحلال الواردات — أديا إلى الطفرة الكبيرة التي رأيناها في التجارة بين الشمال والجنوب، أي التجارة بين البلدان المختلفة تماما من حيث مستويات التنمية والأجور. ولا تزال هذه التجارة ترفع الدخل الحقيقي على الجانبين، وإن كانت آثارها أكبر بكثير على العاملين في القطاع الصناعي، وربما توزيع الدخل بين العمل ورأس المال، مقارنة بالنمو التجاري في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠. فقد أدت الصادرات الصينية بالفعل إلى تسريح الملايين من العاملين في القطاع الصناعي الأمريكي؛ وتعتبر الواردات من الاقتصادات النامية سببا مهما، وإن لم يكن الوحيد، لركود الأجور أو تراجعها بالنسبة للعمالة الأقل تعليما.

وكما يوضح برانكو ميلونوفيتش، كان الأثر الكلي هو مكاسب كبيرة للطبقة الوسطى في العالم الثالث والفئة التي تمثل دخولها أعلى ١٪ على مستوى العالم، مع هبوط كبير فيما بينهما تمثله الطبقة العاملة في الاقتصادات المتقدمة. ومن منظور الرفاهية العالمية، يعد هذا تطورا إيجابيا بالتأكيد؛ فمكاسب الدخل لمئات الملايين الذين كانوا يعانون من فقر شديد أمر مهم للغاية. ولكنه لا يريح النسبة من العمال في العالم الأول الذين يرون حياتهم تتحول إلى الأصعب وليس الأسهل.

ولهذا السبب، نجد من الغريب أن الهجمة على العولمة تأخرت إلى هذا الحد، وأن آثارها محدودة حتى الآن. فقد تنبأ الكثيرون بالتحول إلى الحمائية بعد فترة الركود الكبير؛ والواقع أنه لم يحدث الكثير في هذا الاتجاه من حيث فرض قيود تجارية جديدة، على الأقل حتى الآن.

ويبدو في الحقيقة أن المسيرة نحو سياسة تجارية واستثمارية أكثر

مكاسب الدخل لمئات الملايين الذين كانوا يعانون من فقر شديد أمر مهم للغاية

تحررا قد تعطلت. بل إنها بدأت تفقد زخمها حتى قبل الركود الكبير، ناهيك عن ظهور دونالد ترامب؛ حيث إن جولة الدوحة أصبحت في عداد الموتى الأحياء منذ وقت طويل.

فهل يجب أن ننزعج من نهاية هذا الطريق بالذات؟ أعتقد لا. فالتجارة تتمتع بحرية ملحوظة فعلا بالمقاييس التاريخية، والاتفاقيات الجديدة المقترحة مثل الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ تتعلق بالملكية الفكرية وتسوية المنازعات أكثر مما تتعلق بالتجارة ذاتها. ولن يؤدي عدم تحققها لأي مأساة.

ولا شك أن الأمر يختلف إذا ما وقعت حرب تجارية عالمية — بما يمكن أن يسببه ذلك من آثار مدمرة على البلدان الفقيرة التي تعتمد على الصادرات كثيفة العمالة. ولكن إذا أمكن لنا اجتناب الوقوع في مثل هذه الهاوية، فسيكون السلوك الأمثل على الأرجح هو التعامل مع العولمة باعتبارها أقرب إلى مشروع منته، ثم تهدئة الضجة حول هذا الموضوع برمته. ■

عودة التجارة إلى مسارها الطبيعي

قطار لنقل السيارات بالقرب من كامبلسبورغ، كنتاكي، الولايات المتحدة

موريس أوبستفلد

التجارة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ولكنها قد تضر البعض ما لم تعيد السياسات توزيع المنافع

في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد العالمي من تباطؤ النمو، تراجع التأييد السياسي للتجارة الدولية الحرة، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة وخصوصا الولايات المتحدة. وبما أن المعارضة للتجارة الحرة ليست أمرا جديدا، فإنها لم تؤد من قبل إلى توقف عملية تحرير التجارة في مرحلة ما بعد الحرب، والتي كانت السبب في نمو الاقتصادات المتقدمة والتقارب بين أنصبة الأفراد من الدخل في عدد كبير من البلدان النامية.

ولا تزال معارضة التجارة هي رأي الأقلية — فالتجارة تعود بالنفع على معظم الشعوب، ولكن يبدو أن عدد معارضيها المسموعين قد زاد كثيرا في الوقت الحالي.

وتمكن التجارة البلدان من استخدام مواردها بكفاءة أكبر. ولكن قد لا توزع المكاسب المحققة من زيادة الكفاءة بالتساوي بين المواطنين، مما يعني خسارة البعض. وقد ينتج عن ذلك المزيد من عدم المساواة في الدخل واضطراب الحياة.

وخلال ربع القرن الماضي، شهد الاقتصاد العالمي تحولا هائلا بفضل زيادة التجارة والتغيرات التكنولوجية والسياسية. ورغم التقدم الكبير المحرز على المستوى العالمي، لم تضمن معظم الحكومات تقاسم مكاسب النمو الاقتصادي بين جميع مواطنيها — بما في ذلك الناتجة عن التجارة. وفي بعض البلدان، أثار ضعف وتباطؤ النمو الكلي للدخل موجة غضب جامحة.

ودائما ما كان توزيع الفوائد التجارية غير متكافئ بين المواطنين، ومن الممكن أن يكون الأمر قد ازداد تفاقما في السنوات الأخيرة. ولكن أصبحت مكاسب التجارة أكثر أهمية في ظل تراجع النمو في الوقت الحالي. لذا يتعين على البلدان حماية هذه المكاسب وزيادتها من خلال وضع سياسات تعيد توزيع هذه المكاسب بعدالة أكبر. ومن شأن ذلك زيادة قدرة الاقتصادات على الصمود في وجه مختلف قوى السوق بخلاف تلك المرتبطة بالعولمة.

التجارة والتكنولوجيا

منذ الحرب العالمية الثانية، ساعد الخفض التدريجي في الحواجز التجارية مثل التعريفة الجمركية وأنصبة التجارة على دعم النمو والرخاء في جميع البلدان التي قامت بذلك — بما في ذلك من خلال توفير مجموعة أكبر من السلع بأسعار أقل للأسر. والأهم من ذلك أن للتجارة تأثير إيجابي قوي أيضا على الإنتاجية — أي كفاءة استخدام الموارد العالمية في إنتاج السلع الاقتصادية. ومن المهم للغاية جني هذه المكاسب في ظل التباطؤ الاقتصادي الحالي.

والسبب الأساسي في مساهمة التجارة في زيادة الإنتاجية هو الميزة النسبية كما شرحها العالم الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو منذ قرنين. وأعطى مثالا على ذلك فقال إذا كان يمكن لإنجلترا والبرتغال إنتاج الأنسجة والنبيذ، يزداد الناتج من السلعتين بأكبر قدر ممكن عندما تكون تكلفة صناعة النبيذ كفرصة محلية بديلة أقل في

أحد هذين البلدين عن الآخر، فيتخصص هذا البلد في صناعة النبيذ ويتخصص الآخر في صناعة الأنسجة. ويستفيد الشريكان التجاريان من هذا التخصص. كذلك يسهم هذا التخصص في زيادة الكفاءة حتى وإن كان يمكن لأحد البلدين إنتاج السلعتين بكفاءة أكبر من الآخر — أي لديه ميزة إنتاجية مطلقة في صناعة السلعتين. وهكذا تؤدي التجارة إلى زيادة الإنتاجية في أي بلد يسمح بها — وهو أمر غالبا ما يتم تجاهله في الحوار العام بشأن التجارة.

وتؤيد الأبحاث التجريبية وجهة النظر الأساسية لريكاردو بشأن دور التجارة في تعزيز الإنتاجية. ولكن مكاسب الإنتاجية والنمو الناتجة عن التجارة تتجاوز بكثير ما أشار إليه ريكاردو. فعند السماح بالتجارة، تجبر المنافسة المنتجين المحليين على تحسين إنتاجهم. كذلك تتيح التجارة مجموعة أكبر من مدخلات الإنتاج الوسيطة التي يمكن للشركات استخدامها في الإنتاج بتكلفة أقل. وأخيرا، يمكن للمصدرين تعلم تقنيات أفضل من خلال مشاركتهم في الأسواق الأجنبية، ويُجبرون على المنافسة على جذب العملاء من خلال زيادة الكفاءة وتحسين جودة الإنتاج (راجع دراسة Dabla-Norris and Duval, 2016، على سبيل المثال).

وفي عالم ريكاردو، تمثل التجارة تكنولوجيا جديدة أفضل تتاح لجميع البلدان عند فتح حدودها ويمكن للجميع الاستفادة منها بالتساوي.

وأحيانا ما يكون للتجارة هذا الأثر، ولكن هذه النتائج الإيجابية للتجارة لا تسلط الضوء على أسباب الاعتراض الشديد من جانب البعض عليها.

وثمة جانبان أساسيان للتجارة يساعدان في تفسير هذه المعارضة. أولا، توجد تكلفة قصيرة الأجل لإعادة استغلال موارد الاقتصاد خارج القطاع الذي ينكمش بسبب التجارة الحرة. فبعض العاملين محصورين في قطاع صناعة الأنسجة الآخذ في الانكماش، فربما يكونوا غير قادرين على الانتقال إلى مناطق صناعة النبيذ أو تعلم المهارات اللازمة لصناعة النبيذ بسرعة. وفي العالم الحقيقي، يمكن أن تكون التكلفة وأوجه عدم الكفاءة طويلة الأجل ومضرة للبعض، مما يشعرهم أن المكاسب التي يحققها الاقتصاد في الأجل الطويل مجرد مكاسب نظرية لا تعود بالنفع عليهم.

وثانيا، حتى وإن لم تنشأ أي مشكلات بسبب التكيف مع تلك الآثار، من شأن التجارة التأثير سلبا على توزيع الدخل المحلي وجعل البعض أسوأ حالا بالقيمة المطلقة. وفي هذه الحالة، ورغم أن البلد ككل يشهد زيادة في الإنتاجية والدخل، قد يحقق البعض مكاسب مفرطة بينما يخسر البعض تماما. ويرى الخاسرون أن التجارة مجحفة في حقهم (راجع الإطار).

ولا تنتج آثار إعادة التوزيع تلك كما يُطلق عليها عن العولمة فحسب، بل من خلال التطورات التكنولوجية التي تعود بفائدة أكبر على بعض قطاعات الاقتصاد مقارنة بغيرها. وتتسلسل الأحداث على النحو نفسه إذا أتاح التطور التكنولوجي زيادة إنتاج الأنسجة بنفس المدخلات من العمالة الماهرة وغير الماهرة ولم تطرأ أي تغيرات على تكنولوجيا إنتاج النبيذ. ونظرا لأن التجارة مشابهة للتطور التكنولوجي، ليس من المستغرب أن يؤدي التطور التكنولوجي إلى إعادة توزيع الدخل على غرار التجارة. ولكن رغم تشكك أقلية كبيرة في أثر التجارة، يتفق الجميع على زيادة الإنتاجية.

ومن أهم التحديات التي ينطوي عليها فهم العلاقة بين العولمة وعدم المساواة في الدخل استبعاد الآثار المهمة للعوامل الأخرى، مثل التغيرات التكنولوجية. ومما يزيد الأمر تعقيدا أن العولمة والتكنولوجيا تربطهما حلقة من الآثار المرتدة الإيجابية — فتشجيع العولمة للتقدم التكنولوجي من أهم مصادر المكاسب المحققة من التجارة.

لماذا قد يخسر البعض من التجارة؟

توجد أمثلة عديدة على الخسائر التي تلحق بالبعض بسبب التجارة، ولكن وولف غانغ ستولبر وبول صامويلسون سلطا الضوء على أحد أبسط الأمثلة النظرية وأهمها تأثيرا في دراسة صادرة عام ١٩٤١. لنفترض على سبيل المثال أن إنتاج النبيذ والأنسجة يعتمد على عمالة ماهرة وغير ماهرة، ولكن إنتاج النبيذ يتطلب وجود صانعي للنبيذ أكثر مهارة نسبيا، بينما يفتقر أغلب عمال مصانع الأنسجة إلى المهارة. وفي حالة انكماش إنتاج الأنسجة بسبب حرية التجارة، سيتعين على العمالة غير الماهرة التي أصبحت بلا عمل العثور على وظائف في قطاع النبيذ المزدهر حيث لا توجد سوى وظائف قليلة للعمال محدودي المهارة رغم أن القطاع ككل آخذ في الاتساع. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها إعادة توظيف العمال محدودي المهارة في قطاع الخمور هي انخفاض أجورهم وارتفاع أجور العمالة الماهرة مما يشجع جميع الشركات في قطاع النبيذ على إحلال العمالة غير الماهرة محل العمالة الماهرة — من خلال استخدام عمالة ماهرة أقل للإشراف على فرق من العمالة غير الماهرة.

عدم المساواة بين البلدان وداخلها

بالرغم من تراجع عدم المساواة في الدخل إلى حد ما بين البلدان خلال العقود الأخيرة، نجد أنه قد زاد داخل العديد من البلدان. فقد أدت التجارة والتكنولوجيا إلى زيادة التقارب العالمي في الدخل لصالح العديدين في البلدان الأفقر من جهة، وإلى تغيير أنماط الإنتاج وتوزيع الدخل داخل البلدان من جهة أخرى.

ونجد أكثر الأمثلة وضوحا على تراجع عدم المساواة بين البلدان في آسيا، لا سيما صعود منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية إلى مصاف البلدان مرتفعة الدخل والنمو الاقتصادي الأخير في الصين والهند. فقد ارتفع نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند من ٥٥٣ دولارا أمريكيا في عام ١٩٩١ (على أساس قيمة الدولار في عام ٢٠١٠) إلى ١٨٠٦ في عام ٢٠١٥، بينما شهدت الصين ارتفاعا أكبر بكثير من ٧٨٣ دولارا أمريكيا في عام ١٩٩١ إلى ٦٤١٦ دولارا أمريكيا في عام ٢٠١٥. ونظرا لارتفاع عدد السكان في البلدين، أدى نجاح الصين والهند إلى تراجع كبير في عدم المساواة بين سكان العالم. وتباطؤ النمو في أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء لم يخفض الفجوة بينهما وبين البلدان الأكثر ثراء بالسرعة نفسها، ولكن تراجعت نسبة انتشار الفقر تراجعا كبيرة في البلدان الأفقر.

ويعزى جزء كبير من التقدم المحرز نحو تقارب الدخل وتراجع الفقر إلى التجارة والاستثمار العالميين — وإن لم يكن ذلك بسبب سياسات التجارة الحرة في العديد من الحالات، فهو بسبب التوجه الخارجي للإنتاج.

غير أن ثمار النمو لم تكن توزع دائما بالتساوي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبوجه عام، كان عدم المساواة أكبر ما يكون في آسيا وأوروبا الشرقية، بينما تراجع في بعض بلدان أمريكا اللاتينية — وتعد البرازيل مثالا واضحا على ذلك — ولكنه ظل مرتفعا مقارنة بمعظم البلدان الأخرى.

وقد أدت زيادة عدم المساواة في جميع الاقتصادات المتقدمة تقريبا وما صاحبها من تباطؤ النمو الاقتصادي مؤخرا إلى تراجع نسبي في النمو طويل الأجل في دخول الأسر ما عدا الطبقة العليا (راجع الرسم البياني ١). وأسباب هذا التراجع معقدة، ولكنها ناتجة جزئيا عن الأزمة المالية العالمية.

وتوضح حالة الولايات المتحدة كيف أصبح النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة أقل احتوائية مع تراجعه في فترة ما بعد

الحرب. ففي عام ٢٠١٤، بلغ وسيط الدخل الأسري السنوي الحقيقي ٥٣٦٥٧ دولارا أمريكيا وفق بيانات مكتب التعداد الأمريكي، وهو نفس مستواه تقريبا بالقيمة الحقيقية (بعد استبعاد أثر التضخم) في عام ١٩٨٩. وفي المقابل، زاد مقياس الدخل المذكور بمقدار الضعف تقريبا خلال الفترة من أوائل الخمسينات وحتى أواخر ثمانينات القرن الماضي. وهكذا فعقب فترة من التطور الاقتصادي السريع واسع النطاق، نجد أن نصف الأسر الأمريكية على الأقل حرمت من الاستفادة من منافع النمو الاقتصادي خلال ربع القرن الماضي. (وكان ذلك قبل حدوث ارتفاع حاد في وسيط الدخل بنسبة ٥,٢٪ خلال عام ٢٠١٥ — ولا نعرف حتى الآن مدى استمراريته).

وهذه التطورات في معظمها تطورات فردية على مستوى البلدان — مثل تعديل تصاعدية الضريبة أو فرض قيود على رواتب كبار الموظفين أو اتساع حجم القطاع المالي في الاقتصاد. ولكن العولمة والتكنولوجيا على الأقل تعتبران عاملين عالميين، ويتعين بالتالي محاولة قياس دور كل منهما. ولكن العولمة والتكنولوجيا مرتبطتان ببعضهما البعض كما ذكرنا آنفا. فقد ساهمت الابتكارات التكنولوجية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في زيادة التجارة — في قطاعات خدمية مثل الصيرفة والتأمين، على سبيل المثال. وعندما تتاح للشركات فرصة دخول أسواق الصادرات أو تواجه منافسة من السلع المستوردة، فقد يدفعها ذلك إلى الابتكار بغرض تطوير عمليات الإنتاج. ومن شأن الاستثمار الأجنبي المباشر، مثله مثل التجارة، المساعدة في انتشار أفضل الممارسات التكنولوجية عبر الحدود، وهو ما يؤثر على أنماط الميزة النسبية. وبعبارة أخرى، فإن التجارة القائمة على العولمة تساعد هي نفسها في جعل التكنولوجيا عاملا عالميا مؤثرا.

التحول العالمي

لم يدع ربع القرن الماضي الذي ذخر بالعديد من الأحداث والتطورات مجالا للشك في الدور الكبير للتجارة والتكنولوجيا في تحويل أنماط الإنتاج والأجور حول العالم. فقرب بداية تسعينات القرن الماضي، حدثت عدة تطورات ساهمت في تحويل الاقتصاد العالمي. إذ انهار الاتحاد السوفييتي، مما أتاح للبلدان الأعضاء في أوروبا الشرقية وآسيا حرية التحول إلى اقتصادات سوقية مفتوحة أمام التجارة والاستثمار الدوليين. وفي الوقت نفسه، عكفت الصين التي كانت قد بدأت أنشطتها السوقية في عام ١٩٧٨ على تسريع عملية التجارة والاستثمار، لا سيما من خلال السماح لمزيد من الشركات بالانخراط في التجارة والحد من الحواجز المفروضة على الواردات والصادرات. وأصبحت بلدان صاعدة أخرى أكثر انفتاحا أمام التجارة أيضا، بما في ذلك عدة اقتصادات في أمريكا اللاتينية أملا في تجاوز حقبة استمر قرب عشر سنوات من النمو المنخفض بسبب الديون والهند التي نفذت برنامجا إصلاحيا واسع النطاق في عام ١٩٩١. وفي حالات عديدة، زاد الانفتاح أيضا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية الأخرى، مما ساهم في تشجيع الصادرات.

وكانت هذه التطورات موضع ترحيب مستحق آنذاك. فقد ساهمت في خلق نظام تجاري عالمي أوسع نطاقا من أي وقت مضى على مدى التاريخ الإنساني. فقد كانت تبشر بمزيد من الحريات الاقتصادية، والسياسية أحيانا، للمليارات حول العالم، ومزيد من النمو مدفوعا بارتفاع الدخول والاستهلاك والاستثمار والابتكار على مستوى العالم. وتسارعت وتيرة النمو في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، مما أدى في بعض الحالات إلى زيادة عدم المساواة على المستوى المحلي نظرا لأن البعض كان أقدر من غيره على الاستفادة من الفرص الجديدة. غير أنه للمرة الأولى، ظهرت طبقات متوسطة ضخمة في بلدان مثل الصين والهند.

ولكن نتجت عن هذه التغيرات العالمية تداعيات توزيعية مهمة أيضا، لا سيما بالنسبة للعاملين في الاقتصادات المتقدمة الذين تأثروا نتيجة الزيادة الحادة في العرض العالمي من العمالة محدودة المهارات في معظمها. فاعتبارا من عام ٢٠٠٠، انضم ما يقرب من ١,٥ مليار عامل من الصين والهند وبلدان الاتحاد السوفييتي إلى القوة العاملة العالمية التي زادت بمقدار الضعف (راجع دراسة Freeman, 2007). وتفترض نظرية ستوبلر — صامويلسون أن ارتفاع نسبة العمالة إلى رأس المال على مستوى العالم يؤدي إلى انخفاض نسبة تعويضات العاملين إلى الدخل الرأسمالي في الاقتصادات المتقدمة؛ وقد يكون ذلك أحد الأسباب وراء تباطؤ نمو وسيط الأجور في الأجل الطويل وتراجع نصيب العمالة في إجمالي الناتج المحلي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان. وازداد الأمر سوءا نتيجة انخفاض عدد الاتحادات العمالية وزيادة رغبة الشركات في تحويل إنتاجها إلى بلدان أخرى حيث توجد العمالة منخفضة الأجر.

وتفترض نظرية ستوبلر — صامويلسون أيضا أن العمال محدودي المهارة ترتفع أجورهم النسبية في البلدان الأفقر بينما تستفيد العمالة الماهرة في البلدان الغنية، مما يؤدي إلى تراجع عدم المساواة في الأجور في الاقتصادات الأفقر وزيادة عدم المساواة في الاقتصادات الأغنى. ولكن في الواقع اتسعت الفجوة بين أجور العمالة الماهرة وغير الماهرة في مجموعتي البلدان عقب ثمانينات القرن الماضي. وعلى عكس النظرية أيضا، ارتفعت علاوة المهارة حتى على مستوى الصناعات، دون وجود أي شواهد على قيام الصناعات في الاقتصادات المتقدمة بالاستعانة بعدد أكبر من العمالة محدودة المهارة بسبب تراجع تكلفتها النسبية.

ويرى العديد من خبراء الاقتصاد أن الزيادة العالمية في علاوة المهارة حتى أواخر تسعينات القرن الماضي تعزى في الأساس إلى التطورات التكنولوجية التي عادت بنفع أكبر على العمالة الماهرة — مثل التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات — وهو تغير تسارعت وتيرته في أوائل تسعينات القرن الماضي وساهم في إحداث تحول عالمي وأشاد به الجميع. ولكن من الممكن أن يكون للتوسع التجاري دور أيضا في هذا الصدد، نظرا لأن الشواهد تشير إلى أن الشركات المصدرة داخل الصناعات استعانت بعدد أكبر من العمالة الماهرة مقارنة بالشركات غير المصدرة، وربما أدت زيادة التجارة بالتالي إلى ارتفاع الطلب على المهارات. ويمثل التعهيد الخارجي قناة محتملة أخرى: فانتقال الأنشطة التي تتطلب مهارات محدودة من البلدان الأغنى إلى البلدان الأفقر من شأنه زيادة علاوة المهارة في جميع البلدان (راجع دراسة Feenstra and Hanson, 1996).

الرسم البياني ١

رفع السقف

ارتفعت دخول أعلى ١٠٪ من أصحاب الدخول في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعا مطردا خلال ربع القرن الماضي، بينما تراجعت دخول الطبقة المتوسطة والطبقة الأكثر فقرا على الإطلاق.

(الدخل، بالقيمة الدولارية على أساس تعادل القوى الشرائية في عام ٢٠٠٥، بآلاف الدولارات الأمريكية)

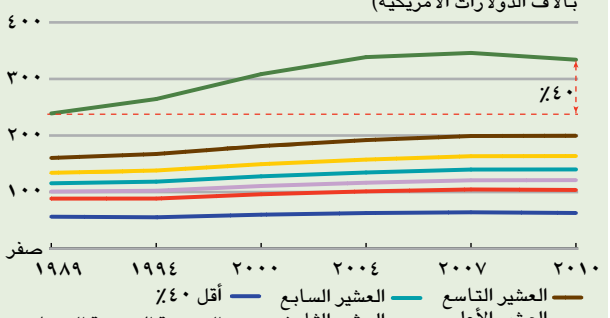

المصادر: مسح الدخول في لكسمبرغ/قاعدة بيانات توزيع الدخل لدى مؤسسة نيويورك تايمز (٢٠١٤)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: البلدان هي كندا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تسارعت وتيرة العولمة بما في ذلك الاندماج الكامل للصين في نظام التجارة العالمي. وقد أتاحت زيادة الاستثمارات في التعليم في الأسواق الصاعدة نقل العديد من الأنشطة الروتينية في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات إلى الخارج، وزيادة حادة في حجم الصادرات التكنولوجية المتطورة، لا سيما من الصين. وفي الاقتصادات المتقدمة، بدأ اندثار الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة — وهي ظاهرة تعرف باسم «استقطاب الوظائف». ورغم أن هذا الاستقطاب يعزى في جزء منه إلى التجارة ونقل مواقع الإنتاج إلى الخارج، ربما يوجد عامل تكنولوجي مهم أيضا، نظرا لأن معظم الوظائف الروتينية تمت ميكنتها (راجع دراسة Goos, Manning, and Salomons, 2014).

ولم نستطع سوى مؤخرا مراكمة ما يكفي من البيانات التفصيلية لتحديد الآثار السلبية طويلة الأجل للواردات الصينية ونقل مواقع الإنتاج إلى الخارج على معدل التوظيف في الصناعات التي تنافس

يجب زيادة تصاعدية الضريبة ووضع سياسات للتحويلات بغرض تقاسم المنافع الاقتصادية للعولمة على نطاق أوسع.

الواردات وأسواق العمل المحلية والأجور. وقد تراجع نصيب قطاع الصناعة التحويلية في القوى العاملة في جميع الاقتصادات المتقدمة بسبب النمو القوي النسبي للإنتاجية في هذا القطاع. وكان هذا التراجع حادا للغاية في الولايات المتحدة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما يعود جزئيا إلى قيام الشركات بإرسال رأس المال إلى الخارج لإنتاج السلع هناك وإعادة تصديرها إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك من الصين (راجع الرسم البياني ٢).

وتشير الشواهد إلى أنه في حالة ما استطاع العمال المسرحون من قطاع الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة العثور على وظائف مجددا، فإنه سيتعين عليهم قبول أجور أقل كثيرا (دراسة Ebenstein, Harrison, and McMillan، ودراسة Autor, Dorn, and Hanson, 2016، وشيكة الإصدار). وشهدت مجموعة كبيرة من البلدان، بما في ذلك اقتصادات الأسواق الصاعدة، ظاهرة العمال المسرحين نتيجة منافسة الواردات الذين يعانون من البطالة وتراجع أجورهم لفترات مطولة. وهي مشكلة طويلة الأجل أدى إلى تفاقمها مؤخرا تقدم سن العمالة في الاقتصادات المتقدمة وحجم الاضطرابات الحادة الناجمة عن النمو السريع في الصادرات الصينية.

التحول من شبكات الأمان إلى السياسات النشطة

رغم أنه من المستبعد وقوع مزيد من الصدمات على شاكلة تلك التي أدت إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة التي نشهدها في الوقت الحالي، فإن الآثار السياسية والاقتصادية التي خلفتها تلك الصدمات لا تزال شديدة الوطأة، مما يجعل وقوع اضطرابات مماثلة أمرا مؤكدا — ولكن أضيق نطاقا. وما الذي يمكن للحكومات القيام به لمكافحة سياسات الحمائية مع حماية المكاسب المحققة من التجارة وزيادتها في الوقت نفسه؟

وتضمن التقرير الصادر عن المجلس الاستشاري الكندي المعني بسياسات التصحيح في عام ١٩٨٩ بعنوان "Adjusting to Win" عقد مقارنة بين سياسات «شبكات الأمان» — التي تحمي العاملين الذين فقدوا وظائفهم من خلال تقديم إعانات بطالة على سبيل المثال — والسياسات «التنشيطية» التي تشجع إيجاد فرص عمل جديدة (دراسة Trebilcock, 2014). وهذه السياسات مهمة بنوعيها، ولكن السياسات التنشيطية — التي تتضمن سياسات نشطة مثل تقديم المشورة بشأن كيفية العثور على وظائف جديدة وإعادة التدريب — تساعد المواطنين على التكيف بشكل أسرع عند وقوع صدمات اقتصادية، مما يحد من فترات البطالة الطويلة وما ينتج عن ذلك من تضاؤل المهارات والقدرة على العثور على فرص عمل جديدة. ويتعين إجراء مزيد من الدراسات على هذه البرامج المطبقة بالفعل في العديد من الاقتصادات المتقدمة بما يضمن تعميم الاستفادة من أفضل الممارسات.

والبرامج التنشيطية مفيدة، وربما ضرورية، لجميع أنواع التغيير، وليس فقط المرتبط بالتجارة. فمن الصعب تحديد حجم الوظائف المفقودة بسبب التجارة — كما توجد حجة اقتصادية قوية لتدخل الحكومة لضمان سرعة انتقال العاملين إلى وظائف جديدة سواء كان ذلك لأسباب مرتبطة بالتجارة أو أي تغير اقتصادي آخر. وتتضمن السياسات التي من شأنها مساعدة المواطنين على التكيف الاستثمار في التعليم لإيجاد عمالة ماهرة، والإنفاق على البنية التحتية اللازمة، والاستثمار في الصحة، وزيادة توافر المساكن، وخفض الحواجز التي تعوق نفاذ الشركات الجديدة إلى الأسواق، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية. ولهذه السياسات فائدة إضافية تتمثل في دعم النمو أيضا.

ولبرامج شبكات الأمان دور مهم أيضا. فالاقتصادات الأكثر انفتاحا قد تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وتحتاج بالتالي إلى مزيد من شبكات الأمان الاجتماعي. ويمكن للحكومات توسيع نطاق تغطية التأمين الجزئي لأجور العاملين الذي انتقلوا إلى وظائف أقل أجرا (دراسة Kletzer and Litan, 2001)، ودعم الأجور التي تقدمها الشركات لموظفيها لتشجيعها على الاستعانة بالعمالة المسرحة. وينبغي توسيع نطاق برامج مثل خصم ضريبة الدخل المكتسب المطبقة في الولايات المتحدة بغرض تضييق فجوات الدخل وتشجيع المواطنين على العمل. كذلك يجب زيادة تصاعدية الضريبة ووضع سياسات للتحويلات بغرض تقاسم المنافع الاقتصادية للعولمة على نطاق أوسع.

وقد أدت زيادة حرية انتقال رأس المال عبر الحدود إلى مزيد من المنافسة الضريبية الدولية، ويصعب على الحكومات بالتالي تمويل شبكات الأمان وبرامج التصحيح دون فرض ضرائب مفرطة على عنصر العمل أو ضرائب تنازلية على الاستهلاك. لذلك ثمة حاجة للتعاون على المستوى الدولي بغرض مكافحة التحايل الضريبي لمنع استحواذ رأس المال على الجزء الأكبر من منافع العولمة. وعدم التصدي لأوجه عدم المساواة تلك سيؤدي إلى مزيد من التراجع في التأييد السياسي للتجارة.

الرسم البياني ٢

انتقال الوظائف

تضاءل نصيب قطاع الصناعة التحويلية من القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة نظرا لانتقال هذه الوظائف إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة أو لأنها تصبح زائدة عن الحاجة بسبب التطور التكنولوجي.

(قطاع الصناعة التحويلية، ٪ من مجموع التوظيف)

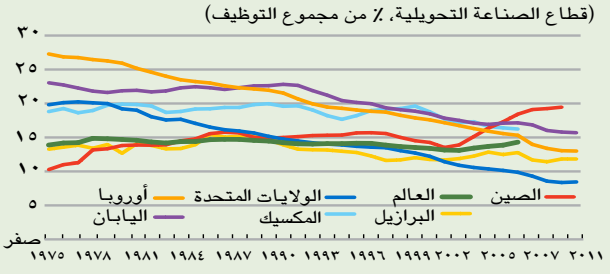

المصادر: قاعدة بيانات رأس المال والعمل والطاقة والمواد والخدمات في الاتحاد الأوروبي (EU-KLEMS)؛ وقاعدة بيانات EUSTAT؛ وقاعدة بيانات GGDC 10-Sector لدى مركز غرونينغن للنمو والتنمية، وقاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية؛ ومكتب الإحصاءات الوطني الصيني؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات RIETI CIP.

لا ضمانات

تتيح العولمة فرصة تحقيق مكاسب اقتصادية للجميع، ولكن لا يوجد ما يضمن تحقق هذه الفرصة في غياب التدابير الحاسمة من جانب الحكومات لدعم الفئات التي تعاني من الآثار غير المباشرة للعولمة. فالعديد من الأفراد والمجتمعات تخلفوا عن الركب بسبب سنوات من التحولات العالمية واسعة النطاق منذ أوائل تسعينات القرن الماضي والانخفاض المستمر في النمو الاقتصادي عقب الأزمة المالية. لذلك نجد حاليا معارضة شديدة للتجارة وتحرير التجارة في عدد من الاقتصادات المتقدمة.

غير أن التجارة والسياسات التجارية لم تكن هي العوامل الوحيدة وراء هذه التغيرات — وربما لم تكن أيضا العوامل الأكثر الأهمية — كما أنها ليست السبب وراء تباطؤ النمو. فقد كان للتغيرات التكنولوجية والتطورات الفردية على مستوى البلدان دور كبير أيضا. وسوف يتضاءل التوافق السياسي الذي قامت عليه السياسة التجارية خلال الجزء الأكبر من فترة ما بعد الحرب ما لم يتم وضع إطار سياسات بغرض تقاسم مخاطر الانفتاح الاقتصادي؛ وضمان مرونة أسواق العمل وتوافر عمالة متعلمة وماهرة؛ وزيادة الاتساق بين المهارات واحتياجات سوق العمل؛ وتحسين أداء الأسواق المالية؛ والتصدي لمشكلة عدم المساواة في الدخل. ويتعين استخدام نفس الإطار في التصدي لمجموعة من التغيرات الاقتصادية الأخرى التي تلحق الضرر بالبعض ويلزم تصحيح آثارها على الاقتصاد على غرار التجارة.

غير أن التجارة تنفرد بسمة خاصة، وهي أن الحكومات يمكنها إغلاق أبوابها أمام بقية بلدان العالم عندما تصبح الأوضاع غير ملائمة. ولكن الاعتماد الاقتصادي المتبادل لم يعد خيارا في القرن الحادي والعشرين. ■

موريس أوبستفلد هو المستشار الاقتصادي لصندوق النقد الدولي ومدير إدارة البحوث بالصندوق.

المراجع:

Autor, David H., David Dorn, and Gordon H. Hanson, 2016, "The China Shock: Learning from Labor Market Adjustment to Large Changes in Trade," NBER Working Paper 21906 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Dabla-Norris, Era, and Romain Duval, 2016, "How Lowering Trade Barriers Can Revive Global Productivity and Growth," iMFdirect, posted June 20.

Ebenstein, Avraham, Ann Harrison, and Margaret McMillan, forthcoming, "Why Are American Workers Getting Poorer? China, Trade, and Offshoring," in The Factory-Free Economy, *ed. by Lionel Fontagné and Ann Harrison (New York: Oxford University Press).*

Feenstra, Robert C., and Gordon H. Hanson, 1996, "Globalization, Outsourcing, and Wage Inequality," American Economic Review, *Vol. 86, No. 2, pp. 240–45.*

Freeman, Richard B., "The Great Doubling: The Challenge of the New Global Labor Market," 2007, in Ending Poverty in America: How to Restore the American Dream, *ed. by John Edwards, Marion Crain, and Arne L. Kalleberg (New York: New Press).*

Goos, Maarten, Alan Manning, and Anna Salomons, 2014, "Explaining Job Polarization: Routine-Biased Technical Change and Offshoring," American Economic Review, *Vol. 104, No. 8, pp. 2509–26.*

Kletzer, Lori G., and Robert E. Litan, 2001, "A Prescription to Relieve Worker Anxiety," Policy Brief 73 (Washington: Brookings Institution).

Trebilcock, Michael J., 2014, Dealing with Losers: The Political Economy of Policy Transitions *(New York: Oxford University Press).*

COLUMBIA | SIPA
School of International and Public Affairs

12-Month MPA Program in Economic Policy Management at Columbia

Designed for mid-career professionals, with tracks in
- Economic Policy Management
- Central Banking and Financial Markets
- Global Energy Management and Policy

Application Deadline for 2017–2018: January 5, 2017

- A rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- Faculty of world's leading economists, policymakers, and expert practitioners
- Tailored seminar series on macroprudential policymaking, international finance, and financial crises

Contact us at pepm@sipa.columbia.edu | 212-854-6982 | sipa.columbia.edu/pepm

طريق مزدوج الاتجاه

يجب أن يعالج صناع السياسات القضايا الاقتصادية والسياسية لدعم العولمة

ديفيد ليبتون

تصاعُد الشك والسخط العام تجاه العولمة يهدد الركائز الاقتصادية والسياسية التي يقوم عليها نظامنا الدولي. ومع تركز الكثير من هذا السخط على التجارة والانفتاح، أصبحنا نواجه خطر التراجع عن مسار التعاون الذي ساعد على بناء حقبة من الرخاء غير المسبوق.

ويجب على قادة العالم أن يواجهوا هذه القضية بشكل مباشر، بدءا بمناقشة قضايا الاقتصاد السياسي التي تشكل خلفية الجدل الحالي. ويعتبر تصويت المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي والانتخابات الأمريكية حدثين بارزين في هذا السياق، ولكن هناك أمثلة أخرى في بلدان عديدة أخرى. ويزداد هذا السخط اشتعالا مع بطء النمو وارتفاع البطالة وتزايد عدم المساواة في توزيع الدخل منذ الأزمة المالية العالمية.

ويمثل الموقف الراهن تحديا فريدا أمام صناع السياسات الاقتصادية، وأمامنا في الصندوق. فمناقشاتنا وقراراتنا ظلت غير مراعية للتداعيات السياسية الكاملة لفترة بالغة الطول.

ديفيد ليبتون هو النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي.

يمكن أن يساعد الصندوق على توثيق التعاون وتعزيز السياسات.

ونرى الآن أن السياسة والاقتصاد طريق مزدوج الاتجاه. ويجب علينا التعامل مع المخاطر السياسية المعقدة في عالم اليوم. ولكن كيفية مواجهتنا للتحديات الاقتصادية التي تلوح في الأفق اليوم — النمو البطيء وعدم المساواة في توزيع الدخل وبين الجنسين، والتكنولوجيا المتطورة، والتغير الديمغرافي — سيكون لها تأثير عميق على السياسة في الغد.

ومن بين مخاطر اليوم:

- التهديدات من الداخل، مثل عدم الرضا عن النظام العالمي، التي تتصدر النقاش الراهن. فقد أدى الاستياء الشعبي الشديد إزاء عدم نمو الدخل، وفقدان الوظائف، والإزاحة الاجتماعية، إلى قلب السياسة رأسا على عقب بسرعة مدهشة في كثير من الاقتصادات المتقدمة.
- التجاوزات مثل الفساد والمحسوبية وسوء إدارة الحوكمة، والتي تدمر الثقة في العملية الديمقراطية وتشكك في شرعية النخبة السياسية والاقتصادية.
- التهديدات من خارج النظام: الإرهاب؛ وانهيار الدول الأممية وظهور الأطراف الفاعلة التي لا تنتمي لدول؛ وتدفقات اللاجئين؛ والقرصنة الإلكترونية؛ وغيرها من الجرائم العابرة للحدود. وقد شرعت الشركات في أداء أدوار جديدة ومهمة؛ فهي تجمع بيانات أكثر من أي حكومة؛ وتعمل ليس فقط عبر الحدود وإنما من خلال الحوسبة السحابية أيضا؛ وتستخدم البيانات للتأثير على الرأي العام وسلوك الجماهير.

وفي نفس الوقت، بدأت الأرضية الجغرافية–السياسية تتحرك تحت أقدام المجتمع الدولي. فالصين وغيرها من القوى الاقتصادية الصاعدة، مثل البرازيل والهند وروسيا تطالب بصوت أكبر وتتحرك لإقامة مؤسسات متعددة الجنسيات تعكس بشكل أفضل وزنها المتنامي في الاقتصاد العالمي. وبدأت المؤسسات القائمة — مثل صندوق النقد الدولي — تعمل على التكيف مع هذه المعطيات التي يفرضها الواقع الجديد.

إنها لحظة لا يناسبها العمل على النسق المعتاد. بل هو وقت للقيادة والتعاون الدولي اللذين يجب أن يسيرا يدا بيد. وكثير من هذه المشكلات التي تبدو عصية على الحل تتجاوز الحدود، وسيجد القادة الوطنيون صعوبة في تحقيق تطلعات الشعب دون هذا التعاون. ويمكن تحقيق ما تبشر به العولمة مع الحد من آثارها الضارة بمساعدة الآليات التعاونية — لدى المؤسسات المستقرة متعددة الجنسيات، ومن خلال مجموعة العشرين وغيرها من المنابر السياسية، وحتى من خلال المؤسسات الجديدة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وعن طريق التعاون الفعال، سيتمكن القادة من التصدي لما تتعرض له بلدانهم من هجمات شعبوية.

وقد رأينا قيادة من خلال التعاون في تحرك الحكومات لمواجهة الأزمة المالية العالمية. فقد اعتمد القادة سياسات لإطفاء الحرائق المالية داخليا، ووجدوا قوة في القناة الجديدة للتعاون الحكومي من خلال مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والنامية، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الأخرى.

وفي نهاية المطاف، تتلخص مواجهة تحديات اليوم في اتباع السياسات الصحيحة. ويجب أن نركز على زيادة النمو؛ فإعطاء الجميع قطعة أكبر من الكعكة يقتضي أن تكون الكعكة أكبر. ثانيا، لتحقيق نمو اقتصادي أكثر احتواءً للجميع، يتعين اعتماد سياسات تعالج احتياجات الخاسرين من الأزمات المالية أو التغير التكنولوجي أو العولمة. وما لم يتم ذلك فلن تزداد مشكلاتنا السياسية إلا عمقا.

ويمكن أن يساعد الصندوق على توثيق التعاون وتعزيز السياسات. فبإمكاننا تحديد تغيرات السياسة الاقتصادية المطلوبة في كل بلد لبناء زخم النمو، وربما تحسين فهمنا لبعض التداعيات السياسية. ومن الضروري أن نقاوم قوى التشرذم. ونظرا للتهديدات التي تواجهنا، ينطوي التعاون على مكاسب للمجتمع الدولي أكثر مما شهدناه في أي وقت مضى. ■

وصول المهاجرين إلى جزيرة إليس بنيويورك في أوائل القرن العشرين.

مفهوم جديد وواقع قديم

العولمة مصطلح جديد، ولكن تدويل الأسواق والأشخاص والأفكار والثقافات ليس أمرا جديدا

هارولد جيمس

تختلف وجهات النظر بشأن العولمة اختلافا كبيرا. ورغم أن الجميع يفكرون في العولمة اليوم فهم يتفقون على أن الثورة على العولمة قادمة لا محالة، ويرى العديدون أن العولمة عملية أساسية لا يمكن تجنبها أو عكس مسارها.

ولكن هل هذا صحيح؟ بالنظر إلى التاريخ يمكننا فهم ديناميكيات الثورة على العولمة — أي انتقال الأموال والسلع والأشخاص والأفكار والتكنولوجيا والثقافات عبر الحدود.

وكان مصطلح العولمة، بمعناه الحديث، قد استحدث في سبعينات القرن الماضي للتعبير عن تدويل الأسواق، لا سيما الأسواق المالية، عقب الارتفاعات في أسعار النفط خلال هذا العقد، ولكن هذا المصطلح يعكس حقيقة قديمة للغاية. فموجة العولمة الأخيرة التي بدت كموجة متنامية، حتى وقوع الأزمة المالية العالمية على الأقل، هي مجرد واحدة من موجات — وموجات معاكسة — كثيرة مشابهة شهدها التاريخ الإنساني.

وقد تعلمنا من الأزمة المالية أن الاعتماد على تحليل «الاتجاهات الاقتصادية» المستمدة من استقراء مبسط لفترة قصيرة من البيانات هو أمر مضلل — وخطير. فنحن لا نعلم إلى أي درجة قد تكون هذه البيانات غير معتادة أو استثنائية، كما أننا لا ندرك الطبيعة المعقدة للترابط العالمي. لذلك فإن الصدمة الناجمة عن تلك الأزمة غير المتوقعة دفعتنا مؤخرا إلى الاهتمام بتحليل الأنماط المستمدة من فترات زمنية أطول كثيرا. فمن شأن تلك الأنماط الأقدم والأطول أجلا تسليط الضوء على مواطن الضعف التي تساعدنا على اكتشاف كيفية تعديل الإطار المؤسسي بما يجعل العولمة أكثر استقرار وأقل خطرا — وأكثر عدالة.

العولمة في الماضي

اعتاد المؤرخون الاقتصاديون في الوقت الحالي الحديث في مؤلفاتهم عن التجارة العالمية الديناميكية التي سادت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (راجع دراسة O'Rourke and

Williamson, 1999). ولكن هذا العصر لم يكن فترة العولمة الوحيدة. فالشواهد التاريخية تشير إلى وصول التجارة إلى مختلف أرجاء العالم خلال فترة الإمبراطورية الرومانية عندما كان يتم تداول العملات المعدنية الرومانية بعيدا عن المدينة الخالدة في المناطق الساحلية في سريلانكا وفييت نام. وتلى ذلك فترات شهدت زيادة هائلة في التجارة العالمية والتمويل. وخلال العديد من تلك الفترات، تم إحياء الأفكار المستمدة من العصر الكلاسيكي والعصر الروماني للعولمة (والسيادة العالمية)، كما حدث خلال الانتعاشة الاقتصادية في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر (الخلفية الاقتصادية لعصر النهضة)، أو القرن الثامن عشر عندما فتحت التكنولوجيا المتطورة وزيادة سهولة الاتصالات الطريق أمام إنشاء إمبراطوريات عالمية (بريطانية وفرنسية).

وتوجد علاقة وثيقة بين التكنولوجيا والعولمة، حتى أنه يمكننا تسمية هذه الظاهرة باسم «العولمة التكنولوجية». وكان المحرك البخاري هو السبب وراء الترابط العالمي الذي شهده القرن التاسع عشر. ففقد ساهمت المحركات البخارية في قطارات السكك الحديدية في فتح قارات جديدة وأتاحت للمزارعين إنتاج السلع الزراعية الأساسية وإرسالها إلى أسواق بعيدة عن بلدانهم. وربطت المحركات البخارية بين القارات، وساهم التراجع الحاد في تكلفة النقل في تشجيع الاندماج السوقي. وقد استلزم تنسيق عمليات النقل توافر المعلومات، وأتاحت خدمة التلغراف — التي عبرت المحيطات عام ١٨٦٥ عندما تم تركيب أول كابل ثابت عبر المحيط الأطلسي — المعلومات التي كانت الأسواق في حاجة إلى معرفتها.

وبفضل تكنولوجيا الاتصالات — ونعني بذلك انتشار الطباعة والجرائد — تمكن الناس أيضا من معرفة المزيد عن البلدان الأخرى ومقارنة الواقع الصعب الذي يواجهونه في كفاحهم اليومي بالعوالم الأسطورية البعيدة التي كانت تبشر بالوفرة والسعادة. وكان الناس على استعداد لتحمل المخاطر في سبيل الارتحال إلى هذه الأماكن. وكانوا دائما يفكرون بواقعية، حيث كانوا يرون أنهم حتى وإن لم يستطيعوا تحقيق حلم الأرض الموعودة، فقد يتحقق ذلك لأبنائهم.

صمامات الأمان

ولكن الهجرة أكثر من مجرد أفراد يبحثون عن حياة أفضل. فبوجه أعم، يمكن أن تكون الهجرة صماما لتخفيف الضغوط الاجتماعية في البلدان التي يرحل عنها المهاجرون. وقد كانت الهجرة حلا للمشكلات الناتجة عن التغيرات التكنولوجية — وعن العمليات التجارية — التي أدت إلى انتفاء الغرض من أنشطة اقتصادية بأكملها. فالهجرة مكنت الأفراد من خلق حياة جديدة وفرص جديدة.

وفي حالة عولمة القرن التاسع عشر، ساهم انتقال الناس بعيدا عن بلدان الهامش الأوروبي شديدة الفقر (أوروبا الشرقية والبلدان الأورومتوسطية والبلدان الإسكندنافية) إلى ارتفاع الدخول. وفي حالة البلدان الإسكندنافية تحديدا، زاد الرخاء بصورة غير مسبوقة. وقد هاجر ٣٠ مليون شخص من أوروبا إلى الولايات المتحدة بين منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وذهب ٦,٥ ملايين شخص إلى الأرجنتين و٥ ملايين شخص إلى كندا. وكانت نسبة السكان الأمريكيين المولودين بالخارج أعلى قبيل الحرب العالمية الأولى منها في الوقت الحالي.

وقد عبر عالم الاقتصاد ألبرت هيرشمان عن الديناميكية السياسية للهجرة — وهو ما يعكس جزئيا دون شك تجربته في الهروب من الاضطهاد السياسي والعرقي في ألمانيا النازية (راجع دراسة Hirschman, 1970). وكلما كان الانتقال (الخروج) سهلا، قل الارتباط بالمجتمع السياسي في البلد الأم (الولاء) وقلت الحاجة إلى التعبير عن الأفكار (حرية التعبير). وعندما تتوقف إمكانية الخروج، تعلو المطالبات بحرية التعبير.

وللبلدان المتلقية ديناميكية معاكسة. فالدخول يولد الولاء والديناميكية الاقتصادية. فالعديد من المشاريع الريادية الأمريكية — كما يؤكد العالم الراحل توماس ماكرو — دليل على قدرة المهاجرين على الابتكار (٢٠١٢).

غير أن صمامات الأمان قد تتسبب في بعض الأحيان في انحراف مسار التدفقات والفياضات في أماكن أخرى: مما يجعل الهجرة أمرا غير مقبول من الكثيرين. وغالبا ما يصب المعترضون على العولمة انتقاداتهم على موجة الهجرة السابقة، وهذا الاعتراض نجده في عديد من البلدان في الوقت الحالي.

موجات عكسية

وتوجد عدة تفاسير تاريخية لردود الفعل العنيفة ضد العولمة.

أولا، عادة ما يوجد رد فعل نفسي تجاه أي شيء جديد غير معتاد. فقد أصبح الناس متخمين من كثرة التفاعل، وباتوا يبتعدون عن كل ما هو أجنبي ويسعون إلى الاحتماء من التهديدات العالمية والدمار الذي يسود العالم.

وغالبا ما تحول موضوع التجارة البعيدة إلى استنكار لإقبال

غالبا ما تحول موضوع التجارة البعيدة إلى استنكار لإقبال الناس على السلع الكمالية غير الضرورية

الناس على السلع الكمالية غير الضرورية. غير أن الفيلسوف اليوناني أرسطو والفيلسوف المسيحي توماس أكويناس الذي جاء بعده في القرون الوسطى أقرا بالحاجة إلى المتاجرة في بعض المنتجات عبر مسافات بعيدة، ولكنهما اعتبرا أن الإنتاج المحلي خيار أفضل من الناحية الأخلاقية نظرا لأنهما كانا يؤمنان بأن الأجانب يسهمون في اضطراب الحياة المدنية (دراسة Irwin, 1996). وقد اشتكى الفيلسوف الروماني بلينيوس الأكبر من أن ارتفاع ثمن الواردات من السلع الكمالية غير الضرورية من الهند والصين وشبه الجزيرة العربية تستنزف موارد روما، كما اشتكى الشاعر سيكستوس بروبرتيوس من أن «روما العظيمة تسقط بسبب ثروتها». كذلك اعترض العالم الديني مارتن لوثر، وهو الشخص الأبرز على الإطلاق في حركة الإصلاح البروتستانتي، على المنتجات الكمالية الإيطالية التي اكتسحت السلع الألمانية محلية الصنع. وكانت الثورة الأمريكية في بدايتها أيضا ثورة مناهضة للعولمة — ضد الضرائب البريطانية، ولكن أيضا ضد أحد المنتجات الكمالية (الشاي) للشركات الإنجليزية متعددة الجنسيات.

وقد تضمنت الثورة على الهجرة وضع سياسات لحماية مصالح المواطنين. ففي عام ١٨٨٢، وافق الكونغرس الأمريكي على قانون استبعاد الصينيين الذي نص على منع العمال الصينيين من دخول البلاد (وتقديم الصينيين عند وصولهم شهادة تثبت وظيفتهم). وكان يتم مد العمل بالقانون بصفة منتظمة (وألغي في نهاية المطاف في عام ١٩٤٣). كذلك تمت الموافقة على مشروعات قوانين للحد من الهجرة — ولكن رئيس الجمهورية كان دائما ما يعارضها حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

ويوجد تفسير تاريخي آخر: فالعولمة تنهار خلال الأزمات المالية. ويمثل التمويل الرابط الأضعف على الإطلاق بين الروابط

قاطرة ومجموعة من الحافلات على شبكة السكك الحديدية الغربية العظمى بمحطة كليفتون في أونتاريو، كندا.

الدولية. وتسهم العولمة في اتساع دائرة الأزمات المالية. ويتضح من التاريخ الاقتصادي أنه خلال العقد التاسع عشر الذي شهد عصر الاندماج في إطار قاعدة الذهب، فاق حجم التدفقات الرأسمالية بين البلدان حجمها خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية عندما تراجعت درجة الارتباط المالي. ولكن كان هناك أيضا عدد أكبر من الأزمات المصرفية خلال فترة العمل بقاعدة الذهب. وتحديدا، نشأت نزعة قومية جديدة عقب الأزمتين الماليتين الكبيرتين اللتين وقعتا في عام ١٩٠٧ وعام ١٩٢٩، وتم تحميل الأجانب والتأثير الأجنبي مسؤولية هذه الأزمات.

ويتمثل الافتراض الثالث في أن الطبيعة المتقلبة للتمويل أو انهياره عادة ما يثيران مناقشات بشأن آليات عمل النظام الدولي والمزيد من الحساسية تجاه الديناميكيات العالمية. ونستمد من إحدى الأزمات، وهي أزمة عام ١٩٠٧، دروسا مهمة بشأن تأثير الأزمات المالية وكذلك الطريقة التي يمكن للتمويل من خلالها تبديل السياسة. فعقب عام ١٨٧١، كانت بريطانيا، ولندن تحديدا، هي محور الجزء الأكبر من النظام المالي العالمي. وقد ولدت موجة الذعر التي سادت في أكتوبر ١٩٠٧ الرغبة لدى القوى الصناعية الجديدة سريعة النمو، لا سيما ألمانيا والولايات المتحدة، الرغبة في حشد القوى المالية. وقد بدأت الأزمة في الولايات المتحدة، حيث أدت زيادة الطلب على النقد إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم اجتذاب واردات الذهب، ولكنها أدت أيضا إلى ارتفاع أسعار الفائدة في بلدان أخرى، مما فرض ضغوطا عديدة على البنوك في مصر وإيطاليا والسويد وألمانيا — أي جميع بلدان العالم تقريبا.

وقد أقنعت تجربة عام ١٩٠٧ بعض الممولين الأمريكيين بضرورة إنشاء نظام تداول تجاري في نيويورك يتيح إصدار السندات لتمويل التجارة بنفس الطريقة المرنة التي تتيحها سوق لندن الناضجة العميقة (راجع دراسة Broz 1997 ودراسة Eichengreen and Flandreau 2010). وكان بول ووربيرغ هو الشخصية الأبرز على الإطلاق في الدعوة لإنشاء سوق أمريكية لشهادات القبول المصرفي (حيث يتم تداول الأدوات قصيرة الأجل التي تستخدم عادة في تمويل الصادرات والواردات). وأصبح ووربيرغ من الأطراف الفاعلة في تصميم نظام الاحتياطي الفيدرالي، وهو البنك المركزي الأمريكي. وكان هذا المهاجر الأمريكي هو الأخ الأصغر لأحد كبار المصرفيين في هامبرغ، وهو ماكس ووربيرغ المستشار الشخصي للديكتاتور الألماني فيلهلم الثاني. وقد دعا الأخوان ووربيرغ على جانبي المحيط الأطلنطي إلى إنشاء مؤسسات ألمانية أمريكية لتكون بديلا للمؤسسات البريطانية التي تحتكر القوى الصناعية والمالية. فقد كانت لديهما قناعة بأن ألمانيا والولايات المتحدة تزدادان قوة عاما بعد الآخر بينما تتراجع القوة البريطانية.

ورابعا، تنهار الروابط العالمية بسبب الحروب التي تنشأ عن الاضطرابات الناجمة عن التشوهات الجغرافية السياسية التي تسببها العولمة ومواطن الضعف والتعاضد الاستراتيجي. ووفقا لوجهة نظر مستمدة من المفكر القانوني والفيلسوف السياسي الفرنسي مونتيسكيو، فإن التجارة تولد السلام. وأثار نفس الفكرة البريطاني جون برايت وريتشارد كوبدن اللذين كانا من أكبر مؤيدي التجارة الحرة في القرن التاسع عشر. ووردت «فكرة السلام» الأشهر على الإطلاق في كتاب *The Great Illusion* (1913) للكاتب نورمان أنجيل الذي قال «القوى الاقتصادية غير الملموسة تجهض قوة الأيدي». وقد أوضح أنجيل كيف تغيرت طبيعة السيادة والإمبراطورية نتيجة التعاضد الاقتصادي. ووجد تناقضا كبيرا بين هذه الفكرة وإمبريالية النموذج الروماني الذي استمد قيمته من الشعوب الخاضعة له. ويقول «لم تكن روما في حاجة إلى إنشاء أسواق أو البحث عن مجالات لتوظيف رأسمالها. ولكننا نحتاج إلى ذلك».

ولكن هذا التعاضد أمكن معه استخدام تهديد الاضطرابات النظامية كأحد أدوات سياسة القوة (دراسة Lambert 2012). فالشبكات المعقدة في العالم المتعولم والطريقة التي يمكن بها استخدام تلك الشبكات في نشر الآثار يجعلها أداة مثالية في صراع القوى. وفي الوقت نفسه، فإن الاستراتيجيات التي تستخدم قوة الشبكات ليست استراتيجيات بسيطة: فخطر الاضطرابات يمكن أن يأتي بسهولة مرة أخرى ليطول منشأ هذا الخطر. وخلال الحرب العالمية الأولى، طالت الاضطرابات الاستراتيجية جميع الأطراف. فقد بدأت بريطانيا الحرب بفرض حصار واسع النطاق، وفي عام ١٩١٧ شنت ألمانيا حربا ضارية بالغواصات، وأدت الاستراتيجية في الحالتين إلى نتائج عكسية. ولكن الأوان كان قد فات.

الدروس المستفادة من العولمة

عادة ما نستنبط الحقائق من التطورات الجارية في كل مرحلة من مراحل العولمة، ونعتقد أن تلك المرحلة بالذات ستستمر إلى الأبد — سواء مرحلة الثقة والصعود أو مرحلة الكساد والغضب نتيجة الهبوط. ويتسبب انقطاع الاتجاه الصعودي في شعور عميق بالزعزعة والخيبة.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، ظهر منطق مماثل لمنطق القرن الماضي دفع البنوك الألمانية والأمريكية إلى الرغبة في إصلاح مؤسساتها المالية، بل وإلى التفكير في شكل مالي واقتصادي جديد للعالم. وكانت الولايات المتحدة، رغم أنها محور الأزمة المالية لعام ٢٠٠٧–٢٠٠٨، أقدر على تخطي الأزمة من المناطق الصناعية المتقدمة الأخرى بفضل نظامها المالي العميق والمتطور. وأثارت هذه التجربة نقاشات واسعة في أوروبا وآسيا حول كيفية محاكاة تطور ومرونة النظام الأمريكي، على غرار الألمان الأمريكان الذين حاولوا التعلم من نموذج لندن وبنك إنجلترا عقب أزمة ١٩٠٧.

وكما حدث منذ قرن مضى، استمد كل بلد من بلدان العالم دروسا معينة من تجربة عدم الاستقرار. فبالنسبة لصناع السياسات في الصين، انصب التركيز الأساسي على أن يكون للصين دور أكبر في تمويل التجارة لا سيما وأن جزءا سريع النمو من التجارة الأجنبية مقوم بالرنمينبي الصيني. وتجري في الصين حاليا نفس النقاشات التي كانت تدور في أمريكا في بداية القرن الماضي بشأن استخدام أوراق القبول التجارية الصادرة في نيويورك بدلا من تلك الصادرة في لندن.

ويتمثل أحد الدروس التي تعلمتها أوروبا في الحاجة إلى أصول آمنة وسوق أقوى للسندات الحكومية، وهو ما يستدعي استحداث أوراق مالية أوروبية موحدة مماثلة لأذون الخزانة الأمريكية. ويستدعي ذلك

إصدار ورقة مالية موحدة يتطلب إجراء تعديلات سياسية ودستورية داخلية في الاتحاد الأوروبي

للذهن المناقشات التي دارت في ألمانيا منذ مائة عام في أعقاب أزمة ١٩٠٧. ويقر العديد من علماء الاقتصاد في أوروبا وخارجها بمزايا التجربة الأمريكية عندما أنشأ ألكسندر هاملتون الجمهورية الجديدة اعتمادا على مفهوم الدين الوطني الموحد. ولكن إصدار ورقة مالية موحدة يتطلب إجراء تعديلات سياسية ودستورية داخلية في الاتحاد الأوروبي يصعب تصورها — وذلك على غرار سوق الدين الألمانية في بداية القرن العشرين التي كانت ستتطلب إجراء تعديلات دستورية أوسع نطاقا.

مباراة صفرية النتيجة

بالنسبة لبلدان أخرى، يبدو أن الدرس الأساسي المستمد من أزمة ٢٠٠٨ يكمن في أن العالم بطبيعته مكان للنزاع والصراع، وأن القوى العظمى تلعب مباراة صفرية النتيجة في كفاحها من أجل السلطة (دراسة Rachman, 2011). وليس من المستغرب أن المستهدفين من هذه الدبلوماسية المالية المكثفة يبحثون عن بدائل للدولار والنظام المالي العالمي. وفور وقوع الأزمة المالية العالمية، ألقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتن خطابا في مدينة سوتشي في سبتمبر ٢٠٠٨ أشار فيه صراحة إلى آراء النقاد الفرنسيين في ستينات القرن الماضي بشأن الميزات المفرطة التي ينفرد بها الدولار الأمريكي — فوضعه بوصفه عملة الاحتياطي العالمي تجنبه القيود السوقية المفروضة على العملات الأخرى. ومن الصعب تفسير موقف بوتين عقب عام ٢٠٠٨ غير أنه انعكاس للدرس الذي تعلمه من أزمة عام ٢٠٠٨، والذي يبدو حينئذ الولايات المتحدة. وكانت من أبرز سمات صفقة الغاز الصينية الروسية في عام ٢٠١٤ هي عدم تسعير المبيعات بالدولار الأمريكي — اتساقا مع رغبة الصين في زيادة أهمية عملتها وهدف روسيا المتمثل في الحد من الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة الدولية. وتزداد الهجرة أيضا عقب الأزمات المالية والحروب والنزاعات المدمرة.

رؤية واعدة

خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر النقدي الدولي لمؤسستي بريتون وودز في عام ١٩٤٤، أعرب وزير الخزانة الأمريكية آنذاك هنري مورغانثو عن رؤيته قائلا:

«أتمنى أن يركز هذا المؤتمر على حقيقتين اقتصاديتين أساسيتين، أولهما أن الرخاء ليس له حدود ثابتة. فهو ليس مادة محدودة تتضاءل بالانقسام. بل العكس هو الصحيح. فالرخاء في بلد ما يزداد بزيادة الرخاء في البلدان الأخرى.... والحقيقة الثانية ملازمة للحقيقة الأولى. فالرخاء، مثله مثل السلام، غير قابل للقسمة. إذ لا يمكن توزيع الرخاء بين البلدان الأوفر حظا أو التمتع بالرخاء على حساب الآخرين».

ويشير المصطلح الفرنسي "globaliser" إلى معنى مختلف عن معنى هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية (فالفرنسيون يستخدمون مصطلح "mondialisation" للتعبير عن العولمة). ويعني مصطلح globaliser إنشاء روابط بين مختلف القضايا، كالأمن والاقتصاد على سبيل المثال، أو بين تقييمات مختلف أنواع المخاطر بوجه أعم. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، وسعيا لإرساء نظام جديد للسلام العالمي، تم وضع تصميم موحد لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمتين الاقتصاديتين متعددتي الجنسيات: فالدول الخمس الأقوى على الإطلاق كانت هي نفسها البلدان الخمسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وكانت لهذه البلدان أيضا الحصص الأكبر والمقاعد الدائمة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولكن حدث انفصال بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي عندما لم يتم التصديق على اتفاقيات بريتون وودز من جانب الاتحاد السوفييتي، وشغلت جمهورية الصين الصغيرة (تايوان) مقعد صندوق النقد الدولي في البداية بسبب الثورة الشيوعية. ولم ينتقل المقعد إلى جمهورية الصين الشعبية إلا في عام ١٩٨٠.

وكان محور رؤية ١٩٤٤–١٩٤٥ هو الربط بين المجال السياسي والاقتصادي. ولكن في ظل انفصال الاقتصاد عن السياسة لاحقا، أصبح من الأصعب أو من المستحيل حل المشكلات التي تنشأ في أي من المجالين. ومحاولة إيجاد الحلول تستلزم عودة الروح التي سادت في نهاية الحرب العالمية الثانية بغرض التوصل إلى إطار مؤسسي تتوافر فيه القدرات الفنية اللازمة للتخفيف من حدة الأزمات المالية ولكن يمكنه أيضا خلق حالة من التوافق بين بلدان العالم على سبل مشتركة للتقدم نحو تحقيق الأهداف المرجوة. ■

هارولد جيمس هو المؤرخ الجديد بصندوق النقد الدولي، وأستاذ التاريخ والشؤون الدولية بجامعة برنستون.

المراجع:

Angell, Norman, 1913, The Great Illusion: A Study of the Relation of Military Power to National Advantage *(Toronto: McClelland and Goodchild).*

Broz, J. Lawrence, 1997, The International Origins of the Federal Reserve System *(Ithaca, New York: Cornell University Press).*

Eichengreen Barry, and Marc Flandreau, 2010, "The Federal Reserve, the Bank of England and the Rise of the Dollar as an International Currency, 1914–39," BIS Working Paper 328 (Basel: Bank for International Settlements).

Hirschman, Albert O., 1970, Exit, Voice and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States *(Cambridge Massachusetts: Harvard University Press.*

Irwin, Douglas A., 1996, Against the Tide: An Intellectual History of Free Trade *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

Lambert, Nicholas, 2012, Planning Armageddon: British Economic Warfare and the First World War *(Cambridge Massachusetts: Harvard University Press).*

McCraw, Thomas K., 2012, The Founders and Finance: How Hamilton, Gallatin, and Other Immigrants Forged a New Economy *(Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press).*

O'Rourke, Kevin H., and Jeffrey G. Williamson, 1999, Globalization and History: The Evolution of a Nineteenth-Century Atlantic Economy *(Cambridge, Massachusetts: MIT Press).*

Rachman, Gideon, 2011, Zero-Sum Future: American Power in an Age of Anxiety *(New York: Simon & Schuster).*

سلاح ذو حدين

زيادة اندماج الاقتصاد العالمي تؤثر على العاملين حول العالم

جون باورز، كهربائي من رايسز لاندينغ بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة، استطاع تحويل مساره المهني بفضل برنامج حكومي يساعد العاملين المسرحين.

تؤثر العولمة على حياة الناس بأشكال لا حصر لها. والعولمة، التي تنشأ نتيجة انتقال الأشخاص ورأس المال والأفكار وتدعمها تكنولوجيا المعلومات، تتيح فرصا لحياة أفضل للبعض وتسبب اضطرابات ومصاعب للبعض الأخر.

وفي هذا المقال، تعرض مجلة التمويل والتنمية مقتطفات من حياة ستة أشخاص في خمس قارات أثرت عليهم العولمة بالإيجاب أو السلب.

والبعض يعاني. ففي الولايات المتحدة، فقد أحد العاملين وظيفته في قطاع الصناعة التحويلية بسبب المنافسة الأجنبية، ولكن حالفه الحظ لاحقا عندما التحق بأحد برامج إعادة التدريب الممولة من الحكومة. وفي سويسرا، تضع التكنولوجيا الجديدة وارتفاع قيمة الفرنك السويسري صانعي الساعات التقليدية في مواجهة تهديد مزدوج — المنافسة من الساعات الذكية العصرية وانخفاض تكلفة العمالة في فرنسا المجاورة. وفي بوركينا فاصو، ارتفعت معدلات النمو بفضل النجاح الذي حققه المزارعون في أسواق القطن العالمية. غير أن معيشة المزارعين واقتصاد بوركينا فاصو مهددان بسبب المنافسة من البلدان الأغنى التي تتوافر لديها الموارد اللازمة لدعم الإنتاج.

والبعض يستفيد، ولكن الفروق غالبا ما تكون طفيفة. ففي الفلبين، شهدت شركات التعهيد الخارجي انتعاشة كبيرة بفضل الانخفاض النسبي في تكلفة العمالة والقوى العاملة المؤهلة علميا والتي تتحدث الإنجليزية بطلاقة. واستفادت بيرو من الارتفاع الحاد في أسعار النحاس الدولية الذي يعزى أساسا إلى الطلب الضخم على المعادن من الصين. وفي فرنسا، أصبح العاملون الذين حُرموا من وظائفهم في السابق بسبب الأوضاع الصعبة في ضواحي باريس قادرين في الوقت الحالي على العثور على وظائف نتيجة استحداث تطبيقات خدمات التوصيل مثل تطبيق أوبر.

تحول مهني

يستيقظ جون باورز قبل الفجر ويسافر ٦٠ ميلا إلى مقر عمله في بيتسبرغ بولاية بنسلفانيا. وفي بعض الأيام، لا يعود إلى منزله قبل الساعة التاسعة مساء بعد يوم عمل شاق قضاه في تركيب البوابات الكهربائية. وفي سن الستين، يتقاضى «باورز»، وهو من المحاربين القدماء في السلاح الجوي الأمريكي، ١٢ دولارا في الساعة — ويعتبر نفسه محظوظا لمجرد أن لديه وظيفة.

ويقول باورز في يوم أحد ليس ببعيد وهو جالس على كرسيه بجوار المدفأة في منزله الأنيق ذي الواجهات المغطاة بالألواح الخشبية في رايسز لاندنغ، وهي مدينة صغيرة في جنوب غرب بنسلفانيا، «لقد فقدت عملي في خمسة أماكن إما لأنها أغلقت نشاطها أو لأنها كانت مضطرة لتخفيض العمالة في مجالي المهني».

ولعدة أجيال، ضمن سكان رايسز لاندنغ والمجتمعات المحلية الأخرى على ضفاف نهر مونونغاهيلا الحصول على وظائف بأجور جيدة في مناجم الفحم ومصانع الصلب وشبكات الشركات التي كانت تدعم هذه الصناعات، من موردي المعدات إلى محطات الطاقة الكهربائية. ولكن ذلك بدأ في التغير في ثمانينات القرن الماضي عندما انهارت صناعة الصلب بسبب المنافسة الأجنبية.

وفي الوقت الحالي، يبلغ معدل البطالة في مقاطعة غرين حيث يعيش باورز ٧,١٪، وهو من أعلى المعدلات في مقاطعات ولاية بنسلفانيا، حيث يبلغ معدل البطالة على مستوى الولاية ككل ٥,٧٪.

وكان مصنع استخراج الزنك في موناكو ببنسلفانيا، حيث عمل باورز لمدة ١٨ عاما في إصلاح الآلات، من متضرري المنافسة الأجنبية في الآونة الأخيرة. فقد وقع هذا المصنع الذي يعمل في استخراج الزنك من تراب أفران القوس الكهربائي في مصانع الصلب فريسة واردات الصلب المجلفن الرخيصة المغطاة بالزنك.

وفي عام ٢٠١٣، بدأت شركة هورسهيد "Horsehead Corporation" مالكة المصنع في تسريح ما يزيد على ٥٠٠ موظف من بينهم باورز، ثم أغلقت المصنع في العام التالي. وسعيا إلى منافسة الواردات، قامت الشركة ببناء مصنع لاستخراج الزنك بتكلفة أقل في شمال كارولينا ونقلت إنتاجها من أوكسيد الزنك إلى أحد المصانع في كندا.

ويتذكر باورز قائلا «لقد شعرت بخوف بالغ وقتها. ولم أعرف ماذا أعمل. فأنا لم أعد في الخامسة والعشرين من عمري».

وأقنعه أحد أخصائي الإرشاد بمكتب وزارة العمل ببنسلفانيا بالاستفادة من برنامج فيدرالي مخصص لمساعدة العاملين المسرحين نتيجة المنافسة الأجنبية. ورغم قلقه من الحصول على قرض حكومي للدراسة، التحق بكلية بيتسبرغ الفنية ليعاد تدريبه ككهربائي.

وكان من الصعب عليه العودة للدراسة مجددا. ودرس مواد من بينها التحدث والكتابة والرياضيات، إلى جانب الإلكترونيات والفيزياء. ويقول باورز «لقد عانيت كثيرا. ولم أستطع فهم بعض الدروس، وكنت أقرأها مرتين أو ثلاث مرات». ولكنه قرر في النهاية أنه يحب الدراسة وحصل على درجة الزمالة خلال ٢١ شهرا مع مرتبة الشرف تقديرا لانتظامه في الحضور ودرجاته المرتفعة.

ويقول باورز الرجل الهادئ ذو الوجه الضاحك «شعرت بالفخر عند تخرجي، فقد فعلت ما لم أعتقد مطلقا أنني قد أفعله».

وقد حصل باورز على وظيفة في شركة متخصصة في تركيب الأسوار بعد أن عمل بها كمتدرب، ويكسب نصف الأجر الذي كان يحصل عليه في الساعة في شركة هورسهيد.

ويقول باورز إن العديد من زملائه السابقين لم يحالفهم الحظ مثله. فالبعض فقد منازله. وزميل آخر كان يمازحه بشأن عودته للدراسة يكسب حاليا ١٠ دولارات في الساعة من وظيفته كعامل في إحدى مزارع الألبان.

ويقول «الأجور هنا متدنية. وستكون محظوظا للغاية إذا كنت تكسب ١٥ دولارا في الساعة، وهو نفس الأجر الذي كان يمكن أن تحصل عليه كعامل مبتدئ في مصانع الصلب».

ويشعر باورز بالسعادة في وظيفته، ولكن بدأت صحته في التأثر بسبب المجهود الجسدي الشاق والانتقال لساعات طويلة، وأجرى مؤخرا عملية جراحية لاستبدال مفصل الكتف بسبب الالتهابات الشديدة. وفي الشهور القليلة الماضية، قدم باورز طلبات للعمل في أكثر من عشرين وظيفة قريبة من محل إقامته دون أن يحالفه الحظ، بما في ذلك وظيفة كمشرف على أعمال الصيانة في إحدى المحطات الحكومية المحلية المتخصصة في معالجة مياه الصرف.

والروابط الأسرية تمنع باورز من البحث عن عمل بعيدا. فوالده البالغ من العمر ٨٤ عاما الذي تقاعد من وظيفته كعامل في أحد مصانع الصلب لا يزال يعيش قريبا منه في مقاطعة بيفر حيث نشأ باورز، وباورز مخطوب أيضا لأليسا هاتشت — وهي مشرفة على أحد البرامج بمكتب وزارة العمل بالولاية وكانت قد شجعته على الدراسة بالكلية.

وبالنظر إلى جميع ما سبق، يشعر باورز بأنه محظوظ. ويقول «»بعض الناس يتذمرون، فأقول لهم إن النظام قام بما كان يفترض أن يقوم به. لقد ألحقك بالمدارس لتلقي العلم. وما من أحد سيضمن لك أكثر من ذلك. فكل ما يمكن عمله هو تقديم يد العون. وهذا هو ما حدث»».

أعد التقرير: كريس ويليز
تصوير: مارثا ريال

أوقات صعبة

خلال الأربعين عاما الماضية، عاش ليونل بارمنتييه وزوجته حياة رغدة من صناعة الساعات. فهم يعيشان في سويسرا على مسافة قريبة من منتجعات التزلج الشهيرة والمناطق التراثية العالمية المعروفة بصناعة النبيذ وبحيرة جنيف الهادئة.

وفي مثال حي على الرخاء الاقتصادي الذي يعيشه سكان سويسرا، أتاح متجر مونيك بارمنتييه "M. Parmentier" لبيع وإصلاح الساعات أربعة عقود من الاستقرار والرخاء لصانع الساعات وأسرته.

ولكن الأمر نفسه لا ينطبق على صناعة الساعات التي يعتمد عليها، ولا لولده الذي حذا حذو والده ولكنه بلا عمل في الوقت الحالي وفرصته في العثور على وظيفة ملائمة محدودة على حد قوله.

وخلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٢، شهدت صناعة الساعات السويسرية موجة هائلة من النمو نتيجة الطلب الضخم على السلع الترفيهية من الأسواق الصاعدة التي تشهد حالة من الرخاء، لا سيما الصين. غير أن الانخفاض الحاد في الطلب من الصين منذ عام ٢٠١٢ أدى إلى تراجع الانتعاشة في صناعة الساعات. وتعرض صانعو الساعات إلى صدمة أخرى في يناير ٢٠١٥ عندما سمح البنك الوطني السويسري بارتفاع قيمة الفرنك السويسري بنسبة ١٥٪ إلى ٢٠٪. ونتج عن ذلك ارتفاع حاد في أسعار الساعات السويسرية بالخارج — وهو ما كان بمثابة نكسة كبيرة لصناعة تصدر ٩٥٪ من إنتاجها.

ويشير اتحاد صناعة الساعات السويسري إلى تراجع صادرات ساعات اليد بنسبة ٥,٦٪ منذ عام ٢٠١١. وازداد الأمر سوءا، حيث شهدت الصناعة انخفاضا في الصادرات بنسبة ١٢,٤٪ من النصف الأول من عام ٢٠١٥ إلى النصف الأول من عام ٢٠١٦. وأدى ذلك إلى تسريح العمالة من الشركات الكبرى مثل كارتييه "Cartier" وفاشيرو كونستانتا "Vacheron Constantin" وبياجيه "Piaget". وأعلنت مجموعة سواتش "Swatch Group" (التي تنتج ساعات أوميغا "Omega" وتيسو "Tissot") عن تراجع أرباحها التشغيلية بنسبة ٥٤٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦.

ولكن في الوقت الذي تعاني فيه صناعة الساعات الشهيرة، يبدو الوضع جيدا في بقية قطاعات الاقتصاد. إذ يبلغ نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي ٦٠٥٠٠ دولار أمريكي، أي بما يزيد بنسبة ٨٪ عن الولايات المتحدة (على أساس تعادل القوى الشرائية). وتنمو الصادرات الأخرى، لا سيما الكيماويات والصناعات الدوائية، ويبدو الوضع الاقتصادي ككل جيدا مدفوعا جزئيا بالاستهلاك الحكومي. والأجور مرتفعة ومعدلات البطالة منخفضة. وقد لا يشتري الأجانب الساعات السويسرية الآن، ولكن لا يزال عدد كبير من العملاء المحليين يقبلون على متجر مونيك بارمنتييه.

ولكن رفاييل، نجل ليونيل، تم تسريحه مؤخرا ضمن آخرين من شركة ريتشمونت المالية "Compagnie Financière Richemont" التي تنتج ساعات مثل كارتييه وبياجيه. وكان قد استمر بالعمل في هذه

ليونل بارمنتييه بمتجره في مدينة لوزان، سويسرا.

الشركة لعشر سنوات كمدير مشروع في قسم صناعة ميناء الساعات.

ويقول رفاييل «جاء الخبر كالصاعقة. وكنا قد انتقلنا منذ وقت قريب إلى مقر جديد».

وكحال العديد من محللي الصناعة، ينتقد رفاييل شركات صناعة الساعات لتركيزها الاستراتيجي على السوق الصينية. ويقول «أعتقد أن أي متابع من خارج الصناعة سيرى بوضوح أنه من الخطر ممارسة العمل على هذا النحو. فهذه الشركات منكشفة بدرجة كبيرة لأي تغيرات اقتصادية في الصين».

وفي البداية، كان رفاييل، وهو أب لطفلين، يشعر بالثقة في أنه سيعثر على وظيفة أخرى في إحدى شركات صناعة الساعات. ولكن لم يمض وقت طويل قبل أن يكتشف أن المهنة ككل تواجه خطرا كبيرا.

ويقول «سأصف العثور على وظيفة في القطاع في الوقت الحالي بأنه أمر مستحيل. فالشركات لن توظف عمالة كثيرة بعد الآن».

ويلقي رفاييل اللوم على العاملين الفرنسيين الذين يرتحلون بصفة يومية عبر الحدود من فرنسا للذهاب إلى عملهم في سويسرا ويقبلون العمل بأجور أقل على حد قوله. ويقول «لا تجد في مواقف السيارات الخاصة بهذه الشركات سوى لوحات معدنية فرنسية. ويصعب على السويسريين منافسة هؤلاء».

ويتيح نظام التأمين ضد البطالة في سويسرا لنجل بارمنتييه الحصول على ٨٠٪ من راتبه خلال فترة بحثه عن وظيفة جديدة ولمدة لا تزيد على ١٨ شهرا. وقد تغير هدفه الآن وبدأ في البحث عن عمل في صناعة الفضاء المزدهرة حاليا في سويسرا، حيث يعتقد أن خبرته في مجال إدارة المشروعات ومهاراته الفنية تؤهله للعمل في هذا القطاع.

أما والده فلن يتوقف عن العمل بصناعة الساعات التي ظلت مصدر رزقه طوال ٤٠ عاما، وذلك بالرغم من أن أسواق الساعات القيمة باهظة الثمن أصبحت مهددة بسبب إنتاج الساعات الذكية — التي تجمع بين خصائص الساعة والكمبيوتر مثلها مثل الهواتف الذكية التي تمثل مزيجا من الهواتف وأجهزة الكمبيوتر. ويقول إن صناعة الساعات التقليدية ستستمر. فالساعة الذكية «ليست ساعة، بل مجرد شاشة. ولا يمكن توريثها للأجيال التالية».

أعد التقرير: سيليست غوريل أنستيس
تصوير: أناستاسيا فيشنفسكيا

الذهب الأبيض

في بوركينا فاصو، يكسب ٤ ملايين مزارع قوتهم من زراعة القطن الذي يمثل ثاني أكبر سلعة تصديرية بعد الذهب. ويدعى أحد هؤلاء المزارعين كوهون يوروسي، وهو مزارع من قرية كماندينا التي تقع في المنطقة الغربية الوسطى.

ويطلق السكان المحليون على القطن اسم «الذهب الأبيض»، وهو يمثل حوالي ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لبوركينا فاصو، وحتى عام ٢٠٠٩ كان يمثل ما يقرب من ٦٠٪ من إيراداته التصديرية. ويمتلك مزارعو القطن أسهما في شركات القطن المحلية الثلاث — سوفيتكس "SOFITEX" وفاصو كوتون "Faso Coton" وسوكوما "SOCOMA".

وتحت أشعة الشمس الساخنة، يعطي يوروسي تعليماته إلى سائق الجرار الخاص به الذي يقوم برش المبيدات الحشرية على أحد الحقول التي أصابتها عدوى طفيلية. وفي قريته التي تقع بمنطقة يطلق عليها السكان سلة الخبز للإمكانات الزراعية الهائلة التي تتمتع بها، فإن هذا المزارع الذي يبلغ من العمر ٣٠ عاما يزرع ٣٠ هكتارا منذ عام ٢٠٠٢— نصفهم مزروع بالقطن.

وهو يكسب، في المتوسط سنويا، أكثر من ٧٥٠٠ دولار.

ويقول يوروسي «أتاح لي هذا المكسب شراء جرار تتوافر به جميع الإمكانات منذ ثلاثة أعوام. واستطعت أيضا تحسين ظروفي المعيشية. وكنا قبل ذلك نعيش في منازل قديمة، ولكن أسرتي تعيش الآن حياة رغدة وجميع أمورنا على ما يرام».

غير أنه خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، تراجع إنتاج يوروسي بحوالي النصف. فنتيجة لانخفاض الأسعار، توقف بعض المزارعين

كوهون يوروسي من كماندينا ببوركينا فاصو يعترض على الدعم الزراعي في البلدان الغنية.

— بما فيهم يوروسي — عن زراعة القطن وبدأوا في زراعة الحبوب، بينما قلل البعض من عدد الهكتارات المزروعة.

وشهد القطاع صدمة حادة أخرى بسبب انتشار التحول إلى زراعة القطن المعدل جينيا عقب دخول شركة مونسانتو "Monsanto" الأمريكية إلى السوق المحلية. وفي عام ٢٠٠٩، كانت بذور القطن

نحن لا نطالب هذه البلدان بالتوقف عن مساعدة مزارعيها. نحن نطالبها فقط بالوفاء بتعهداتها

المعدلة جينيا تزرع في جميع أنحاء البلاد، بعد عدة أعوام من التجارب. وأتاحت هذه السلالة الجديدة من القطن، التي تحتاج إلى مبيدات حشرية أقل كثيرا مقارنة بغيرها، إمكانات كبيرة للمزارعين الذين عانوا طويلا للحفاظ على محاصيلهم خالية من الطفيليات.

غير أن المزارعين اكتشفوا أن المحاصيل المعدلة جينيا أنتجت قطنا أقصر تيلة وباهت اللون، مما جعل الأسواق الدولية أقل إقبالا عليه مقارنة بالقطن التقليدي وأضر بسمعة قطن بوركينا فاصو الذي عرف طويلا بجودته.

ويقول يوروسي «عقدنا آمالا كبيرة على القطن المعدل جينيا، ولكننا أصبحنا أسوأ حالا في نهاية المطاف».

وتواجه بوركينا فاصو أيضا مشكلات أوسع نطاقا. فالاعتماد الزائد على القطن عرض الاقتصاد لصدمات خارجية، مثل الجفاف والفيضانات وتراجع أسعار القطن الدولية، على نحو ما شهده البلد في السنوات الأخيرة.

ودعما لصناعة القطن، ثبتت الحكومة أسعار البذور والأسمدة والمدخلات الأخرى عند مستوى ٢٥ دولارا ورفعت السعر الذي تدفعه لكل كيلو غرام من القطن غير المحلوج من ٣٤ سنتا إلى ٤٠ سنتا. وهو أمر يسعد يوروسي. وسوف يكلف ذلك الحكومة حوالي ٥٣ مليون دولار أمريكي لمساحة ٨٠٠٠٠٠ هكتار من الأرض المزروعة.

وفي ظل هذا الدعم المقدم من الحكومة، وتوافر المدخلات اللازمة عالية الجودة في الوقت المناسب، والدفع الفوري للمستحقات، يأمل يوسوري في القيام بدوره في مساعدة بلده في تحقيق الإنتاج المستهدف.

ولكنه يشكو من المنافسة العالمية. فصادرات القطن من بوركينا فاصو تواجه منافسة شديدة من كبار المنتجين، لا سيما الذين يحصلون على الدعم من بلدانهم مثل الولايات المتحدة. ويعترض يوسوري، مثله مثل العديد من المزارعين، على هذا الدعم الذي يشعر أنه يزعزع استقرار الإنتاج المحلي.

وقد تم إحراز تقدم في هذا الصدد. ففي إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، تم تأييد إبرام اتفاقية لصالح البلدان الأربعة الإفريقية المنتجة للقطن — بنن وبوركينا فاصو وتشاد ومالي — تحد من دعم الصادرات في البلدان الغنية وتفتح السوق أمام الصادرات القطنية من أشد البلدان فقرا. وقد تعهدت بلدان مثل أستراليا وكندا واليابان وسويسرا والولايات المتحدة وبلدان في الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات إنمائية بقيمة ٢٩٥ مليون دولار أمريكي إلى قطاع القطن في إفريقيا — ولكن لم يصرف سوى أقل من نصف هذا المبلغ حتى منتصف عام ٢٠١٦.

ويقول يوروسي «نحن لا نطالب هذه البلدان بالتوقف عن مساعدة مزارعيها. نحن نطالبها فقط بالوفاء بتعهداتها والسماح للقطن الإفريقي بأن يصبح وسيلة لتحقيق التنمية لملايين الفقراء».

أعد التقرير وقام بالتصوير: تيغو تيمتوريه

قرار جيد

عندما حذا رين تان حذو زملائه في مجال الضيافة والاستقبال وعمل بأحد مراكز الاتصالات في عام ٢٠٠١، لم يكن يتوقع أن يشهد قطاع مراكز الاتصالات الذي كان لا يزال قطاعا وليدا حينذاك هذا القدر من النمو الذي يشهده الآن، حيث أصبح ثاني أكبر مصادر العملة الأجنبية وأحد أكبر القطاعات من حيث عدد الوظائف في الفلبين.

وعندما التحق تان بالعمل في مركز اتصالات إي تيليكير "eTelecare" كأحد أعضاء الفريق الذي كان يدير حجوزات فندق ماندارين أورينتال مانيلا القديم، كان حافزه الوحيد أن يكون جزءا من قطاع اقتصادي جديد ومشوق.

ويقول تان «لقد كنت أعتقد وقتها أنها فرصة عمل شيقة. وكنت دائما أفضل العمل في ساعات عمل غير معتادة. وأعتقد أن مراكز الاتصالات لم تكن تعرف وقتها أين يمكنها العثور على موظفين. وبدا أن قطاع الضيافة هو المصدر الأكثر ملاءمة، لأن مراكز الاتصالات كانت تحتاج إلى عاملين يمكنهم العمل ليلا ويتمتعون بالمهارات اللازمة لخدمة العملاء ويتحدثون اللغة بطلاقة».

وكان تان يبلغ من العمر وقتها ٢٤ عاما، وكان يؤمن بأنه لن يخسر شيئا بل سيكسب الكثير. ويضيف تان الذي تخرج من جامعة دي لاسال في مانيلا حيث درس إدارة التسويق «كنت أشعر أنني دائما ما يمكنني التراجع إذا أخطأت».

ولكن اتضح لاحقا أن دخوله قطاع التعهيد الخارجي لعمليات النشاط كان أفضل قراراته المهنية على الإطلاق.

واستمر تان في صعود السلم الوظيفي، حيث عمل في البداية كمندوب اتصالات ثم رئيس فريق وأخيرا نائبا لرئيس الموارد البشرية في شركة كونفرجيز فلبينز "Convergys Philippines"، إحدى الشركات الرائدة في قطاع التعهيد الخارجي لعمليات النشاط وأكبر الشركات حجما من حيث عدد الموظفين في الفلبين.

ووفقا لآخر البيانات الحكومية، يُتوقع أن تبلغ أرباح القطاع ٢٥ مليار دولار أمريكي هذا العام، مقابل ٣,٢ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٦، بلغ عدد موظفي القطاع حوالي ١,٣ مليون فلبيني، مقابل ٢٤٠٠٠٠ في عام ٢٠٠٦. ويمثل هذا القطاع المتنامي — الذي يتضمن أداء عمليات معينة، مثل المحاسبة أو الأجور أو التسويق عن بعد — ما يقرب من ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي للفلبين، مقابل ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٦.

ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة نظرا لتفوق الفلبين بالقياس بمؤشرات رئيسية مثل توافر المواهب والخبرات، والتشابه الثقافي

رين تان من مانيلا في الفلبين نجح في العثور على المهنة الملائمة له.

بين الفلبين والولايات المتحدة التي تعد أحد أكبر مصادر وظائف التعهيد الخارجي؛ وعدد خريجي الكليات.

وفي ظل آفاق النمو تلك — التي لا تزال مواتية حسب مسؤولي الحكومة والقطاع رغم الانتقادات التي وجهها الرئيس المنتخب حديثا رودريغو دوتيرتي للولايات المتحدة — يقول تان إن شركات التعهيد الخارجي لعمليات النشاط يجب أن تستعد لموجة النمو التالية.

إذ يجب أن تصعد الفلبين سلسلة القيمة وتتحول من مجرد تقديم الخدمات الصوتية، مثل دعم العملاء وبيع المنتجات والخدمات، إلى الاستحواذ على حصة أكبر في سوق الخدمات غير الصوتية ذات القيمة المضافة الأعلى، بما في ذلك خدمات التحليل والخدمات المالية، من بلدان مثل الهند.

وكان من الصعب دائما العثور على موظفين ملائمين. فإلى جانب ضرورة العمل ليلا وتحمل مكالمات العملاء الغاضبين، يُشترط إجادة اللغة الإنجليزية والقدرة على التحدث مع العملاء.

وفي هذا القطاع حيث يصبح التنقل بين مراكز اتصالات هو القاعدة وليس الاستثناء، يقول تان إنه يؤكد لموظفيه أنهم يساهمون مساهمة كبيرة في الاقتصاد ويقدمون خدمة قيمة للعالم.

وهذه هي الحقائق التي دفعت تان إلى الاستمرار في عمله.

ويقول تان «دائما ما يخبرنا عملاؤنا أن مستوى الخدمة الذي نقدمه هو الأفضل على الإطلاق. فنحن نهتم حقا باحتياجات الناس، وهذا معروف عنا كشعب». ولكنه يضيف أن الوقت قد حان لقطاع التعهيد الخارجي في الفلبين للتوسع ليشمل مجالات عمل جديدة، لا سيما تلك التي تقدم أجورا أعلى للعاملين.

ويقول تان «وفقا لقواعد هذه اللعبة، فإن أول من يمارس النشاط هو الذي يحصل على النصيب الأكبر من الكعكة. لذلك فكلما كنا أسرع في الحصول على الوظائف المعقدة ذات القيمة المضافة الأعلى، كان ذلك أفضل لنا وللبلد ككل».

أعد التقرير: تينا أرزيو–دوملاو
الصورة: مهداة من شركة كونفرجيس وان "Convergys One"

الشغف بصناعة النحاس

وولتر أسكونا هو مرشد وناصح، سواء في مصنع سازدن بيرو كوبر "Southern Peru Copper" في مدينة إيلو بإقليم موكغوا، أو خارجه. فهو دائما ما يشجع الشباب على التعبير عن آرائهم. ويقول «لا تخف من طرح الأسئلة، فهناك دائما ما يمكنك تعلمه»، متذكرا تجربته الشخصية عندما وصل إلى مدينة إيلو منذ ٤١ عاما وكان لا يزال شابا في مقتبل العمر.

وكان أسكونا على وشك أن يصبح أبا، فترك جامعة تاكنا عندما كان لا يزال في عامه الثاني في قسم الهندسة الميكانيكية. وعمل عاملا في البداية، ثم ترقى سريعا لاحقا. وهو يبلغ اليوم ٦٣ عاما ويرأس فريق العمليات بالمصنع.

ويحظى أسكونا باحترام الجميع داخل المصنع وخارجه. فقد شغل منصب عمدة مقاطعة باكوشا لثلاث فترات، وكان يعمل بالتعدين خلال فترة ما بعد الظهيرة والمساء. كذلك ظل طوال خمسة عشر عاما رئيسا لاتحاد عمال مصنع سازدن وعضوا بالاتحاد العام لعمال بيرو.

وشركة سازدن، التي استحوذت عليها شركة غروبو مكسيكو "Grupo México" في عام ٢٠١٠، واحدة من أكبر شركات التنقيب عن النحاس على مستوى العالم، حيث تنتج ما يزيد على ٦٠٪ من الإنتاج القومي للنحاس في بيرو. ويقول أسكونا «لقد تعلمت هنا كل شيء: الزمالة والصداقة وكيف أسأل سؤالا وكيف أعرض مطلبا. وأتمنى أن أستمر في العمل هنا، لأنه جزء أساسي من حياتي». ويضيف قائلا «مهنة التعدين وفرت لي مستوى معيشي جيد».

وولتر أسكونا من مدينة إيلو في بيرو يشعر بالتقلبات الناتجة عن اعتماد بيرو على السلع الأولية.

ولم تقتصر المنافع التي حققتها الشركة على أسكونا وزملائه فحسب، بل امتد دور الشركة إلى تنمية البنية التحتية في مدينة إيلو، وهي موقع عمليات الشركة، ومدينة توكابالا حيث يقع المنجم.

وعلى غرار شيلي، شهدت بيرو نموا اقتصاديا قويا نتيجة ارتفاع أسعار النحاس الدولية والزيادة الحادة في حجم صادرات النحاس إلى الصين. وزاد حجم سوق الأوراق المالية في بيرو بثلاثة أضعاف خلال الفترة ما بين نهاية عام ٢٠٠٨ ونهاية عام ٢٠١٠، وفي عام ٢٠١٢ أصبحت بيرو ثالث أكبر منتج للنحاس. ولكن تلى طفرة المعادن انهيار آسيا الذي اقترن بهبوط حاد في أسعار المعادن، مما أدى إلى فوضى في الاقتصاد العالمي.

ويتذكر أسكونا قائلا «في عام ٢٠٠٧، بدأت الأجور ترتفع، وبلغ دخلنا السنوي كعاملين — عمال وموظفين — ما بين ٨٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ سول. ولم نكن لنتخيل قط أننا سنمتلك كل هذا المال». وكان لذلك تأثير مضاعف، نظرا لأن الفائدة عمت على سائقي

العولمة ضرورية بالنسبة بيرو. ولكن الأمر لا يخلو من المخاطر

سيارات الأجرة والشركات والجميع. ولكن عند حدوث هبوط، ينهار معه كل شيء».

ويضيف قائلا «نحن جزء من الاقتصاد العالمي. وكنا نكسب أقل من دولار وأصبحنا نكسب ٤ دولارات مقابل باوند النحاس الواحد. واستفاد الجميع من ذلك، وزادت القوى الشرائية، وأصبحنا نستهلك دون قيود، ودخلت الشركة في مجال العمل الاجتماعي وبدأت تستثمر فيه أيضا. ولكن هذا الترف لم يستمر، ويجب أن نكون حريصين الآن بعد أن أصبح سعر باوند النحاس أعلى قليلا من دولارين. ولا تزال

الشركة تحقق أرباحا، ولكن ليس بنفس القدر. والأمر نفسه ينطبق علينا».

والعولمة ضرورية، لا سيما بالنسبة لبلد مثل بيرو. ولكن الأمر لا يخلو من المخاطر، وأسكونا يدرك ذلك جيدا. ولكنه يؤمن بأنه ينبغي على قادة بيرو التعهد بتنويع الاقتصاد حتى لا يعتمد مستقبل الشعب اعتمادا كبيرا على التعدين.

ويؤكد أسكونا قائلا «كان انهيار أسعار النحاس بمثابة صدمة لنا، ولم نكن مستعدين لذلك. لذا فنحن في حاجة إلى بدائل اقتصادية وإرادة سياسية قوية».

وطالب أسكونا أيضا بالاهتمام بقضية أخرى مهمة، وهي حماية البيئة. ويوضح قائلا «أري أنه ينبغي على بيرو السعي تدريجيا نحو تشجيع الاستثمارات التي لن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل في استدامة التنمية أيضا التي توفر مزيدا من الوظائف ودخولا آمنة وتحد من الآثار الضارة على الناس والبيئة».

وأسكونا أب لثلاثة أبناء بالغين وأكبر أخوته الستة، ويُستقبل أسكونا بحرارة وهو يسير في شوارع إيلو. وتنتظر أسرته اليوم الذي يتقاعد فيه. ولكنه لا يفكر في ذلك حاليا. فخوذته البيضاء نظيفة وجاهزة للعمل دائما في أي نوبة عمل يكلف بها. فهو يعمل دائما — ليس لصالح شركة ساذرن فقط، ولكن للحفاظ على تقدم بيرو.

أعد التقرير: ألبرتو نيكن غويرا وكارلا شامان
تصوير: ألبرتو نيكن غويرا

طريق الهروب

تقع مدينة أوبرفيلييه على بعد خمس دقائق سيرا على الأقدام من طريق البيريفريك، وهو طريق دائري يفصل باريس عن ملايين الأشخاص الذين يعيشون قرب العاصمة الفرنسية. ولكن أوبرفيلييه عالم مختلف تماما. ففي هذه المدينة التي تضم ٨٠٠٠٠ شخصا وكانت من قبل جزءا من المنطقة الصناعية الأوروبية الأكبر على الإطلاق، يتجاوز معدل البطالة فيها ٢٠٪. وأغلب السكان من أصول أجنبية ويكافحون لكسب ما يكفي لتغطية نفقاتهم.

وعلى مدى الخمسة عشر عاما الماضية، استثمرت مدينة أوبرفيلييه والحكومة الفرنسية ملايين اليوروهات في تجديد المدينة وتطويرها. فقد تم تحويل المصانع السابقة إلى مباني إدارية ومراكز تسوق جديدة وراقية. وفي سبتمبر ٢٠١٦، فتحت شركة النقل الأمريكية أوبر مركز خدمات لها هناك، وكان ذلك لسبب واحد وهو أن أغلب السائقين يعيشون في مدينة سين سان دوني بالقرب من مدينة أوبرفيلييه.

ورغم أن شركة أوبر كانت تخضع لرقابة شديدة من الحكومة وتعرضت لانتقادات حادة من سائقي سيارات الأجرة التقليدية، حققت أوبر نجاحا فوريا في باريس. ففي عام ٢٠١٥ في مدينة سين سان دوني، التحق ٢٧٠٠ سائق للعمل بالشركة الجديدة التي يقع مقرها الأصلي في كاليفورنيا، أي ما يعادل ٨٠٪ من مجموع سائقي أوبر في فرنسا. وحوالي ٤٠٪ من هؤلاء لم يكونوا يعملون في السابق.

وحقق مركز أوبر نجاحا فوريا: فكان الناس يصطفون يوميا في طابور طويل أمام المدخل. وكان بعض الزوار يأتون لتقديم طلبات للعمل كسائقين، وكان البعض الأخر يأتي لطلب الاستشارات المحاسبية أو الخدمات الأخرى التي يقدمها شركاء أوبر المختارون. وكان البعض يأتي للاستفادة من البرامج الدراسية المجانية التي تقدمها شركة أوبر.

وأحد هؤلاء الزوار هو فرح عبد لله، وهو مهاجر مغربي في الخمسينات من عمره. وعلى مدى ٢٣ عاما، كان عبد لله يحصل على دخل جيد من وظيفته كمدير للإنتاج في مصنع للطباعة على الأنسجة. ومنذ عامين، أعلنت شركة فينيشتكس "Finishtex" التي كان يعمل بها إفلاسها، ووجد عبد لله نفسه بدون عمل. ولكن شركة أوبر تتيح له مسارا مختلفا الآن. ويقول عبد لله «العمل كسائق مستقل وسيلة رائعة لتغيير مساري المهني. وتتمتع هذه الشركة بسمعة دولية. لذلك فأنا لا أرى سوى الفوائد».

يرى فرح عبد لله (إلى اليسار) وزميله السائق حبيب من مدينة أوبرفيلييه في فرنسا مزايا العمل لدى شركة أوبر.

وبالنسبة لكثيرين من الشعب الفرنسي، يحمل مصطلح «الأوبرة» دلالات سلبية. فهو يعني وظائف بأجور متدنية في عالم يعمل كل شخص فيه لحسابه الخاص وليس هناك من يحميه. غير أن معظم الأشخاص الذين يتوافدون على مركز أوبر للعمل فيه لديهم وجهة نظر إيجابية. ويقول عبد لله «أرغب في إنشاء شركتي الخاصة، فدائما ما كنت أحلم بذلك. فأنا أفضل حقا أن أعمل لحسابي الخاص. وسأستمر في البحث عن عمل في مجالي».

وبعد اليوم الأول من عمله كسائق، يخبرنا عبد لله عن رأيه قائلا «الأمر مختلف عما كنت أتصور. فالجلوس في سيارة ليوم كامل أمر صعب للغاية. وقد يكون ذلك حلا مؤقتا، ولكنني على الأقل أعمل مجددا».

والعمل كسائق لدى شركة أوبر له بعد اجتماعي أكبر في باريس عنه في أي مكان آخر. فيقول أحد موظفي المركز «الكثير من سائقينا لم يكونوا قد زاروا المدينة قبل العمل معنا. ولكنهم يخرجون الآن من الأحياء الموحشة التي يقطنونها ويتحدثون مع سكان باريس الذين ينتمون إلى خلفيات مختلفة. ويجعلهم ذلك ينظرون إلى الحياة بمنظور مختلف والمزيد من الثقة بالنفس، فهم يدركون الآن أنه يمكنهم الخروج من الضواحي».

وقد تكون شركة أوبر من أكبر الشركات في سين سان دوني من حيث عدد الوظائف التي تتيحها. ورغم وعود الحكومة، فإنها لم تستطع حل مشكلة البطالة هناك. ويقول عبد لله موضحا «هذه الشركة الخاصة تفعل الآن ما كان يتعين على الحكومة فعله».

وثمة سبب أخر مهم غير ملحوظ وراء رغبة سكان الضواحي في العمل لدى أوبر. فالرمز البريدي للمنطقة، وهو ٩٣، يرمز إلى المنازل القبيحة والعنف والفقر. ويقول عبد لله بعصبية «الكثير من الأشخاص الذين تراهم هنا ظلوا يبحثون عن عمل لفترة طويلة. ولكن عندما ترى الشركات الرمز ٩٣، فإنها تلقي بسيرنا الذاتية إلى سلة المهملات، حتى وإن توافرت لدينا المؤهلات اللازمة. ولكن شركة أوبر لم تفعل المثل».

من إعداد وتصوير: ستيفان دي فري

لكي لا يُترَك عامل وراء الركب

مزيج السياسات الصحيح يعني وظائف جيدة في الداخل والخارج

فرانسيس أوغريدي

فسر الكثيرون تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي باعتباره انسحابا من العولمة. ولا يمكن إنكار أن توافق الآراء السياسية القديم على أن العولمة في صالح الجميع قد بات عرضة للضغوط التي يعتبر خروج بريطانيا أحد المظاهر المعبرة عنها. وبينما ركز الجدل الدائر قبل الاستفتاء على حركة الأشخاص من خلال الهجرة، فقد سلطت النتيجة الضوء على مسائل أوسع نطاقا تتعلق بالركيزتين الأخريين للعولمة — وهما حركة السلع والأموال عبر الحدود الدولية. ففي مناطق المملكة المتحدة التي شهدت اختفاء للوظائف في القطاع الصناعي على مدار الثلاثين عاما الماضية، صوتت أغلبية ساحقة من المواطنين على مغادرة الاتحاد الأوروبي؛ وفي خارج لندن والجنوب الشرقي الأكثر رخاء، صوت على البقاء أقل من واحد في سبعة مناطق محلية.

فرانسيس أوغريدي أمين عام مؤتمر نقابات العمال في المملكة المتحدة.

وعبر المحيط الأطلنطي، كان تأثير التجارة الدولية على الوظائف والأجور جزءا مهما من الحوار في سياق الانتخابات الرئاسية الأمريكية. ومن ثم، فبينما يشعر البعض بالحيرة إزاء صعود التيار المناهض للعولمة، يظل السؤال الأهم هو لماذا كان النقاش قليلا نسبيا حول الأطراف الفائزة والخاسرة منها، وما إذا كان من الممكن إعادة تشكيل العولمة حتى تعود بالنفع على عموم المواطنين.

ولأعضاء النقابات العمالية صوت مهم في هذه النقاشات. فنحن بالغريزة من أنصار التعاون الدولي، نستند إلى تاريخ طويل في دعم الترتيبات التجارية العادلة والتعاون متعدد الجنسيات. وبدافع من القيم التي نؤمن بها، يستند تقييمنا لمدى قوة أي فكرة أو سياسة أو اتجاه إلى تأثيرها على وظائف العاملين وأجورهم وحقوقهم.

ولتقييم العولمة، يتعين أولا أن نعرفها. وقد كان من سمات الاقتصاد العالمي على مدار الثلاثين عاما الماضية الزيادة الكبيرة في أحجام التجارة العالمية، مع الوصول إلى «أوج التكامل التجاري العالمي» في الفترة ١٩٨٨–٢٠٠٨، تحت تأثير نهاية الحرب الباردة ودخول الصين إلى الأسواق العالمية وتخفيض الحواجز التجارية حول العالم (دراسة Corlett, 2016).

ولكن الأمر في هذه الفترة لم يقتصر على زيادة حجم التجارة العابرة للحدود في السلع والخدمات، بل حدثت زيادة كبيرة أيضا في حركة رأس المال عبر الحدود. فقد قام العديد من البلدان بتخفيض أو إنهاء القيود على التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة إيمانا منها بأن هذا الإجراء من شأنه المساعدة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وبالتالي، فبينما كان الكثيرون يرون أن زيادة حجم التجارة العالمية أمر حتمي — على الأقل بعد دخول الصين الأسواق العالمية — كانت زيادة التدفقات المالية حول العالم خيارا واضحا على مستوى السياسات.

فكيف كان حال العاملين عقب هذه الزيادة الكبيرة في حركة السلع والأموال؟ تزامنت هذه الفترة مع تحسن الظروف المعيشية لكثير من البلدان الفقيرة. وساعد النمو الاقتصادي السريع في الصين، البلد الأكثر كثافة سكانية في العالم، على تخفيض عدد من يعيشون على دخل أقل من ١,٩٠ دولارا يوميا بأكثر من مليار نسمة بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١٢. وكما أوضح الاقتصادي برانكو ميلانوفيتش، تحققت مكاسب كبيرة في الدخل لكثير من سكان البلدان الفقيرة.

وبالرغم من أن تخفيف الفقر المدقع أمر يستحق الثناء، فإن أهدافنا كأعضاء في النقابات العمالية تتمثل في السعي لتعزيز المساواة أيضا. وفي هذا الصدد، نجد أن عدم المساواة انخفض بين البلدان، ولكنه سجل ارتفاعا شديدا داخل البلدان في مختلف أنحاء العالم.

فعلى سبيل المثال، رغم أن المملكة المتحدة تشهد الآن معدلات عمالة قياسية، فإن معدلات البطالة المرتفعة — التي بلغ متوسطها ١١٪ في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ – أحدثت آثارا عميقة من حيث ضعف المستوى الصحي وتَراجُع آفاق التوظيف في كثير من المجتمعات المتأثرة بفقدان الوظائف في المجال الصناعي. ففي عام ١٩٨٠، كانت الوظائف في القطاع الصناعي تشكل رُبع وظائف القوى العاملة؛ وهي الآن أقل من العُشر (دراسة ONS, 2016).

ولا تزال المنافسة العالمية مصدرا لمعاناة الكثير من العاملين في القطاع الصناعي، بمن فيهم العاملون في صناعة الصلب في المملكة المتحدة. فقد أدت زيادة التعرض للأسواق الصينية إلى تخفيض سعر السلع الاستهلاكية في المملكة المتحدة، ولكن العمال في الصناعات المتنافسة مع الصين يعانون من استمرار البطالة لفترات أطول وانخفاض الأجور، مع وصول هذه المعاناة إلى أقصى درجاتها في حالة العمال الذين يتقاضون أدنى الأجور (دراسة Pessoa, 2016).

وقد ظلت أجور العاملين جامدة مع مرور الوقت في المملكة المتحدة بسبب التحول من الوظائف المجزية التي تتطلب مهارات

أعلى، بما فيها الوظائف في القطاع الصناعي، إلى الوظائف الأقل أجرا في قطاع الخدمات. ولكن تأثير الأزمة المالية في السنوات الأخيرة هو الذي تصدر المشهد، حيث مرت المملكة المتحدة بأكبر هبوط في متوسط الأجور الحقيقية في كل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما عدا اليونان. وكما أشارت مقالة بعنوان «الليبرالية الجديدة: هل شابها الإفراط» في عدد يونيو ٢٠١٦ من مجلة التمويل والتنمية، يبدو أن كثيرا من المبالغة قد شاب الادعاءات بأن الانفتاح المالي من شأنه أن يحقق نموا أكثر استقرارا، حيث أدى تحرير الحساب الرأسمالي إلى زيادة التقلب الاقتصادي وعدم المساواة. وشهدت الفترة السابقة على الأزمة المالية زيادة في الدين الخاص يتعذر الاستمرار في تحملها، ليس فقط في الولايات المتحدة، وإنما ايضا في البلدان الأصغر مثل المملكة المتحدة وآيرلندا وإسبانيا، ونظاما ماليا متزايد الاندماج بما ساعد على سرعة انتشار الأزمة حول العالم عند وقوعها.

ولكن النظر إلى تراجع مستوى وظائف العاملين وما يتقاضونه من أجور على مدار الثلاثين عاما الماضية باعتباره نتيجة حصرية للعولمة هو أمر يحمل في طياته خطر إبراء الحكومات الوطنية من المسؤولية عما آل إليه الحال. فكثيرا ما أعطى الساسة المحليون الانطباع بأن لا حيلة لهم في مواجهة الاتجاهات العالمية، ولكن سياساتهم المختارة أحدثت فرقا كبيرا في الآفاق المتوقعة للوظائف والأجور.

وقد زاد عدم المساواة بسرعة في المملكة المتحدة خلال ثمانينات القرن الماضي (انظر الرسم البياني)، مع ارتفاعات حادة في الدخول بالنسبة لأصحاب أكبر الدخول، وتباطؤ في نمو متوسط الدخل، وركوده بالنسبة لأصحاب أقل الدخول. وساهمت عولمة التجارة والتمويل بدور في هذا الخصوص، ولكن اتساع فروق الدخل تفاقمت في ثمانينات القرن الماضي بسبب سلسلة من التغييرات في الضرائب والمزايا. وساعدت إجراءات إعادة التوزيع في الألفينات على الحيلولة دون زيادة اتساع الفجوة ولكنها لم تكن كافية لسدها.

وأهم التطورات بالنسبة لنقابات العمال هو الهجمات التي شُنت على حقوق التفاوض الجماعي مما أضعف بالتدريج واحدة من أهم سبل الحماية من عدم المساواة. ففي البلدان التي تغطي فيها اتفاقات التفاوض الجماعي نطاقا أوسع، يكون عدم المساواة في الأجور أقل، بما في ذلك عدم المساواة بين العمال المهرة ومحدودي المهارات، وبين النساء والرجال، وبين العمال بعقود دائمة ومؤقتة (دراسة ILO, 2016).

ولذلك فإن دورنا الأول في المناقشات المعنية بالعولمة كمنتمين إلى نقابات العمال أن نذكر حكوماتنا بأن لديها سلطة تحسين حياة العاملين. ويعني هذا تشجيع الاستثمار اللازم لاستعادة جودة الوظائف التي اختفت، وتمكين وتشجيع نقابات العمال على مواصلة عملها الحيوي في حماية الحقوق والأجور. وإذا كانت الأجور تتقارب على مستوى العالم، فإن هناك فرصا جديدة أمام النقابات لكي

لقد انخفض عدم المساواة بين البلدان، ولكنه سجل ارتفاعا شديدا داخل البلدان في مختلف أنحاء العالم.

تتضافر عبر الحدود وتضمن تعميم المكاسب بصورة أكثر عدالة، وكذلك لكي ترفع صوتها كلما وحيثما رأينا العاملين يتعرضون لمعاملة جائرة.

وعلى المستوى الدولي، ينبغي أن نحكم على اقتراحنا — سواء بشأن زيادة الانفتاح التجاري أو زيادة التعاون الضريبي — استنادا إلى تأثيره المرجح على وظائف العاملين وحقوقهم ومستوياتهم المعيشية. ونحن في مؤتمر نقابات العمال عارضنا بشدة اتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي (TTIP) استنادا إلى تأثيرها السلبي المرجح على التوزيع العادل لمكاسب زيادة التجارة؛ والخدمات العامة التي يعتمد عليها الكثير من العاملين؛ وحيز السياسات الذي يسمح للحكومات المنتخبة ديمقراطيا بأن تنظيم سبل الحماية الاستهلاكية والبيئية وفي مكان العمل. ولكننا لا نزال نرى أن الحفاظ على البعد الاجتماعي وإمكانية الاستفادة من انفتاح السوق الأوروبية الموحدة هو أفضل وسيلة لدعم الوظائف البريطانية بعد مغادرتنا الاتحاد الأوروبي.

وينبغي أن يمتد إصرارنا على إمكانية تغيير الأوضاع ليشمل المستوى الدولي أيضا. وقد أدت إعادة النظر في تحرير الحساب الرأسمالي وضبط أوضاع المالية العامة، وهي عملية تستحق الترحيب، إلى تسليط الضوء على كيفية دعم الاقتصاد المنتج من خلال التمويل العالمي، وعلى مرغوبية اتباع منهج دولي يتيح للحكومات حيزا للقيام بذلك داخل بلدانها. وقد اعتبر الكثيرون أن الهدف من إصلاحات مؤسستي بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية هو تحقيق هذه الغاية، في فترة شهدت فيها القوى العاملة تحسنا كبيرا في مستوياتها المعيشية. وكان للنقابات العمالية دور نشط في التوصل إلى هذا التوافق؛ وهدفنا هو أن نساهم مرة أخرى في جعل العولمة تعمل لصالح القوى العاملة. ■

كسب أكبر لأعلى الفئات دخلا

سجل دخل الأسر في المملكة المتحدة ارتفاعا سريعا لدى الفئات الأعلى دخلا وظل ثابتا بالنسبة لأفقر الفئات

(دخول الأسر الأسبوعية الحقيقية في المملكة المتحدة، بالجنيه الاسترليني، بأسعار ٢٠١٣/٢٠١٤)

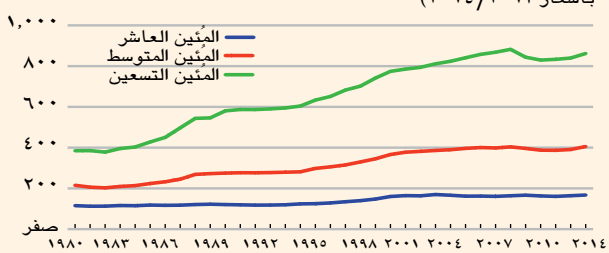

المصدر: يمكن الاطلاع على بيانات الدخول في المملكة المتحدة حسبما وردت في الإحصاءات المالية الدولية على الرابط التالي: www.ifs.org.uk/tools_and_resources/in-comes_in_uk.

ملحوظة: التكاليف معبر عنها على أساس المعادل للأسرة دون أبناء باستخدام مقياس المعادلة المعدل الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المراجع:

Corlett, Adam, 2016, "Examining an Elephant" (London: Resolution Foundation).

International Labour Organisation (ILO), 2016, "If You Want to Tackle Inequality, Shore Up Collective Bargaining," blog, March 3.

Office for National Statistics, Labour Market Statistics, September 2016.

Pessoa, João Paulo, 2016, "International Competition and Labor Market Adjustment," Centre for Economic EP Discussion Paper 1411 (London).

ملعقة ممتلئة بالسكر

موظفة رعاية الأطفال تلعب مع الأطفال في مركز وست هوكستون، نيو ساوث ويلز، أستراليا

فلورانس جوموت وكيسنيا كولوسكوفا وسويتا ساكزينا

هجرة العمالة مرتفعة ومنخفضة المهارات ترفع الدخول وتحقق منافع واسعة للاقتصادات المتقدمة

الأسطورة

فر البارسيون من إيران بعد الفتح العربي حول القرن الثامن بعد الميلاد والتمسوا اللجوء إلى الهند. وعند وصولهم، أعطاهم الحاكم المحلي كوبا ممتلئا حتى حافته بالحليب، ليشير إليهم إلى أن تلك المنطقة لا يمكن أن تستوعب المزيد من الناس. ورد القائد البارسي بإضافة سكر إلى الحليب ليبين أن الغرباء يمكن أن يثروا المجتمع المحلي بدون ترحيله. فسوف يذوبون في المجتمع مثلما يذوب السكر في الحليب، ويعطوه طعما حلوا دون تعكيره (الإذاعة العامة الوطنية).

الحقيقة اليوم: أصبحت الهجرة موضوعا ساخنا حول العالم، لأسباب عديدة ليس أقلها ارتفاع أعداد اللاجئين في الفترة الأخيرة. وفي حين أن الصحف مليئة بصور ناس فارين من موطنهم، فهناك أعداد كبيرة ومتزايدة من المهاجرين الذين يعيشون بالفعل في الاقتصادات المتقدمة (راجع الرسم البياني ١). ويشكل المهاجرون البالغون من ١٥٪ إلى ٢٠٪ من السكان الذين هم في سن العمل في كثير من الاقتصادات المتقدمة، و٢٥٪ أو أكثر في بعض البلدان الناطقة بالإنجليزية مثل أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وشكل المهاجرون نصف نمو السكان الذين هم في سن العمل في الاقتصادات المتقدمة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى أنه بدون المزيد من الهجرة، ستؤدي شيخوخة السكان إلى انخفاض نسبة العمال في معظم هذه الاقتصادات على مدى العقد القادم.

وبعد قرون عديدة، لا يزال السؤال مطروحا، هل يؤدي المهاجرون إلى تحلية الحليب أو تعكيره؟

التكاليف مقابل المنافع

يكون الشعور العام في الاقتصادات المتقدمة أكثر سلبية عندما يتعلق الأمر بالهجرة مقارنة بالتجارة لسببين رئيسيين. والسبب الأول هو أن الناس يرون الهجرة كمباراة صفرية النتيجة: فهم يخشون أن يفقدوا وظائفهم أو يضطرون إلى قبول أجور أدنى. غير أن معظم الدراسات تخلص إلى أن أثر الهجرة على متوسط الأجور أو توظيف العمال المواطنين محدود جدا (للاطلاع على استقصاء بهذا الشأن، راجع دراسة Peri, 2014). وتخلص بعض الدراسات على الرغم من ذلك إلى أن أجور العمال أصحاب المهارات المنخفضة تتأثر سلبا (على سبيل المثال، دراستا Borjas, 2003؛ و Card, 2001). ويتمثل السبب الثاني في أن المواطنين يخشون فقدان هويتهم الثقافية عندما يجد المهاجرون صعوبة في الاندماج. وتبين الاستقصاءات أن المخاوف الشخصية في أوروبا من آثار الهجرة — مثل اللغة والثقافة — على تكوين المجتمع أهم بكثير للناس من المخاوف الاقتصادية مثل الوظائف (دراسة Card, Dustmann, and Preston, 2012). ويمكن أن تؤدي العوائق اللغوية والثقافية، الممزوجة بعدم الاعتراف بالتعليم الأجنبي والخبرة الأجنبية إلى منع اندماج المهاجرين — وفي بعض الحالات التمييز الضمني. وبالتالي، لا يمكن إنكار أنه قد تكون هناك آثار سلبية مرتبطة بالهجرة على المدى القصير — ويكون المدى القصير في بعض الأحيان طويلا إلى حد ما.

غير أننا نوضح في دراسة جديدة إمكانية جلب المهاجرين لمنافع كبيرة على المدى الطويل للبلدان المضيفة من خلال دخول أعلى للفرد وبالتالي

مستويات معيشية أعلى. وبناء عليه، قد يكون من المفيد تحمل التكاليف قصيرة المدى المرتبطة بمساعدة المهاجرين على الاندماج في سوق العمل والمجتمع.

والحجة المعتادة التي تؤيد الهجرة هي زيادة السكان الذين هم في سن العمل كنسبة من إجمالي السكان، حيث يميل المهاجرون إلى أن يكونوا أصغر سنا نسبيا من المواطنين، وخاصة في البلدان المضيفة التي تتزايد فيها أعمار السكان. ولذلك يكون هناك المزيد من الدخل الذي يمكن تقاسمه بين السكان، بما في ذلك من خلال الضرائب وسياسات إعادة توزيع الدخل. وهذه إحدى القنوات التي تؤدي من خلالها الهجرة إلى زيادة دخل الفرد، ولكنها ليست أقوى القنوات.

والقناة الثانية هي أثر المهاجرين على الناتج لكل عامل، أو ما نطلق عليه إنتاجية العمالة، التي تتأثر بالهجرة بشتى الطرق.

- أولا، يمكن أن تؤدي الهجرة إلى انخفاض إنتاجية العمالة، على الأقل في المرحلة الأولية، نظرا لأن دخول عمالة جديدة يخفض رأس المال المادي المتاح لكل عامل. غير أن الأدلة تشير إلى أن رصيد رأس المال يتعدل بمرور الوقت وفقا لزيادة قوة العمل من خلال المزيد من الاستثمار.
- ثانيا، هناك تصور أن المهاجرين أقل تعليما في المتوسط من المواطنين، مما يمكن أن يقلل أيضا إنتاجية العمالة. وفي الواقع، فإن المهاجرين أصبحوا بشكل متزايد من أصحاب المهارات المرتفعة والمتوسطة، وفي الكثير من البلدان أصبحت نسبة العمال أصحاب المهارات المرتفعة أعلى بين المهاجرين مقارنة بالمواطنين.
- وأخيرا، أوضحت الدراسات أن المهاجرين أصحاب المهارات المرتفعة والمنخفضة قد تكون لهم آثار إيجابية على الإنتاجية الإجمالية من خلال قنوات شتى. وعلى سبيل المثال، يزيد المهاجرون أصحاب المهارات المرتفعة الابتكار ويزيدون إنتاجية العمال المواطنين أصحاب المهارات المرتفعة. ولكن المهاجرين أصحاب المهارات المنخفضة يمكن أن يزيدوا أيضا الكفاءة الكلية للاقتصاد. ويمكن أن يقوموا بذلك عن طريق العمل في الوظائف التي تعاني من نقص الإمداد من المواطنين، مثلا في الزراعة والتمريض (تكامل المهارات). كما أن وجودهم يمكن أن يشجع المواطنين على رفع مستوى تعليمهم والعمل في وظائف تتطلب مهارات أكثر تعقيدا (رفع المهارات)، وخاصة تلك التي تنطوي على اللغة والتواصل، والتي يتمتعون فيها بميزة نسبية (على سبيل المثال، دراسة D'Amuri and Peri, 2014). ومن الأمثلة الجيدة للتكامل هو تأثير «المربية»: عندما يؤدي المهاجرون أصحاب المهارات المنخفضة إلى زيادة توافر الخدمات المنزلية وخدمات رعاية الأطفال، فإنهم يسمحون للمواطنات، وخاصة صاحبات المهارات المرتفعة، من المشاركة بشكل أكبر في سوق العمل (على سبيل المثال، دراسة Cortés and Tessada, 2011).

ولكن السؤال هو ما إذا كانت هذه التأثيرات كبيرة بما فيه الكفاية ليكون لها أثر ملحوظ على إجمالي إنتاجية الاقتصاد. وخلصت دراستان واسعتان شملتا بلدان عديدة إلى أن الهجرة تؤثر تأثيرا كبيرا على دخل الفرد والإنتاجية (دراستا Ortega and Peri, 2014، و Alesina, Harnoss, and Rapoport, 2016). وقد بحثنا نفس السؤال، مع التركيز حصرا على الاقتصادات المتقدمة، حيث كان عدد المهاجرين كبيرا مقارنة بعدد السكان المواطنين وكانت مسألة الهجرة مثيرة للجدل. وخلصنا إلى بعض التأثيرات الرئيسية على المدى الطويل للهجرة على الاقتصادات المتقدمة المضيفة:

- يساعد المهاجرون في رفع مستويات دخل الفرد بشكل كبير على المدى الطويل، وغالبا من خلال زيادة إنتاجية العمالة.
- بالإضافة إلى المنافع المرتبطة بإنتاجية المهاجرين أصحاب التعليم العالي، هناك منافع مماثلة من المهاجرين أصحاب المهارات المنخفضة، وإن كان من خلال قنوات مختلفة.
- تُتقاسم المكاسب المحققة من الهجرة على نطاق واسع بين السكان.

الأدلة الجديدة

للوصول إلى هذه الخلاصة، استخدمنا قاعدة بيانات جديدة تتضمن عدد المهاجرين حسب الأصل ومستوى التعليم في ١٨ اقتصادا متقدما لفترات مدتها خمس سنوات خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠١٠. وتسمح لنا أساليب الاقتصاد القياسي بدراسة أثر حجم المهاجرين (الكلي وحسب مستوى التعليم) على إجمالي الناتج المحلي للفرد وإنتاجية العمالة، بعد تحييد أثر المحددات الأخرى لمستويات الدخل في البلدان المضيفة، مثل مستوى التكنولوجيا، وتعليم السكان وهيكلهم العمري، والانفتاح التجاري، والآثار الخاصة بالبلد والآثار الثابتة زمنيا (مؤشر بديل لمحددات دخل الفرد الخاصة بالبلد والوقت).

وتمثل دراسة أثر الهجرة على المستوى الكلي تحديا. فمن الصعب التفريق بين الأثر المباشر للهجرة على دخل الفرد وبين الآثار العكسية المحتملة لدخل الفرد على الهجرة — على سبيل المثال حقيقة أن الدخول الأعلى في الاقتصادات المتقدمة تجذب المهاجرين أو أن البلدان مرتفعة الدخل يمكن أن تسيطر بصرامة أكبر على تدفقات المهاجرين. وللتغلب على هذه المشكلة، قمنا بإعداد مؤشر بديل للهجرة («متغير مساعد» بمصطلحات الاقتصاد القياسي) لا يستند إلا على عوامل مستقلة عن مستوى الدخل في الاقتصادات المضيفة. وتشتمل على عوامل «دفع» من الاقتصادات مصدر الهجرة — مثلا سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية — وتكاليف الهجرة التي تحددها المسافة الجغرافية والثقافية بين البلدان المضيفة للمهاجرين والبلدان المصدر لهم.

وباستخدام هذا المنهج، نخلص إلى أن المهاجرين يرفعون بشكل كبير دخل الفرد في الاقتصادات المتقدمة، أساسا من خلال زيادة إنتاجية العمالة. وعلى الرغم من أن التأثيرات أقل من التقديرات السابقة، فإنها لا تزال تميل إلى أن يكون لها أثر كبير على الاقتصاد: زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة المهاجرين من السكان البالغين يمكن أن يزيد إجمالي الناتج المحلي للفرد بما يصل إلى ٢٪ على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن كل من المهاجرين أصحاب المهارات المرتفعة والمنخفضة يرفعون إنتاجية العمالة. ويجلب العمال أصحاب المهارات المرتفعة مواهب وخبرات متنوعة. ومن المرجح أن تزيد مساهمة المهاجرين أصحاب المهارات

الرسم البياني ١

النسبة الكبيرة

يشكل المهاجرون نسبة كبيرة من سكان معظم الاقتصادات المتقدمة الذين هم في سن العمل.

(٪ من السكان الذين هم في سن العمل في الفئة العمرية ٢٥–٦٤، ٢٠١٥)

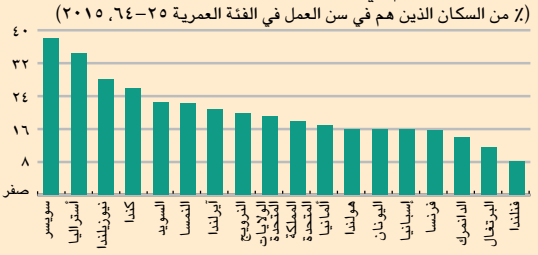

المصادر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للهجرة على نطاق العالم؛ وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: أعدت مسميات البيانات باستخدام رموز البلدان الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (آيزو).

المنخفضة كلما زاد التكامل بين مهاراتهم ومهارات المواطنين. وعلى سبيل المثال، نخلص إلى أن أنه كلما زاد عدد الأشخاص أصحاب المهارات المنخفضة عند دخولهم لبلد ما كلما زاد دخول المواطنات سوق العمل، ويفترض ذلك لأنهن يستطعن الحصول على مساعدة في المنزل وفي رعاية الأطفال.

ولكن هناك بعض المحاذير. من ناحية، فالتأثير المقدر هو المتوسط بين البلدان، ويمكن أن يكون هذا التأثير بالنسبة لبلد ما حساسا لعدد من العوامل مثل نوع الهجرة (المهاجرون الاقتصاديون مقارنة باللاجئين)، وتنظيم سوق العمل، ومدى التكامل بين المهاجرين والمواطنين. ومن الناحية الأخرى، يمكن أن يكون التأثير سالبا أو أصغر على المدى القصير نتيجة ضبط أوضاع الاقتصاد والرصيد الرأسمالي للتغيرات في عدد المهاجرين العاملين.

غير أن هناك سؤالا مهما بخلاف متوسط التأثير على دخل الفرد في البلد وهو كيف توزع هذه المكاسب بين السكان. فإذا كان أصحاب رأس المال وكبار المديرين التنفيذيين للشركات يحصلون على كل المكاسب، فقد لا تستفيد عامة السكان بل قد تكون أسوأ حالا.

بيد أن تحليلنا يشير إلى أنه يتم تقاسم المكاسب من الهجرة على نطاق واسع — على الرغم من تضرر العمال في بعض المهن في البداية (راجع الرسم البياني ٢). وتؤدي الهجرة إلى زيادة متوسط دخل الفرد لأصحاب أدنى ٩٠٪ وأعلى ١٠٪ من الدخول، وإن كانت هجرة أصحاب المهارات المرتفعة تفيد أصحاب الدخول الأعلى بشكل أكبر — وربما يرجع ذلك إلى التآزر الأقوى بين المهاجرين والمواطنين أصحاب المهارات المرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد أدلة على أن الهجرة تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة ضمن فئة أصحاب أدنى ٩٠٪ من الدخول.

كوب أحلى

تنطوي الهجرة على تكاليف أولية: يمكن أن يكون الاندماج بطيئا، وقد يعاني بعض العمال من المواطنين. ولكن هناك منافع طويلة الأجل وعلى نطاق الاقتصاد بأكمله يتم تقاسمها على نطاق واسع. وتتمثل الطريقة الأساسية لتحقيق هذه المكاسب في ضمان اندماج المهاجرين في سوق العمل (دراسة Aiyar and others, 2016).

وهناك عدد من السياسات التي يمكن أن تساعد المهاجرين، بما في ذلك التدريب على اللغة ودعم البحث عن العمل؛ والاعتراف بتعليمهم وخبرتهم العملية؛ وتيسير الطريق لريادة الأعمال. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى سياسات تخفيف الأثر لتيسير ضبط المواطنين لأوضاعهم. وتشتمل هذه مثلا على مساعدة المواطنين على تنمية مهاراتهم أو الحد من الاختناق المحتمل في استخدام الخدمات العامة مثل الصحة أو التعليم.

الرسم البياني ٢

يد العون

تؤدي الهجرة إلى زيادة متوسط دخل الفرد لأصحاب أعلى ١٠٪ وأدنى ٩٠٪ من الدخول.

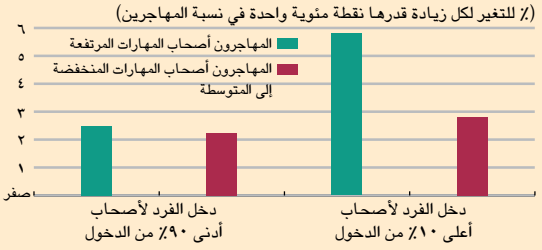

المصدر: حسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: العينة تشمل ١٨ اقتصادا متقدما، ١٩٨٠–٢٠١٠.

يساعد المهاجرون في رفع مستويات دخل الفرد بشكل كبير، وأساسا من خلال زيادة إنتاجية العمالة..

وتعد اليابان مثالا جيدا على بلد كانت الهجرة إليه تاريخيا منخفضة نسبيا، في جزء منها بسبب اللغة والحواجز الثقافية. وزادت الهجرة المؤقتة في الفترة الأخيرة استجابة لنقص العمالة نتيجة انخفاض السكان الذين هم في سن العمل، مع تقديم الشركات تدريبا للمهاجرين.

وفي نهاية المطاف، يمكن أن يتغلب الواقع الاقتصادي على المقاومة الثقافية للهجرة، ويمكن أن تؤدي الملعقة الممتلئة بالسكر إلى تحلية الحليب. ■

فلورانس جوموت وكيسنيا كولوسكوفا وسويتا ساكزينا، على التوالي، كبيرة اقتصاديين، واقتصادية، وكبيرة اقتصاديين في إدارة البحوث بالصندوق.

تستند هذه المقالة إلى مذكرة التداعيات لعام ٢٠١٦ الصادرة عن الصندوق التي أعدتها المؤلفات بعنوان «أثر الهجرة على مستويات الدخول في الاقتصادات المتقدمة».

المراجع:

Aiyar, Shekhar, Bergljot Barkbu, Nicoletta Batini, Helge Berger, Enrica Detragiache, Allan Dizioli, Christian Ebeke, Huidan Lin, Linda Kaltani, Sebastian Sosa, Antonio Spilimbergo, and Petia Topalova, 2016, The Refugee Surge in Europe: Economic Challenges, *IMF Staff Discussion Note 16/02 (Washington: International Monetary Fund).*

Alesina, Alberto, Johann Harnoss, and Hillel Rapoport, 2016, "Birthplace Diversity and Economic Prosperity, Journal of Economic Growth, *Vol. 21, No. 2, pp. 101–38.*

Borjas, George J., 2003, "The Labor Demand Curve Is Downward Sloping: Reexamining the Impact of Immigration on the Labor Market," Quarterly Journal of Economics, *Vol. 118, No. 4, pp. 1335–74.*

Card, David, 2001, "Immigrant Inflows, Native Outflows, and the Local Market Impacts of Higher Immigration," Journal of Labor Economics, *Vol. 19, No. 1, pp. 22–64.*

———, Christian Dustmann, and Ian Preston, 2012, "Immigration, Wages, and Compositional Amenities," Journal of the European Economic Association, *Vol. 10, No. 1, pp. 78–119.*

Cortés, Patricia, and José Tessada, 2011, "Low-Skilled Immigration and the Labor Supply of Highly Skilled Women," American Economic Journal: Applied Economics, *Vol. 3, No. 3, pp. 88–123.*

D'Amuri, Francesco, and Giovanni Peri, 2014, "Immigration, Jobs, and Employment Protection: Evidence from Europe before and during the Great Recession," Journal of the European Economic Association, *Vol. 12, No. 2, pp. 432–64.*

Ortega, Francesc, and Giovanni Peri, 2014, "Openness and Income: The Role of Trade and Migration," Journal of International Economics, *Vol. 92, No. 2, pp. 231–51.*

Peri, Giovanni, 2014, "Do Immigrant Workers Depress the Wages of Native Workers?" IZA World of Labor, 2014:42.

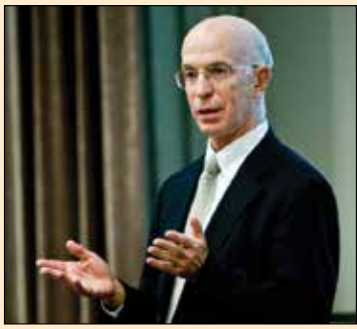

المزايا والمساوئ

ينبغي أن تدير السياسة الأمريكية دفة العولمة من خلال نقل متضرري التجارة من خانة الخسارة الكلية إلى خانة الربح الصافي

آلان بلايندر

هل أنت مع أو ضد العولمة؟ هذا سؤال ساذج في الواقع، كأنك تسأل ما إذا كنت مع أو ضد شروق الشمس. فهو أمر واقع لا محالة. وسيكون عليك أن تختار إما أن تستغله إلى أقصى درجة ممكنة وتستمتع بأشعة الشمس والخضرة، أو تركز على المساوئ مثل الحروق التي تسببها أشعة الشمس واللبلاب السام. أو يمكنك أن تعيش في عالمك الخيالي وتقبع داخل منزلك وتسدل الستائر وتتظاهر بأن الشمس لم تشرق على الإطلاق.

ويبدو أن البعض يفضل الخيار الأخير. ولكن الدول القومية لا يتاح لها هذا الخيار. فقد ساهمت القوى التاريخية والتكنولوجية في تقدم العولمة لعقود عديدة — منذ فترة الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية اللتين ساهمتا في انعكاس حاد ولكن مؤقت في مسار العولمة. وسوف تستمر هذه القوى، مما يعني أن كل بلد سيكون عليه أن يقرر كيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مزايا العولمة وتجنب مساوئها قدر الإمكان — نظرا لأن العولمة لها مزاياها ومساوئها.

وهذا أمر ليس بجديد أيضا. فقد أدرك علماء الاقتصاد منذ ديفيد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر أن التجارة الدولية، التي ربما تمثل جوهر العولمة، تعود بالنفع على البعض وبالضرر على البعض الآخر. والمتضررون كانوا دائما يحاربون العولمة حتى قبل أن يصبح لها اسما. والحرب لا تزال مستمرة، ولكن كان يجب على علماء الاقتصاد إيلاء مزيد من الاهتمام لشكواهم منذ فترة طويلة — بنفس القدر الذي يحتفون به بمكاسب التجارة. وقد يكون اعتراض هؤلاء على أمور خاصة بهم، ولكن فقدان الوظيفة أمر يجدر الاعتراض عليه. وقد يرغبون في قلب الموازين لصالحهم، ولكن ستنقلب التكنولوجيا والتجارة عليهم إن لم يفعلوا.

وبشكل متزايد، يبدو أن العالم أصبح ينقسم إلى مجموعتين: مجموعة لديها الموهبة والاستعداد وربما الحظ لجني منافع العولمة ومجموعة تخلفت عن الركب. وسد هذه الفجوة، أو ربما التخفيف من حدتها في الواقع، قد يكون المعضلة الاقتصادية لهذا العصر.

ويؤكد علماء الاقتصاد أن التجارة لعبة رابحة: فمكاسب الفائزين تفوق خسائر الخاسرين. وهذا هو السبب الأساسي وراء رغبتنا في زيادة حرية التجارة. فالمكاسب الصافية التي تجنيها الأمة (بل جميع الأمم في الواقع) تتيح تعويض الخسائر: من خلال التحويلات من الفائزين إلى الخاسرين. والأرقام تجعل من الممكن، مبدئيا، تحقيق ربح صافي للجميع. ولكن ذلك لا يحدث في الواقع. فالتحويلات ووسائل التحوط الأخرى نادرا ما تكفي لتحويل متضرري التجارة من خانة الخسارة الكلية إلى خانة الربح الصافي — وينطبق ذلك حتى على بلدان أوروبا الغربية التي توفر لمواطنيها شبكات أمان اجتماعي سخية. الولايات المتحدة نفسها تحاول بالكاد.

ولعدم كفاية التعويض نتيجتان أساسيتان. أولا، من شأن الانفتاح التجاري مفاقمة عدم المساواة في الدخل. ودائما ما يكون أصحاب المهارات والدخول المرتفعة أشد تأييدا للتجارة الحرة مقارنة بالعمال ذوي المهارات المتدنية. وهذا ليس من قبيل الصدفة: فالأثرياء عادة ما يكونون أكثر استفادة من العولمة مقارنة بالأقل حظا. وثانيا، فإن الخاسرين من الاتفاقيات التجارية على سبيل المثال غالبا ما يعارضونها لأنهم لا يتوقعون جني مكاسبها.

لذلك توجد حجتان إحداهما مرتبطة بالعدالة (الحد من عدم المساواة) والأخرى بالاقتصاد السياسي (زيادة التجارة) تستدعيان تقديم مزيد من المساعدة للخاسرين من جراء التجارة. ولكن كيف؟ تختلف الإجابة من بلد لآخر. فالبلدان التي تتخذ بالفعل إجراءات عديدة لمساعدة العمال على التأقلم مع التغير الاقتصادي — من خلال توفير شبكات أمان اجتماعي سخية وسياسات سوق العمل النشطة وبرامج إعادة التدريب المكثفة والفعالة وأسواق عمل قوية — قد لا تحتاج إلى برامج مصممة خصيصا لمساعدة ضحايا التجارة. ولكن البلدان الأخرى قد تحتاج لمثل هذه البرامج.

المكاسب الصافية التي تحققها البلدان تتيح تحويل المزايا من الرابحين إلى الخاسرين

وتقع الولايات المتحدة الأمريكية في الفئة الأخيرة. ويتمثل الغرض من برنامج مساعدات التكيف التجاري الذي تم تطبيقه عام ١٩٦٢ توفير شبكة أمان خاصة لمن فقدوا وظائفهم بسبب التجارة. ولكن هذا البرنامج لا يغطي سوى القليل من العمالة المسرحة، كما أنه من المفترض أن يساعد العمال المسرحين على العمل مجددا — من خلال إعادة التدريب وتقديم مساعدات للانتقال إلى وظائف جديدة. ولكن يبدو أن هذا البرنامج فضل تقديم المساعدات على تقديم خدمات التكيف. وهناك أفكار أخرى، مثل التأمين على الأجور، كانت موضع مناقشة لعقود عديدة ولكنها لم تنفذ قط.

والمعارضة الشديدة للعولمة في الآونة الأخيرة، كما اتضح من الحملة الرئاسية السابقة، تبدو ساخرة ومهمة في آن واحد. فهي مهمة لأن الولايات المتحدة لا تزال هي القائد العالمي في جميع المجالات تقريبا. فإن لم تتول الولايات المتحدة دفة العولمة، فمن لها؟ أما السخرية فتكمن في أن الولايات المتحدة تحديدا قادرة على جني مكاسب ضخمة من العولمة. فمن غيرها يمكن استخدام عملته كعملة احتياطي عالمي؟ ومن يمكنه مضاهاة الولايات المتحدة بما تتمتع به من مرونة سوقية ومنافسة محلية وابتكار اقتصادي وشغف بريادة الأعمال وميل إلى العمل الجاد؟

فهذه السمات وغيرها تجعل الولايات المتحدة رابحا مؤكدا من العولمة. ومن شأن تعزيز آليات الحماية من الصدمات التي يتعرض لها الخاسرون مساعدة البلد ككل على جني هذه المكاسب. ■

آلان بلايندر هو أستاذ اقتصاد وشؤون عامة بجامعة برنستون وزميل زائر بمعهد بروكينغز.

لـلأغنـى، لـلأفقـر

يمكن أن تؤدي التجارة الدولية إلى تعميق عدم المساواة في الاقتصادات النامية

نينا بافسنيك

أصبحت الاقتصادات النامية أكثر اندماجا في السوق العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية. وساعد العدد الأقل من حواجز السياسات أمام التجارة — إضافة إلى وسائل الاتصالات والنقل الأفضل — الشركات على إعادة تنظيم مرافق الإنتاج وإدارتها عبر الحدود، والاستفادة من القوى العاملة الرخيصة نسبيا للبلدان النامية.

وكثيرا ما يلقى اللوم على هذه التحولات بوصفها السبب في عدم المساواة المتزايد وزوال عمالة الصناعات التحويلية في الاقتصادات المتقدمة والمساهمة في رد الفعل العنيف الحالي ضد التجارة الدولية.

وفي الكثير من الاقتصادات النامية، زاد عدم المساواة في الدخل أيضا خلال العقود الثلاثة الماضية، وخاصة في آسيا. وتشير استطلاعات الرأي التي أجراها مركز بيو للبحوث إلى أن ٨٠٪ إلى ٩٦٪ من الناس في اقتصادات الأسواق الصاعدة مثل البرازيل والصين والهند وفييت نام يرون عدم المساواة كمشكلة رئيسية تواجه بلدانهم. غير أن ١٪ إلى ١٣٪ فقط من الناس في تلك البلدان يرون أن التجارة هي المحرك الرئيسي.

ويتفق هذا التصور العام مع الأدلة الواردة في الدراسات العلمية المشمولة في مسح دراسة Goldberg and Pavcnik (2007)، التي خلصت إلى أن التجارة أسهمت في زيادة عدم المساواة في الاقتصادات النامية ولكنها ليست السبب الرئيسي.

وتكون تأثيرات التجارة على عدم المساواة داخل البلد معقدة نظرا لتأثير التجارة على دخل الناس واستهلاكهم بعدة طرق، وتختلف تأثيراتها غير المتساوية وفقا للسياق. وطبيعة التكامل التجاري؛ وسهولة تنقل العمال ورأس المال بين الشركات والصناعات والمناطق الجغرافية؛ وموقع الناس المتأثرين بالتجارة من حيث توزيع الدخل في البلد تؤدي دورا في هذه العملية. وتسلط هذه المقالة الضوء على بعض الأفكار بشأن هذه المسائل من الدراسات التي أجريت في الفترة الأخيرة على التأثيرات المتفاوتة للتجارة في العديد من الاقتصادات النامية.

عدم المساواة في الدخل

تتحقق المكاسب العادية من التجارة عندما تتخصص بلدان في منتجات معينة وتعيد التجارة توزيع العمال من الصناعات التي تنافس الواردات إلى صناعات التصدير. ويؤدي ذلك إلى انخفاض دخل العمال في الصناعات التي تنافس الواردات وزيادة دخل العمال في الصناعات الموجهة للتصدير، على الأقل على المدى القصير.

وتظهر التأثيرات المتفاوتة للتجارة على الدخل في أبعاد أخرى أيضا.

ويمكن أن تسهم التجارة الدولية في تفاوت الدخل بين عمال على نفس المستوى عبر الشركات في صناعة ما. وتختلف الشركات فيما بينها من حيث الأداء، ومن المرجح أن تقوم الشركات ذات الأداء الأفضل بالتصدير. وتخلص دراستان مؤخرتان من الأرجنتين والمكسيك إلى أن الشركات الفائزة تستفيد من فرص التصدير الجديدة وتتقاسم مكاسب الإيرادات مع عمالها في شكل دخول أعلى (دراستا Verhoogen, 2008; Brambilla, Lederman, and Porto, 2012).

الاقتصادات النامية ليست في وضع جيد للتعامل مع زيادة الدخل وعدم تفاوت الفرص.

وبالإضافة إلى ذلك، يحصل العمال الأعلى تعليما في الشركات التي تصدر إلى البلدان عالية الدخل على دخل إضافي أكبر مقارنة بالعمال الأقل تعليما. ولكن ما السبب في ذلك؟ فالمستهلكون في البلدان عالية الدخل عادة ما يطلبون منتجات أعلى جودة عن نظرائهم في الاقتصادات النامية. وفي المقابل، يتطلب إنتاج وتسويق منتجات عالية الجودة بدوره مزيدا من العمال الأكثر مهارة أو مزيدا من الجهد، وبالتالي تتسع فجوة الدخل بين هذين النوعين من العمال في الشركة.

والمهم في هذا الصدد، هو أن التجارة تؤثر على الدخل بشكل متفاوت في أسواق العمل المحلية داخل البلد، كما تشير العديد من الدراسات.

ومن الأمثلة على ذلك فييت نام. فقد أدى اتفاق بشأن التجارة في عام ٢٠٠١ مع الولايات المتحدة إلى خفض التعريفات الجمركية على صادرات فييت نام بمقدار ٢٣ نقطة مئوية في المتوسط. واختلفت هذه التخفيضات في التعريفات اختلافا كبيرا فيما بين الصناعات. وتتخصص المقاطعات في فييت نام في صناعات مختلفة، وتركزت العمالة في بعض المقاطعات في الصناعات التي تأثرت بالتخفيضات الكبيرة في التعريفات؛ وفي المناطق الأخرى، كان عدد قليل من الناس يعمل في هذه الصناعات. ونتيجة لذلك، أثر انخفاض تكاليف الصادرات على العمال بشكل مختلف عبر المقاطعات.

وتخلص إحدى الدراسات إلى انخفاض الفقر بدرجة أكبر في المقاطعات التي استفادت صناعاتها من الانخفاضات الأكبر في تكاليف التصدير (دراسة McCaig, 2011). وانخفض الفقر لأن الوصول إلى السوق الأمريكية رفع الطلب على العمال المحليين ورفع الأجور في المقاطعة — وخاصة للعمال الحاصلين على التعليم الابتدائي كحد أقصى. والمقاطعات التي استفادت بشكل أكبر هي تلك التي كانت أغنى في البداية وبالتالي عندما زادت التجارة، زاد أيضا عدم المساواة في الأجور في المقاطعات.

وتشير النتائج الواردة من فييت نام إلى أن التجارة الدولية تؤدي إلى اختلاف الدخول بين المناطق في البلد الواحد، وهي نتيجة أكدتها دراسات عديدة. وتتعرض بعض المناطق أكثر من غيرها للتجارة الدولية بسبب الاختلاف فيما تنتجه.

ويمكن أن تكون الاختلافات في الدخول مترسخة للغاية لأن العمال ورأس المال لا يتنقلان بحرية وهناك القليل من إعادة التوزيع بين

عمال الملابس، مدينة هو شي منه، فييت نام

المناطق، وخاصة في الاقتصادات النامية. ونتيجة لذلك، تختلف تأثيرات التجارة الدولية على العمال حسب تأثيرها على الاقتصاد المحلي.

حالة الهند

لننظر إلى تجربة الهند، وهي موطن لثلث فقراء العالم عندما بدأت تحرير التجارة في عام ١٩٩١. فقد أدى الإصلاح إلى خفض القيود الكمية المفروضة على التجارة والتعريفات على الواردات في المتوسط من ٨٧٪ إلى ٣٧٪ بحلول عام ١٩٩٦. وبحثت دراسة Petia Topalova (2010) تأثيرات انخفاض التعريفات على الواردات عبر المناطق في الهند، والتي أدت إلى زيادة المنافسة.

فقد انخفض الفقر الوطني في الهند خلال تلك الفترة. غير أن الدراسة تخلص إلى انخفاض الفقر بقدر أقل في المناطق الريفية من الهند حيث كانت هناك منافسة أكبر من الواردات. وزاد الفقر النسبي لأن تخفيضات التعريفات خفضت الطلب على العمال المحليين، مما أدى إلى انخفاض الأجور الصناعية والزراعية وأضر بالأسر الفقيرة بشكل غير متناسب. وفي النهاية، شهدت الأسر في أدنى مئينين ١٠٪ و٢٠٪ من توزيع الدخل أكبر انخفاض نسبي في استهلاك الفرد.

ويُتوقع أن تتلاشى اختلافات الدخل بين الأقاليم بمرور الوقت مع انتقال العمال من المناطق التي تواجه مشاكل من المنافسة الأجنبية إلى المناطق الأعلى دخلا. ولكن لم يحدث ذلك في الهند. فلم تتأثر الهجرة بتعرض المناطق للإصلاح التجاري —وبالفعل، انتقل أقل من ٠,٥٪ من الهنود الريفيين و٤٪ من قاطني المدن لأسباب اقتصادية في العقد الذي تلى الإصلاح التجاري. وكان التنقل الجغرافي منخفضا بشكل خاص للأشخاص غير الحاصلين على تعليم أو من الأسر الفقيرة.

فلماذا لم يتنقل أكثر الناس؟

إن التنقل مكلف، ولا يستطيع الناس في معظم الأحيان الاقتراض من أجل الانتقال للعيش في مكان آخر. وفي الاقتصادات النامية مثل الهند، تعتبر الأسر والمؤسسات مثل النظام الطبقي نوعا من أنواع الضمان الاجتماعي غير الرسمي، الذي يزيد من صعوبة الحركة. وفي بعض الأحيان، لا يعرف الناس أن هناك فرص عمل أفضل في مكان آخر. وفي بعض الأحيان، لا تتطابق مؤهلات وخبرات العمال الذين تضرروا من منافسة الواردات تلك المطلوبة في القطاعات الآخذة في التوسع في مناطق أخرى.

ويتبين أن تأثيرات المنافسة من الواردات على أسواق العمل المحلية يمكن أن تستمر وتتدهور بمرور الوقت. وتبحث دراسة مؤخرة كيف قام العمال بتعديل أوضاعهم على مدى عقدين بعد تحرير التعريفات في البرازيل الذي خفض الضرائب على الواردات في أوائل تسعينات القرن الماضي (دراسة Dix-Carneiro and Kovak, 2015). وكما كان الحال في الهند، أدى الإصلاح إلى خفض دخول العمال في المناطق التي شهدت زيادة المنافسة من الواردات. غير أنه خلافا لما كان في الهند، انخفض عدم المساواة بين المناطق في البرازيل، لأن المناطق الأكثر تأثرا كانت أغنى في البداية.

وبما يثير الاستغراب، اتسعت التأثيرات السلبية على الدخول الإقليمية بمرور الوقت، ولكن لماذا؟

فقد تدهورت الدخول المحلية بمرور الوقت لأن الطلب على العمالة بدأ ينخفض تدريجيا حيث خفض أصحاب الشركات حجم أعمالهم أو أغلقوا المصانع المحلية استجابة للمنافسة من الواردات بعد أن تقلص رأس المال. وتلى ذلك انخفاض الطلب على الخدمات، مما كبح سوق العمل المحلية أكثر. وكما كان في حالة الهند، لم يتنقل الناس من المناطق التي تأثرت سلبيا بالمنافسة من الواردات. وفي نهاية المطاف وجد الكثير منهم عملا في القطاع غير الرسمي.

وتبين الأمثلة الواردة أعلاه أن الحواجز أمام تنقل العمال تسهم في التأثيرات غير المتساوية للتجارة الدولية. وهناك حاجة إلى

مزيد من العمل لفهم الحواجز الرئيسية التي تعترض التنقل بشكل أفضل — سواء بين الشركات أو الصناعات أو المناطق —والتي تحول دون حصول الناس التي تضررت بسبب منافسة الواردات على وظائف جديدة في القطاعات الآخذة في التوسع.

الاستهلاك: الغني مقابل الفقير

يعود الاندماج في السوق العالمية بفائدة على المستهلكين في الاقتصادات النامية من خلال توافر واردات أرخص. ويتيح أيضا للناس إمكانية الحصول على سلع لا تنتجها الشركات المحلية، بما في ذلك الأدوية والهواتف الخلوية. وتتجاوز بعض هذه المنافع مجرد الاستهلاك. فيمكن للمزارع في كينيا أن يستخدم هاتفا خلويا للاتصال بالأصدقاء والأسرة وأن يستفيد أيضا من الخدمات المصرفية المتنقلة وأن يحصل على معلومات عن أسعار المحاصيل النقدية في الأسواق البعيدة.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتفاوت مكاسب الاستهلاك الناتجة عن التجارة وأن تختلف اختلافا كبيرا بين الأغنياء والفقراء. فغالبا ما ينفق الفقراء جزءا أكبر من ميزانيتهم على سلع تجارية مثل الأغذية والملابس عن الخدمات غير التجارية مثل السكن والتعليم. وتشير دراسة حديثة شملت ٤٠ بلدا، بما في ذلك ١٢ اقتصادا ناميا، إلى أن المنافع الاستهلاكية الناجمة عن تكامل التجارة الدولية أكبر نسبيا للفقراء، نظرا لأن الأسعار الدولية للسلع التجارية تنخفض في المتوسط أكثر من أسعار الخدمات غير التجارية، التي يميل إلى أن يستهلكها الأغنياء (دراسة Fajgelbaum and Khandelwal, 2016).

ولكن هناك اعتبارات أخرى أيضا.

ويمكن أن تعتمد التأثيرات على نوع التحرير وأنماط تسوق الأسر بين مختلف مستويات الدخول. وقد فتحت العديد من الاقتصادات متوسطة الدخل والانتقالية، بما في ذلك المكسيك والأرجنتين، في الفترة الأخيرة قطاع البيع بالتجزئة فيها أمام سلاسل البيع بالتجزئة الأجنبية، وهو ما يمثل تغيرا في السياسات يواجه معارضة شديدة في الهند. وتشير تجربة المكسيك إلى أنه في حين يستفيد الفقراء من دخول سلاسل البيع بالتجزئة الأجنبية، فإنهم يستفيدون أقل من الأسر الغنية.

وتخلص دراسة قيد الإصدار إلى أن المستهلكين المكسيكيين على جميع مستويات الدخل يستفيدون من دخول سلاسل البيع بالتجزئة الأجنبية بسبب انخفاض الأسعار، والمجموعة الأكبر من المنتجات، ووسائل الراحة الأفضل في التسوق من حيث الموقع وأماكن انتظار السيارات (دراسة Atkin, Faber, and Gonzalez-Navarro). غير أن المكاسب من حيث الاستهلاك كانت أكبر للأسر التي تقع ضمن أعلى ٢٠٪ من حيث توزيع الدخل في المكسيك مقارنة بالفئة التي تقع ضمن أدنى ٢٠٪ لأن احتمال انتقال الأسر الغنية إلى الشراء من سلاسل البيع بالتجزئة الأجنبية أكبر بكثير.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض أسعار السلع عند الحدود لا يترجم بالضرورة إلى انخفاض الأسعار للمستهلكين في الأسواق النائية. فمنافع الاستهلاك الناجمة عن التجارة لا توزع بالتساوي داخل البلدان بسبب ضعف البنية التحتية الداخلية وضعف المنافسة في أسواق الجملة وقطاعات التجزئة في الاقتصادات النامية. وتخلص دراسة حديثة إلى أن المستهلكين في المناطق النائية من إثيوبيا ونيجيريا لا يستفيدون كثيرا من الواردات لأن تكاليف النقل الداخلي والوسطاء الذين يتمتعون بقوة في السوق يحصلون على معظم المكاسب المحتمل أن يحققها المستهلكون (دراسة Atkin and Donaldson, 2015).

وإجمالا، على الرغم من استفادة المستهلكين، فإن مكاسب الاستهلاك الناجمة عن التجارة متفاوتة. وبالنظر إلى أن الفقراء في الاقتصادات النامية ينفقون جزءا أكبر من دخلهم على السلع التجارية، فلا ينبغي تجاهل هذه الجوانب من عدم المساواة.

ضمان تكافؤ الفرص

إن الناس في بلدان مثل البرازيل والصين والهند وفييت نام فيما تبدو ملتزمة بتجارة دولية أكثر تحريرا، وفقا لاستطلاعات الرأي الأخيرة لمركز بيو للبحوث.

وهذا لا يعني أنه ينبغي تجاهل التأثيرات المتفاوتة للتجارة وتزايد عدم المساواة — سواء كان السبب في ذلك التجارة أو عوامل أخرى. ورد الفعل العنيف الحالي ضد التجارة في الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة يمثل قصة تحذيرية. وفي الوقت نفسه، فإن الاقتصادات النامية ليست في وضع جيد للتعامل مع تزايد عدم المساواة في الدخل والفرص. فهي تنفق أقل على التعليم، ولديها شبكات ضمان اجتماعي أضعف، ولا يتمتع سكانها بإمكانيات متساوية للحصول على السلع العامة. وتثير فرص التعليم المحدودة قلقا كبيرا. فهناك طلب كبير على العمال المتعلمين تعليما جيدا في الاقتصاد العالمي الذي نشهده اليوم ويتكيفون بشكل أفضل للصدمات السلبية في سوق العمل.

وينبغي أن يركز حوار السياسات على الوسائل التي تجعل المؤسسات المحلية تعمل لضمان تكافؤ الفرص، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم الجيد والتنقل الجغرافي، وأن تتقاسم منافع التجارة بشكل أوسع مع المتخلفين عن الركب في الوقت الحالي. ■

نينا بافسنيك أستاذة كلية نيهاوس فاميلي للدراسات الدولية وأستاذة اقتصاد في كلية دارتموث.

المراجع:

Atkin, David, and Dave Donaldson, 2015, "Who's Getting Globalized? The Size and Implications of Intranational Trade Costs," NBER Working Paper 21439 (Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research).

Atkin, David, Ben Faber, and Marco Gonzalez-Navarro, forthcoming, "Retail Globalization and Household Welfare: Evidence from Mexico," Journal of Political Economy.

Brambilla, Irene, Daniel Lederman, and Guido Porto, 2012, "Exports, Export Destinations, and Skills," American Economic Review, *Vol. 102, No. 7, pp. 3406–38.*

Dix-Carneiro, Rafael, and Brian Kovak, 2015, "Trade Liberalization and Regional Dynamics," unpublished (Durham, North Carolina: Duke University).

Fajgelbaum, Pablo, and Amit Khandelwal, 2016, "Measuring the Unequal Gains from Trade," Quarterly Journal of Economics, *Vol. 131, No. 3, pp. 1113–80.*

Goldberg, Pinelopi, and Nina Pavcnik, 2007, "Distributional Effects of Globalization in Developing Countries," Journal of Economic Literature, *Vol. 45, No. 1, pp. 39–82.*

McCaig, Brian, 2011, "Exporting out of Poverty: Provincial Poverty in Vietnam and U.S. Market Access," Journal of International Economics, *Vol. 85, No. 1, pp. 102–13.*

Topalova, Petia, 2010, "Factor Immobility and Regional Impacts of Trade Liberalization: Evidence on Poverty from India," American Economic Journal: Applied Economics, *Vol. 2, No. 4, pp. 1–41.*

Verhoogen, Eric, 2008, "Trade, Quality Upgrading, and Wage Inequality in the Mexican Manufacturing Sector," Quarterly Journal of Economics, *Vol. 123, No. 2, pp. 489–530.*

الزولو سوشي وآمال أخرى

العولمة لم تقدم إلا القليل لإفريقيا

كومي نايدو

بصفتي إفريقياً، لا يسعني مناهضة العولمة؛ فقد جاءت لنا بالسوشي. وقامت جنوب إفريقيا بمزج هذا الصنف الشهي مع أكلتها المفضلة من شرائح اللحم النيئ — فأصبح لدينا صنفاً جديدا نسميه بفخر «زولو سوشي». والعولمة، نظرياً، هي رؤيتنا لإفريقيا، أي الاندماج الاقتصادي والتقني وحتى المطبخي، الذي يصلح للتطبيق عالميا. ويمكن أن تعني من هذا المنظور المشاركة في المسؤولية عن رفاهية البشرية كلها.

ولكن هذه ليست العولمة التي نشهدها في إفريقيا، والتي تثري القلة على حساب الأغلبية. ففي إفريقيا اليوم، العولمة هي قصة من المصالح الأجنبية التي تعمل على تقويض السيطرة المحلية.

كومي نايدو المدير المسؤول عن إطلاق حركة الصعود الإفريقي والرئيس السابق لمنظمة السلام الأخضر، والرئيس التنفيذي السابق «للتحالف العالمي لمشاركة مواطني العالم» (*CIVICUS*).

قواعد جائرة

في البداية، عقدت الأمم الإفريقية الوليدة الآمال على جولة أوروغواي للمباحثات التجارية متعددة الأطراف لكي تتمكن من دخول أسواق العالم المتقدم. ولكن النخبة الاقتصادية أيدت القواعد التي منحت معاملة تفضيلية للاقتصادات المتقدمة — وضغطت على الاقتصادات الإفريقية وغيرها من الاقتصادات النامية لكي تنصاع لها (دراسة Kumar, 2002). وترسخت هيمنة أكثر البلدان ثراءً من خلال ما ساندته من معاهدات ثنائية للاستثمار واتفاقيات للتجارة الحرة، مما أنشأ بيئة تفاوضية غير متكافئة.

القواعد ليست في صالحنا؛ ولم تكن في صالحنا قط.

وحتى الآن، بعد مرور ثلاثين عاما، لم يدعم أعضاء منظمة التجارة العالمية النمو الاحتوائي والمستدام. وكان فشل جولة مفاوضات الدوحة في العام الماضي تجسيدا للاختلال بين الاقتصادات المتقدمة والنامية (دراسة Keating, 2015). فالسياسات التي تحمي البلدان الصناعية، التي ينتمي إليها معظم واضعي القواعد، سمحت لها بأن تنمو لتصبح عمالقة كما نشاهدها اليوم. ولكن هذه الاقتصادات تحتاج إلى تغذية مستمرة، وهي الآن — مع اقتصادات الأسواق الصاعدة، بما فيها الصين — تسعى وراء الموارد والأسواق الإفريقية.

وكان الطلب على موارد إفريقيا دافعا للنمو الاقتصادي في القارة، حيث تجاوز متوسطه ٥٪ سنويا على مدار العقد الماضي. ولكنه كان سببا أيضا في خروج التدفقات المالية غير المشروعة بواسطة الحكومات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات — ٨٥٠ مليار دولار بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٨ (دراسة UNECA, 2015).

ومع السياسات التي حققت هذا النمو الجدير بالترحيب، ترسخت جذور الفقر وعدم المساواة. فخلال العقد الماضي من تحرير التجارة وارتفاع الناتج الكلي، حدثت زيادة في عدم المساواة داخل البلدان (دراسة Ortiz and Cummins, 2011). ذلك أن تنافس العمالة على الوظائف في السوق العالمية تسفر عن تخفيض الأجور، والمنافسة بين البلدان يمكن أن تفضي إلى تخفيض النفقات الاجتماعية والحد من التصاعدية الضريبية.

ورغم تحسن الأرقام الرسمية للفقر العالمي في الخمسين عاما الماضية، نجد أن ٤٨,٥٪ من الأفارقة يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولارا يوميا. نصف قارة، نصف مليار إفريقي، يعيشون في فقر مدقع، ويعيش الثلثان على أقل من ٤ دولارات يوميا، كما يعد ٩٠٪ في مستويات أقل من الطبقة المتوسطة — وهم من يعيشون على ١٠ إلى ٢٠ دولارا يوميا.

ولا تقتصر القصة الكاملة على ما ينبئ به الدخل. فالأفارقة لا يعيشون على أقل القليل إلا لأن ثلثيهم على الأقل يعتمدون على الزراعة فقط، منقطعين عن أي سبل يمكن أن تجعل حياتهم أفضل. والذئب واقف على الباب. فعلى مستوى العالم، بات الأجانب يحوزون على أكثر من ١١٥ مليون هكتار من الأرض الزراعية التي يقع معظمها في إفريقيا (دراسة Kachika, 2011). وأدى الاستحواذ على هذه الأراضي إلى تشريد الملايين من الأفارقة أو تحويلهم إلى عبيد في أراضيهم، كما أنه يهدد الفئات الأفقر في أرزاقهم وأمنهم الغذائي.

مليارات من الخاسرين

وهكذا نجد أن العولمة عندنا قصة أبطالها القليل جدا من الفائزين ومليارات من الخاسرين؛ قصة شراكة غير متكافئة، ومساواة منعدمة، وتنمية مكبوحة؛ قصة متواصلة من الاستغلال والإقصاء. فالقواعد ليست في صالحنا؛ ولم تكن في صالحنا قط. ولكن الحكومات الإفريقية لا تجرؤ على التشكيك في النظام القائم خشية المخاطرة بالأوضاع المالية المواتية في اقتصاداتها.

ومن ثم يتحتم على الأفارقة النهوض لاسترداد ممتلكاتنا — طالبوا بأن تكون حكوماتنا موضع المساءلة أمامنا أولاً، افضحوا الفساد، واستأصلوا الفقر، وتصدوا لعدم المساواة، واعملوا في نفس الوقت على محاربة تغير المناخ وإعطاء قارتنا الجميلة المعطاءة السمحة قدر ما تستحق من الاحترام. ■

المراجع:

Kachika, Tinyade, 2011, Land Grabbing in Africa: A Review of the Impacts and Possible Policy Responses *(London: Oxfam International).*

Keating, William E., 2015, "The Doha Round and Globalization: A Failure of World Economic Development?" (New York: CUNY Academic Works).

Kumar, Pranav, 2002, "Impact of the Uruguay Round on the Multilateral Trading System," in The Reality of Trade: The WTO and Developing Countries *(Ottawa: North South Institute).*

Ortiz, Isabel, and Matthew Cummins, 2011, Global Inequality: Beyond the Bottom Billion—A Rapid Review of Income Distribution in 141 Countries *(New York: UNICEF).*

United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), 2015, "Illicit Financial Flows: Report of the High level Panel on Illicit Financial Outflows from Africa" (Addis Ababa).

تطور الغذاء

رفع الكفاءة والإنتاجية الزراعية أمر ضروري لتحقيق الأمن الغذائي في المستقبل

أكثر من ٧٥٠ مليون عامل زراعي حول العالم ينتجون الغذاء الذي يعيش عليه ٧,٤ مليار نسمة حول العالم.

بالرغم من أن إنتاج الغذاء العالمي يمكن أن يكفي الجميع، فلا يزال الأمن الغذائي مشكلة في كل مكان. ولأن معظم الغذاء يستهلك محليا، تتأثر الأسواق والتوزيع بظروف كل بلد على حدة، مثل الأحوال الجوية وضعف البنية التحتية والفقر. والغذاء ما هو إلا نسبة بسيطة من مجموع التجارة العالمية، ولكن توفير السيادة والحماية الغذائية للمزارعين المحليين يمثلان نقاطا شائكة في المفاوضات التجارية منذ وقت طويل.

وقد كانت وتيرة النمو السكاني، ولا سيما في المدن، أسرع من وتيرة إنتاج الغذاء المحلي في كثير من البلدان، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على استيراد المواد الغذائية في العديد منها. فمنذ عام ١٩٩٠، كان ٢٧ بلدا قد تحول من بلد مصدر صاف للغذاء إلى مستورد صاف له. ورغم أن ذلك لا تمثل مشكلة بالنسبة للاقتصادات الغنية، فإن بعض البلدان الفقيرة عانت لتمويل وارداتها الجديدة. ومما زاد من المصاعب التي تعانيها الاقتصادات النامية، تزامنت الحاجة الجديدة لاستيراد الغذاء مع طفرة في أسعار السلع الأولية غير الغذائية تسببت في خفض عائداتها من التصدير.

ولا شك أننا سنشهد زيادة في عدد البلدان التي ستتعرض لانعدام الأمن الغذائي. ففي حالة استخدام الأراضي الزراعية الموجودة حاليا على النحو الأمثل بحلول عام ٢٠٥٠، فسوف يتمكن العالم من توفير الطعام لعدد لا يتجاوز تسعة مليارات نسمة على أفضل تقدير من

زيادة التوسع الحضري، وخاصة في إفريقيا وآسيا وأوروبا، سيجعل البلدان أكثر اعتمادا على التجارة؛ وقد تعاني بعض البلدان منخفضة الدخل لتمويل وارداتها الغذائية.

(تغير سكان الحضر ٪)

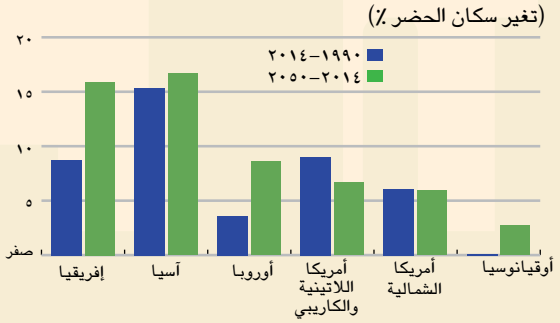

تتمتع إفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص بإمكانات عالية لزيادة إمداداتها الغذائية عن طريق زيادة إنتاجية الأراضي المزروعة بالفعل.

(المحصول الزراعي، النسبة مقارنة بالمناطق عالية المحصول)

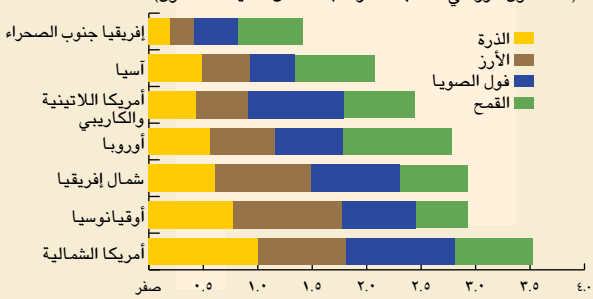

٧٥٠ مليون عامل يوفرون الغذاء الذي يعيش عليه ٦,٦٥ مليار نسمة هم بقية سكان العالم.

٣٠٪
من عمال العالم يعملون في الزراعة

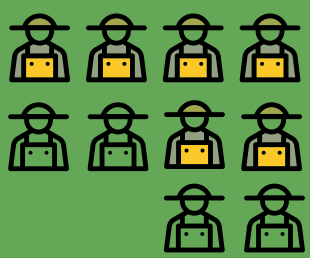

٦٠٪
من عمال إفريقيا جنوب الصحراء يعملون في الزراعة

بين تعداد السكان الكلي المتوقع أن يبلغ ٩,٧ مليار نسمة. ولا يأخذ هذا التقدير في الاعتبار عواقب التوسع الكبير في استخدام الأراضي، من التصحر وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور التربة وزيادة انبعاثات الكربون — وكلها تساهم في تغير المناخ وتؤثر على وفرة المحاصيل وإنتاجية الماشية. ومن ثم يجب أن تأتي زيادة إمدادات الغذاء في المستقبل من زيادة إنتاجية الأراضي المزروعة بالفعل.

ويمكن أن تكون التكنولوجيا عاملا مساعدا للمزارعين في زيادة محاصيلهم الغذائية على نحو مستدام وكفؤ فعلى سبيل المثال، نجد أن الأرز رباعي الكربون المعدل وراثيا يتمتع بكفاءة أكبر في استخدام المياه والنيتروجين ويحقق محصولا أكبر بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالأرز التقليدي. ولكن كثيرين في العالم يشعرون بالقلق إزاء مدى أمان المحاصيل المعدلة وراثيا.

وستستمر زيادة الطلب على الغذاء مع النمو السكاني العالمي، وسيعني الانتقال من المناطق الريفية إلى الحضرية أن مزيدا من البلدان سيعتمد على التجارة للوفاء بهذا الطلب. وسيؤدي تزايد الدخول إلى إعطاء دفعة للطلب على اللحوم ومنتجات الألبان والمنتجات الزراعية الطازجة. وللتوصل إلى حلول طويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي، ينبغي الحد من الاستهلاك المفرط والفاقد الغذائي، وإزالة الحواجز أمام التجارة، ورفع الإنتاجية. وينبغي للبلدان منخفضة الدخل أيضا أن تقوم بجهد أكبر لجذب التدفقات الرأسمالية والاستثمارات إلى القطاع الزراعي.

رغم إمكانية التوسع، فليس من العملي استخدام كل الأراضي الزراعية المتاحة نظرا لعوامل بيئية واجتماعية متنوعة.

(الأرض المستخدمة مقابل الأراضي الباقية الصالحة للزراعة، ٪)

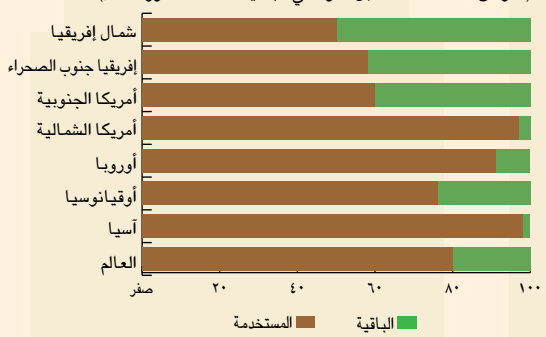

من مجموع الإنتاج الغذائي الموجه للاستهلاك الآدمي **(١,٣ مليار طن)** تُهدر كل عام.

إعداد ماريا يوفانوفيتش. النص والرسوم البيانية يستندان إلى التقرير الخاص عن السلع الأولية في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

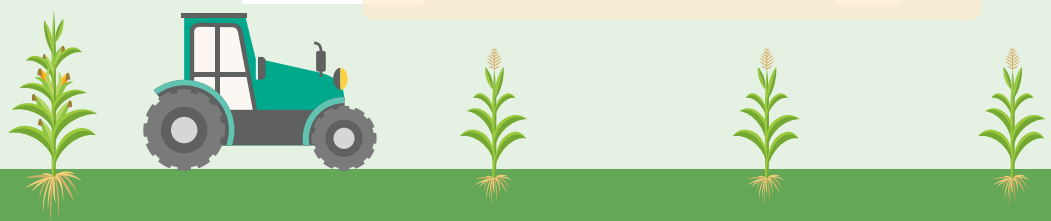

٨٥٪ من استهلاك الغذاء في ٢٠١٥ كان منتجا محليا . . .

. . . وبذلك يشكل الغذاء **٨٪** فقط من التجارة العالمية

أكبر منتجي البن

أكبر مستهلكي البن

الفجوة

علي أليتشي

الطبقة الوسطى بالولايات المتحدة آخذة في الانكماش مع صعود الأسر إلى شرائح الدخل الأعلى أو هبوطها إلى شرائح الدخل الأدنى

تشهد الولايات المتحدة انكماشا مستمرا في الطبقة المتوسطة — أي الأسر التي يبلغ دخلها الحقيقي قبل الضريبة ٥٠٪ إلى ١٥٠٪ من الوسيط الوطني. فقد تراجع عدد الأسر متوسطة الدخل بمقدار ١١ نقطة مئوية (من ٥٨٪ إلى ٤٧٪) من مجموع الأسر الأمريكية خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و٢٠١٤. وبعبارة أخرى، حدث استقطاب أو فجوة في توزيع الدخل الأمريكي، نظرا لأن الأسر متوسطة الدخل أصبحت أكثر ثراء أو أكثر فقرا (راجع الرسم البياني ١).

وخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠، كان هذا الاستقطاب جيدا في الجزء الأكبر منه لأن عدد الأسر التي صعدت إلى فئات الدخل الأعلى (التي يتجاوز دخلها الحقيقي، أي بعد التضخم، ١٥٠٪ من الوسيط) فاق عدد الأسر التي تراجع دخلها الحقيقي إلى أقل من ٥٠٪ من الوسيط. غير أن الوضع اختلف منذ عام ٢٠٠٠. فالأسر متوسطة الدخل التي هبطت إلى فئات الدخل الأدنى فاق عددها مثيلاتها التي صعدت إلى فئات الدخل الأعلى.

وهبوط الأسر إلى فئات الدخل الأدنى يؤثر عليها بالسلب، لا سيما في الوقت الذي يكون فيه متوسط الدخول الحقيقية ثابتا لفترة طويلة. وأدت هذه الفجوة إلى انهيار الاقتصاد في الآونة الأخيرة بسبب إعاقة الاستهلاك — وهو المحرك الأساسي للنمو الأمريكي. وتراجع الاستهلاك في الاقتصاد الأكبر على مستوى العالم يضر أيضا بشركائه التجاريين، وبالعديد من البلدان الأخرى المرتبطة بشكل غير مباشر بالاقتصاد الأمريكي من خلال السلاسل الإنتاجية والمالية العالمية.

اتجاهات الطبقة المتوسطة

يحتاج الاقتصاد القوي إلى استهلاك واستثمار قويين للعمل بكفاءة وفعالية. والأسر منخفضة الدخل لديها قدرة محدودة على الاستهلاك ولا تدخر إلا القليل. والأسر مرتفعة الدخل تدخر الكثير، ولكنها تستهلك القليل جدا بالنسبة لدخولها. أما الأسر متوسطة الدخل، فتحقق التوازن الملائم بين الاستهلاك والادخار في المجتمع. وفي الولايات المتحدة، لا تمثل الطبقة المتوسطة النسبة الأكبر من الاستهلاك في الاقتصاد فحسب، بل إنها تشكل أيضا الجزء الأكبر من رأس المال البشري وتمتلك الجزء الأكبر من رأس المال المادي، كالمنازل والسيارات. لذلك يؤثر انكماش الطبقة المتوسطة تأثيرا سلبيا على الاقتصاد.

ويعكس التحول بمقدار ١١ نقطة مئوية في حجم الطبقة المتوسطة كنسبة من مجموع الأسر الأمريكية منذ ١٩٧٠ تقدما اقتصاديا في جزء منه، فنصف هذه الأسر تقريبا صعدت إلى فئات توزيع الدخل العليا، بينما هبط النصف الآخر الفئات الأدنى. ولكن الاتجاه طويل الأجل يعكس تدهورا اقتصاديا منذ بداية القرن. فبينما صعدت معظم الأسر متوسطة الدخل من الفئات المتوسطة إلى

الرسم البياني ١

الفجوة

بدأت نسبة الأسر متوسطة الدخل في الولايات المتحدة في الانكماش منذ ١٩٧٠.

(التغير في نسب طبقات الدخل، ٪ من الأسر)

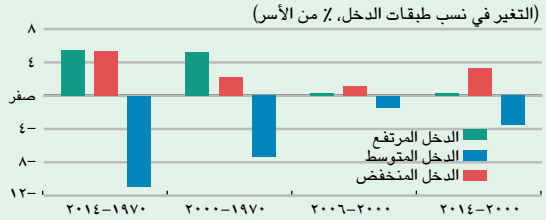

المصدر: المسح السكاني الحالي الصادر عن مكتب التعداد الأمريكي.
ملحوظة: الأسر متوسطة الدخل هي الأسر التي يبلغ دخلها السنوي بعد تعديله لمراعاة حجم الأسرة ٥٠٪ إلى ١٥٠٪ من وسيط الدخل القومي. وتقع الأسر مرتفعة الدخل أعلى هذا النطاق، بينما تقع الأسر منخفضة الدخل دون هذا النطاق.

الفئات الأعلى خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠، نجد أنه اعتبارا من عام ٢٠٠٠ تجاوزت نسبة الأسر التي صعدت إلى فئات الدخل العليا ٠,٢٥٪، وهبطت في المقابل نسبة كبيرة بلغت ٣,٢٥٪ من الأسر من الفئة متوسطة الدخل إلى الفئة منخفضة الدخل.

ويمثل النصيب من الدخل مؤشرا بديلا للوزن النسبي لإحدى مجموعات الدخل في الاقتصاد. لذا ففي الوقت الذي تختفي فيه الطبقة المتوسطة، يتضاءل نصيبها من مجموع الدخل القومي. فقد تراجع نصيب الأسر المتوسطة من الدخل من حوالي ٤٧٪ من مجموع الدخل الأمريكي في عام ١٩٧٠ إلى ٣٥٪ تقريبا في عام ٢٠١٤. وهذا الانخفاض في دخل الأسر متوسطة الدخل يساوي الزيادة في نصيب الأسر مرتفعة الدخل. وفي الوقت الحالي، ظل نصيب الأسر منخفضة الدخل ثابتا طوال هذه الفترة — حيث يبلغ حوالي ٥٪ من مجموع الدخل القومي. وقد ساهم في هذه الاتجاهات أيضا انخفاض نمو الدخل — الناتج جزئيا عن التعافي الطويل من الأزمة المالية العالمية، وعن عدم قيام الناس بتغيير وظائفها (دراسة Danninger, 2016).

عدم المساواة والاستقطاب

بالرغم من أن تنامي عدم المساواة في الدخل كان موضوع دراسات مكثفة من جانب خبراء الاقتصاد، لم تلق مسألة استقطاب الدخل نفس الاهتمام. ويقيس استقطاب الدخل الانتقال من وسط توزيع الدخل إلى الأطراف. أما عدم المساواة في الدخل، فيقيس المسافة بين الدخول في طرفي التوزيع — أي المسافة بين مجموعتي الدخل المنخفض والمرتفع.

وعادة ما يتم قياس عدم المساواة في الدخل باستخدام معامل جيني الذي يقيس التشتت الإحصائي في توزيع الدخل الأسري. ويوجد مؤشر مماثل تم استحداثه لقياس استقطاب الدخل، وإن كان أقل شهرة مقارنة بمعامل جيني. ويقيس هذا المؤشر الوزن النسبي للأسر التي تقترب دخولها من طرفي (قطبي) التوزيع. ويتراوح مؤشر الاستقطاب من صفر إلى واحد. ويساوي صفرا عندما يتساوى الدخل بين جميع الأسر. ويرتفع كلما اقتربت دخول عدد أكبر من الأسر من طرفي توزيع الدخل، ويصل إلى ١ عندما لا يكون لبعض الأسر أي دخل على الإطلاق ويكون للأسر الأخرى نفس الدخل (غير الصفري). ويوضح الشكل البياني ٢ أن الاستقطاب كان أسرع نموا من عدم المساواة منذ ١٩٧٠ على أساس المقارنة بين مؤشر جيني ومؤشر الاستقطاب. كذلك فبينما ظل معامل جيني ثابتا تقريبا منذ

الرسم البياني ٢

استقطاب سريع

بالرغم من أن نمو عدم المساواة ظل ثابتا منذ فترة طويلة، تستمر زيادة استقطاب الدخل في الولايات المتحدة.

(قيمة معامل جيني ومؤشر الاستقطاب)

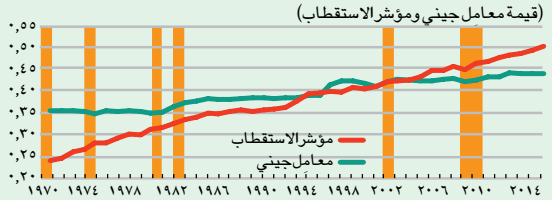

المصادر: المسح السكاني الحالي الصادر عن مكتب التعداد الحالي؛ وحسابات المؤلف.
ملحوظة: معامل جيني هو مقياس لعدم المساواة في الدخل. وعندما يساوي المعامل صفرا، يعني ذلك أن كل أسرة لها نفس الدخل، وعندما يساوي ١، فيعني ذلك أن أسرة واحدة تستحوذ على الدخل كله. ويقيس مؤشر الاستقطاب انتقال الدخل من الشريحة المتوسطة إلى الشريحة الأدنى والأعلى. وعندما يساوي المؤشر صفرا، يعني ذلك أن جميع الأسر لها نفس الدخل، ويبلغ هذا المؤشر ١ عندما لا يكون لبعض الأسر أي دخل على الإطلاق ويكون للأسر الأخرى نفس الدخل (غير الصفري). وتعدل بيانات الدخل لمراعاة حجم الأسر. وتمثل المناطق المظللة حالات الركود.

عام ٢٠٠٠، استمر مؤشر الاستقطاب في الارتفاع، مما يشير إلى أن انحسار الطبقة المتوسطة في السنوات الأخيرة قد يكون أكثر إثارة للقلق اجتماعيا واقتصاديا من عدم المساواة.

انحسار واسع النطاق

نُعرّف الطبقة المتوسطة بأنها الأسر التي يبلغ دخلها ٥٠٪ إلى ١٥٠٪ من وسيط الدخل الحقيقي، ولكن لا توجد تعاريف متفق عليها بشأن ماهية الطبقة المتوسطة. وتشير أبحاثنا إلى انحسار الطبقة المتوسطة وفق افتراضات معقولة بديلة بشأن النطاق الأعلى والنطاق الأدنى حول الدخل الوسيط المستخدمين في تعريف الدخل المتوسط — أي بين ٦٠٪ و٢٢٥٪ أو بين ٧٥٪ و١٢٥٪ من الدخل الوسيط على سبيل المثال.

واستخدمنا تعريفا نسبيا للطبقة المتوسطة يقوم على مقارنة دخول الأسر كل عام بوسيط الدخل لهذا العام. ويمكن أن يستخدم تعريف آخر الحد الأدنى للرواتب بالقيمة الدولارية المطلقة الذي لا يمثل بالضرورة وسيط الدخل. وتوصلنا إلى اتجاهات انحسار مماثلة عند استخدام المستويات المطلقة.

كذلك فعند استبعاد الأسر التي تمثل أعلى ١٪ من توزيع الدخل وقياس الاستقطاب حسب السن والعرق والمستوى التعليمي، نتوصل إلى نتائج مماثلة: زاد استقطاب الدخل زيادة كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية. والاستثناء الوحيد هو الأسر التي تعولها النساء؛ حيث انخفض الاستقطاب إلى حد ما منذ عام ١٩٧٠، رغم أنه في السنوات الأخيرة شهدت الأسر التي تعولها النساء زيادة في استقطاب الدخل أيضا.

معاناة الاقتصاد

عندما تتحرك الأسر نحو الطرف الأدنى من توزيع الدخل، على نحو ما يحدث مؤخرا، قد تكون هناك تداعيات اجتماعية وسياسية سلبية. والبعض قد يرى هذا الهبوط غير عادل، وعادة ما يكون لديهم مبرراتهم.

وقد يكون للاستقطاب تداعيات مهمة بالنسبة للاقتصاد ككل أيضا. فمنذ عام ١٩٩٨، كان الجزء الأكبر من الاستقطاب عبارة عن هبوط الأسر متوسطة الدخل إلى فئات الدخل المنخفض. وبالنسبة للاقتصاد ككل، أدى هذا الهبوط إلى تراجع الدخول وانخفاض الاستهلاك. وتشير التقديرات إلى أن الاستقطاب أدى إلى حوالي

الشكل البياني ٣

سنة ضائعة

التأثير المشترك لاستقطاب الدخل وانخفاض الاستجابة للزيادة في الدخل نتج عنه تراجع في مجموع نمو الاستهلاك الأمريكي بما يعادل عام كامل منذ ١٩٩٩.

(الاستهلاك الضائع، بالنقاط المئوية)

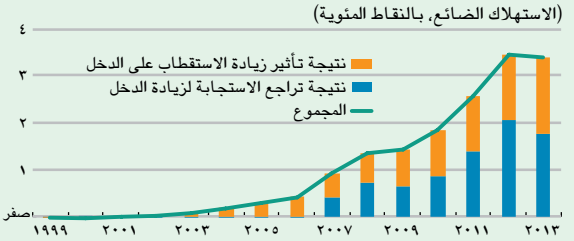

المصادر: دراسة بعنوان Panel Study of Income Dynamics صادرة عن جامعة ميتشيغان؛ وحسابات المؤلف.

الرسم البياني ٤

استقطاب

الطبقة المتوسطة آخذة في الانكماش في الاقتصادات المتقدمة مثلها مثل الولايات المتحدة.

(٪ من السكان الذين يبلغ دخلهم ٧٥٪ إلى ١٥٠٪ من الوسيط)

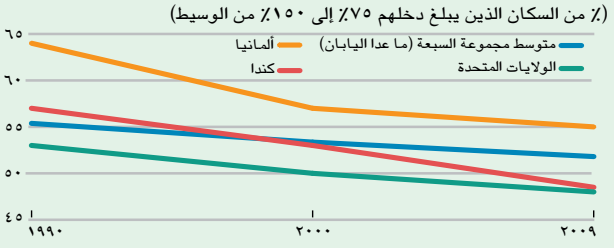

المصدر: دراسة Bigot and others (2012).

ملحوظة: مجموعة السبعة يقصد بها مجموعة الاقتصادات المتقدمة السبعة التي تشمل كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتستبعد اليابان من بيانات مجموعة السبعة الإجمالية.

نصف عام من النمو الاستهلاكي الضائع بين ١٩٩٩ و٢٠١٣ — أي خسارة تراكمية بمقدار ١,٧٥ نقطة مئوية خلال الفترة. (راجع الرسم البياني ٣).

ويزداد الأمر سوءا، حيث تشير الشواهد الأخيرة إلى أن زيادة أجور جميع الأسر بالتساوي لن تؤدي إلى ارتفاع حجم الاستهلاك بالقدر الذي كان لينتج عن نفس هذه الزيادة في فترة ليست ببعيدة — ويعني ذلك بلغة خبراء الاقتصاد تراجع الميل الحدي للاستهلاك رغم تنبؤات خبراء الاقتصاد بزيادته مع ارتفاع عدد الأسر منخفضة الدخل. وأدى ذلك إلى مزيد من الضغوط الخافضة للاستهلاك. إذ تشير التقديرات إلى مجموع الاستهلاك الضائع بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٣ بسبب تراجع استجابة الاستهلاك لزيادة الدخل بحوالي ١,٧٥ نقطة مئوية — أو ما يعادل نصف سنة آخر من النمو الاستهلاكي الضائع.

ولا يمكننا سوى وضع افتراضات بشأن أسباب زيادة الاستقطاب وتداعياته المقلقة بالنسبة للاقتصاد ككل. فقد يعزى جزء من هذا الاستقطاب إلى سياسات الضرائب أو الهجرة. وقد يكون للتقدم التكنولوجي وتراجع دور النقابات العمالية تأثير في هذا الصدد أيضا، إلى جانب حالات الركود. وينبغي إجراء مزيد من الأبحاث لدراسة هذه التفاسير المحتملة وغيرها.

وسيساعد فهم أسباب الاستقطاب السلطات على استحداث سياسات لقطع هذا الاتجاه النمطي، وضمان تحسن الظروف المعيشية لأغلبية الشعب بمرور الوقت، والتصدي للتداعيات الاجتماعية والسياسية للاستقطاب نحو الطرف الأدنى في توزيع الدخل.

ظاهرة عالمية

بالرغم من أن تركيز هذا المقال ينصب على استقطاب الدخل في الولايات المتحدة، يبدو أن هذه الفجوة تظهر في بلدان أخرى أيضا (راجع الرسم البياني ٤). ففي كندا وألمانيا على سبيل المثال، يبدو الاستقطاب أشد حدة منه في الولايات المتحدة خلال العقود الأخيرة، بينما يبدو أكثر تباطؤا أو تراجعا في فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة (راجع دراسة Bigot and others, 2012).

ولا تتوافر عن اقتصادات الأسواق الصاعدة سوى بيانات ضئيلة في هذا الشأن، ولكن البنك الدولي يحسب بانتظام مؤشر الاستقطاب لبلدان عديدة، وتشهد جميعها بوجه عام اتساعا في الفجوة بمرور الوقت. فعلى سبيل المثال، توصل تقرير IMF (2006)، باستخدام بيانات البنك الدولي، إلى أن مجموعة من تسعة بلدان آسيوية شهدت جميعها باستثناء بلد واحد زيادة في الاستقطاب خلال الفترة من منتصف تسعينات القرن الماضي إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وكانت زيادة الاستقطاب أكبر ما يكون في الصين وأقل ما يكون في سري لانكا. وكانت تايلند هي البلد الوحيد الذي شهد تراجعا في الاستقطاب خلال هذه الفترة.

يبدو أن الفجوة تظهر في بلدان اخرى أيضا

وقد قمنا بدراسة بيانات الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١٤. ولكن تشير بيانات الدخل الصادرة مؤخرا إلى أن عام ٢٠١٥ شهد ارتفاعا هائلا واسع النطاق في نمو وسيط دخل الأسر بنسبة ٥,٢٥٪ وتراجعا في معدل الفقر. غير أن استمرار هذا الأداء القوي في عام ٢٠١٦ أمر مستبعد. أولا، كان جزء كبير من هذا الارتفاع في الدخل غير المكتسب، وهو ما يعود جزئيا إلى ارتفاع الدعم المباشر وغير المباشر بموجب قانون الرعاية الصحية الميسرة الذي ساهم في زيادة توافر التأمين الصحي. ونتج عن هذه السياسات ارتفاع حاد غير متكرر في نمو الدخل لا يمكن استمراره دون تعديل السياسات. وثانيا، شهد عام ٢٠١٥ توفير عدد كبير من فرص العمل الجديدة. ومع اقتراب الاقتصاد الأمريكي من مستوى الطاقة الإنتاجية الكاملة، يُتوقع أن تتراجع القدرة على إيجاد الوظائف. وقد تراجع بالفعل عدد فرص العمل الجديدة بالقطاع الرسمي تراجعا كبيرا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ عنه خلال عام ٢٠١٥، كما انخفض أيضا متوسط النمو الحقيقي في الأجور. ■

علي أليتشي يشغل وظيفة اقتصادي أول في إدارة نصف الكرة الغربي بصندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل رقم *16/121* صادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦ بعنوان *"Income Polarization in the United States," by Ali Alichi, Kory Kantenga, and Juan Solé.*

المراجع:

Bigot, Régis, Patricia Croutte, Jörg Muller, and Guillaume Osier, 2012, "The Middle Classes in Europe: Evidence from the LIS Data," LIS Working Paper Series 580 (Luxembourg Income Study).

Danninger, Stephan, 2016, "What's Up with U.S. Wage Growth and Job Mobility?" IMF Working Paper 16/122 (Washington: International Monetary Fund).

International Monetary Fund (IMF), 2006, "Rising Inequality and Polarization in Asia," in Regional Economic Outlook, Asia and Pacific *(Washington, September).*

التنازل عن الجودة

رجل يرعى مزارع الكروم في بيردريل بمدينة ميندوزا، الأرجنتين.

ناتالي شين ولوسيانا جوفينال

انهارت التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وتراجعت بنسبة ٣٠٪ بالقيمة الاسمية بين الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ والربع الثاني من عام ٢٠٠٩. وحتى بعد استبعاد تأثير التضخم، كان التراجع كبيرا حيث وصل إلى ١٨٪.

ووفقا لمقياس آخر، وهو نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي، كان التراجع حادا بالمثل. ويرجع ذلك إلى أن الأزمة أثرت تأثيرا حادا على التجارة في السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الاستثمارية التي تمثل نسبة كبيرة من التجارة العالمية ونسبة صغيرة من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

ولكن يبدو أن قيام المستهلكين بخفض مشترياتهم لم يكن السبب الوحيد وراء تراجع قيمة الواردات والصادرات العالمية. فبالتركيز على صادرات الأرجنتين من النبيذ، نعرض شواهد على تراجع القيمة الاسمية (قبل التضخم) للتجارة العالمية بسبب شراء المستهلكين لسلع أقل سعرا وأقل جودة بدلا من المنتجات الأعلى سعرا والأعلى جودة.

تداعيات الركود

عندما يتراجع الدخل يقل استهلاك الأسر، مثلما يحدث عادة خلال الأزمات أو حالات الركود. ونظرا لأن بعض استهلاك الأسر يتم استيراده من الخارج، يتراجع كذلك الطلب على المنتجات الأجنبية — أي على الواردات. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن ترشيد الاستهلاك قد لا يؤثر على حجم استهلاك الأسر فحسب، بل على أنواع السلع التي يشترونها أيضا. وتحديدا، نظرا لأن استهلاك السلع الأعلى جودة أكثر تأثرا عموما بالتغيرات في الدخل مقارنة بالبنود الأقل جودة، فإن الانخفاض المفاجئ في الدخل (أي صدمة معاكسة في الدخل بلغة خبراء الاقتصاد) قد يؤدي إلى «التنازل عن القيمة»، أي أن الأسر في البلدان التي تشهد أزمات لا تكتفي بخفض كمية السلع التي يستهلكونها، بل تتنازل عن الجودة أيضا. ومن المفترض أن يؤدي ذلك بالتالي إلى انكماش أكثر حدة في الواردات الأعلى جودة منه في الواردات الأقل جودة. وننظر هنا فيما إذا كانت الأزمة المالية العالمية قد أدت إلى التنازل عن السلع التجارية ذات الجودة. وهذا هو ما حدث في حالة النبيذ المصنوع في الأرجنتين.

ومن الصعب قياس الجودة نظرا لعدم وجود مؤشر موحد قابل للمقارنة بين مختلف أنواع السلع. ولكننا توصلنا إلى وسيلة للتغلب على هذا العائق من خلال التركيز على صناعة النبيذ فقط حيث تقوم مجموعة معروفة من الخبراء بتقييم جودة المنتجات بصفة منتظمة. ونعتمد على هذا التقييم كمقياس جاهز للجودة ونمزج بينه وبين مجموعة من البيانات التي تخص منتجي الأرجنتين تتضمن معلومات عن الشركات وقيمة وحجم صادرات فرادى أنواع النبيذ موزعة حسب بلدان المقصد. وتوصلنا إلى وجود شواهد قوية على التنازل عن السلع ذات الجودة. كذلك تشير نتائجنا إلى أن التغير في جودة الصادرات يمكن أن يفسر ما يصل إلى ٩ نقاط مئوية من التراجع في قيمة التجارة في النبيذ الأرجنتيني خلال فترة الأزمة.

صادرات النبيذ الأرجنتيني تشير إلى تحول المستهلكين إلى السلع الأقل جودة عقب الأزمة المالية العالمية

أداء مبهر

منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، شهدت صناعة النبيذ الأرجنتيني نموا مبهرا. وبحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أصبحت الأرجنتين خامس أكبر منتج للنبيذ وثامن أكبر مصدر للنبيذ على مستوى العالم. ولأغراض هذا

التحليل نستخدم بيانات الجمارك الأرجنتينية، حيث نجمع عن كل سلعة اسم الشركة المصدرة وبلد المقصد وتاريخ الشحن والقيمة (بالدولار الأمريكي) وحجم النبيذ المصدر (باللتر). ومجموعة البيانات كبيرة للغاية، نظرا لأننا نجمع عن كل نوع من أنواع النبيذ المصدر، الاسم (الاسم التجاري) ونوع العنب المستخدم (شاردونيه أو مالبيك)، ونوعه (أبيض أو أحمر أو وردي) وسنة الصنع. ولتقييم جودة فرادى أنواع النبيذ، نستخدم تقييمات مستمدة من مصدرين متخصصين معروفين، وهما مجلة «واين سبكتاتور» (*Wine Spectator*) والناقد روبرت م. باركر جونيور. والمصدران يقيمان جودة مختلف أنواع النبيذ باستخدام مقياس من ٥٠ إلى ١٠٠، وكلما ارتفع التقييم ارتفعت الجودة (راجع الجدول).

ونحدد تاريخ فترة انهيار التجارة من خلال مقارنة قيمة مجموع صادرات الأرجنتين وقيمة صادراتها من النبيذ من شهر لآخر (بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي، أو قبل استبعاد تأثير التضخم). وتراجعت الصادرات الإجمالية وصادرات النبيذ من مستوى الذروة الذي بلغته في سبتمبر ٢٠٠٨ حتى يناير ٢٠٠٩، ثم بدأت في التعافي ببطء حتى نهاية ٢٠٠٩. وقد حددنا تاريخ بداية الأزمة في أكتوبر ٢٠٠٨ ونهايتها بعد مرور عام في سبتمبر ٢٠٠٩ (راجع الرسم البياني).

التنازل عن الجودة مدفوعا في الأساس بالتراجع في الطلب الكلي نتيجة الأزمة.

ثم ننظر لاحقا فيما إذا كانت الصادرات الأعلى جودة أكثر تراجعا خلال الأزمة مقارنة بالصادرات الأقل جودة. وتوصلنا إلى أن صادرات النبيذ الأعلى جودة شهدت نموا أسرع خلال فترة ما قبل الأزمة مقارنة بصادرات المنتجات الأقل جودة، ولكن انعكس مسار هذا الاتجاه خلال الأزمة عندما تراجعت صادرات السلع الأعلى جودة تراجعا أكثر حدة مقارنة بصادرات النبيذ الأقل جودة. وفي المتوسط، فإن كل زيادة في مقياس الجودة بمقدار وحدة واحدة يقابلها تراجع بمقدار نقطتين مئويتين في نمو الصادرات خلال فترة الهبوط. كذلك توصلنا أيضا إلى أن انهيار القيمة الاسمية لصادرات النبيذ الأعلى جودة مدفوعا في الأساس بانخفاض الكميات المشحونة وليس بانخفاض الأسعار — مما يشير إلى أن الأزمة المالية وقع تأثيرها الأكبر على الاقتصاد الحقيقي. ونراعي في التحليل جميع أنواع الصدمات التي يمكن أن تؤثر على عرض النبيذ والطلب عليه، بدءا من الأوضاع الاقتصادية ككل التي يواجهها جميع مصدري النبيذ وانتهاء بالمشكلات التي تواجهها فرادى الشركات (مثل الإنتاجية وقيود الائتمان). ونراعي أيضا العوامل ذات الخصوصية القطرية في بلدان المقصد، مثل إجمالي الناتج المحلي وتدابير الحمائية وأسعار الصرف الثنائية.

تقييمات الخبراء

اثنان من أبرز خبراء تقييم جودة النبيذ، وهما مجلة *Wine Spectator* وروبرت م. باركر جونيور، يصنفان النبيذ وفق مقياس من ٥٠ إلى ١٠٠.

واين سبكتاتور		روبرت م. باركر	
٩٥–١٠٠	ممتاز	٩٦–١٠٠	استثنائي
٩٠–٩٤	فائق الجودة	٩٠–٩٥	فائق الجودة
٨٥–٨٩	جيد جدا	٨٠–٨٩	فوق المتوسط/جيد جدا
٨٠–٨٤	جيد	٧٠–٧٩	متوسط
٧٥–٧٩	عادي	٦٠–٦٩	دون المتوسط
٥٠–٧٤	لم يوص به	٥٠–٥٩	غير مقبول

المصدر: IMF, 2016.

تعطل النمو

ارتفع مجموع صادرات الأرجنتين وصادرات النبيذ ارتفاعا حادا بدءا من أوائل تسعينات القرن الماضي وحتى أواخر عام ٢٠٠٨. وبدأت في التعافي لاحقا في عام ٢٠٠٩.

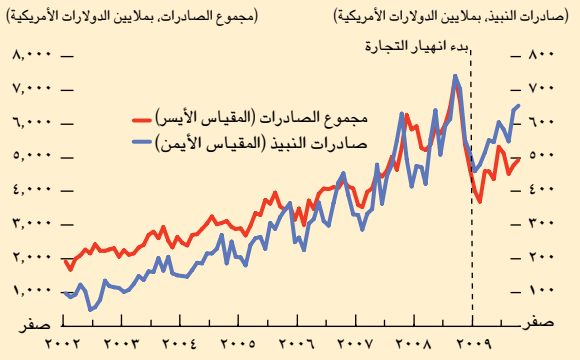

المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ ودراسة Nosis.

وتوجد تفاسير متنوعة لهذا الانخفاض الأكثر حدة في الصادرات الأعلى جودة. أولا، توصلنا إلى أن التنازل عن الجودة مدفوعا في الأساس بالتراجع في الطلب الكلي نتيجة الأزمة. وكانت صادرات النبيذ الأرجنتيني الأعلى جودة أكثر انخفاضا في بلدان المقصد الأكثر تأثرا بالأزمة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وثانيا، توصلنا إلى شواهد على أن التنازل عن الجودة كان أكثر حدة في بلدان مثل فرنسا وإيطاليا حيث تستطيع الأسر إحلال النبيذ المنتج محليا محل المنتجات المستوردة. ووجدنا أيضا أن التنازل عن الجودة كان أكثر حدة بالنسبة لصادرات الشركات الأصغر حجما، التي عادة ما تكون شركات إنتاج متخصصة في النبيذ الأعلى جودة وتكون أكثر تأثرا بانخفاض دخل الأسر.

وأخيرا توصلنا إلى أن التعافي في نمو الصادرات في مرحلة ما بعد الأزمة كان أكبر في حالة النبيذ الأعلى جودة بمجرد بدء تعافي الاقتصاد العالمي من الركود. ويشير ذلك إلى أن تأثير الأزمة على التجارة كان مجرد تأثير وقتي.

سيناريوهات بديلة

لتقييم مدى تأثير الجودة على نمط صادرات النبيذ، نحلل أداء صادرات النبيذ الأرجنتيني خلال الأزمة وفق سيناريوهين مختلفين. ونفترض وفقا للسيناريو الأول ارتفاع جودة جميع صادرات النبيذ خلال الأزمة إلى أعلى مستوى في مجموعة البيانات المستخدمة (أي ٩٦). ووفقا للسيناريو الثاني، نفترض النقيض وهو تراجع جميع تقييمات النبيذ إلى أقل مستويات الجودة في العينة (٦٨). وهذان السيناريوهان المغايران للواقع يعكسان الحد الأعلى والحد الأدنى للأداء الافتراضي للتجارة خلال الأزمة نتيجة التغيرات في جودة الصادرات.

وقمنا بحساب القيم المتوقعة لنمو صادرات كل نوع من أنواع النبيذ تم شحنه لكل من بلدان المقصد وقارناها بالقيم المتوقعة المحسوبة وفق كل من السناريوهين. ووفقا للسيناريو الأول الذي يفترض ارتفاع جودة جميع أنواع النبيذ إلى ٩٦، تشير تقديراتنا إلى أن مجموع صادرات الأرجنتين كان لينخفض بنسبة ٣٨,٩٤٪، أي بما يزيد بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية على قيمة الانخفاض الفعلي بنسبة ٣٦,٥٣٪. وفي المقابل، نجد في السيناريو الثاني أن الصادرات كانت لتنخفض بنسبة أقل كثيرا — ٣٠٪. وبالتالي يتوقع السيناريوهان العكسيان اختلافا في أداء الصادرات بمقدار ٩ نقاط مئوية تقريبا،

وهي نسبة ليست بالقليلة. ويتضح من ذلك أن الاختلاف في أداء التصدير بين البلدان المتخصصة في السلع عالية الجودة والبلدان المتخصصة في السلع منخفضة الجودة قد يكون كبيرا.

ورغم أننا توصلنا إلى شواهد على التنازل عن الجودة باستخدام بيانات السلع التجارية لفرادى الشركات، ينطوي التحليل على عدد من أوجه القصور مثله مثل أي دراسات تجريبية أخرى. أولا، نظرا لأننا نركز فقط على صادرات النبيذ الأرجنتيني، فإننا تحليلنا لا يراعي إمكانية تحول المستهلكين في البلدان المتأثرة بالأزمة من النبيذ المعتق الأعلى سعرا إلى النبيذ الأرجنتيني الأقل سعرا، وهو الأمر الذي كان من الممكن أن يحول في نهاية المطاف دون تراجع الصادرات الأرجنتينية بدرجة أكبر.

وثانيا، نظرا لأن تحليلنا يركز على قطاع محدد في بلد واحد، لا يمكننا التأكد من أن النتائج التي توصلنا إليها يمكن تعميمها على نطاق أوسع. ولكن توجد بعض الدراسات التي توصلت إلى نتائج مماثلة لنتائجنا باستخدام مجموعات بيانات ومنهجيات مختلفة (مثل دراسة Bems and di Giovanni، وشيكة الإصدار، ودراسة Burstein, Eichenbaum, and Rebelo, 2005). ويتضح من ذلك أن نتائجنا قد تنطبق على الأرجح على صناعات وبلدان أخرى، ويمكن في هذه الحالة الخروج من دراستنا بعدد من الانعكاسات الاقتصادية الكلية المبدئية.

أولا، يتضح من تحليلنا أن تكوين التجارة يؤثر على كيفية استجابة التدفقات التجارية لفترات الهبوط الاقتصادي، وهو بذلك يساعد صناع السياسات وخبراء الاقتصاد على فهم الأداء المحتمل لصادرات مختلف البلدان خلال فترات الركود. وتحديدا، نظرا لأن البلدان الأغنى عادة ما تنتج منتجات أعلى جودة، يمكن أن تؤثر فترات الركود تأثيرا حادا على صادرات هذه البلدان (تشير دراسة Berthou and Emlinger, 2010 إلى أن البلدان المتخصصة في السلع الأعلى جودة تشهد خسائر تجارية أكبر خلال فترات الاضطرابات العالمية). ثانيا، فاق تأثير الأزمة على حجم شحنات النبيذ تأثيرها على أسعار السلع التجارية، مما يشير إلى التأثير الضخم للأزمات المالية على الاقتصاد الحقيقي. وأخيرا، ينطوي بحثنا على انعكاسات بالنسبة لفهم الآثار التوزيعية للأزمات: فالتنازل عن الجودة بسبب صدمات الدخل السلبي قد يؤدي إلى تقويض رفاه المستهلكين. وتحديدا، إذا كان العملاء يميلون إلى التنوع وإلى الجودة أيضا، يؤدي تراجع جودة المنتجات المستهلكة إلى تراجع الرفاه. ■

ناتالي شين أستاذ اقتصاد مساعد في جامعة واروبك وأستاذ زائر في معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات. ولوسيانا جوفينال اقتصادي بمعهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل أعدها المؤلفان بعنوان: *IMF Working Paper, No. 16/30, "Quality and the Great Trade Collapse".*

المراجع:

Bems, Rudolfs, and Julian di Giovanni, forthcoming, "Income-Induced Expenditure Switching," American Economic Review.

Berthou, Antoine, and Charlotte Emlinger, 2010, "Crises and the Collapse of World Trade: The Shift to Lower Quality," CEPII Working Paper 2010–07 (Paris: Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales).

Burstein, Ariel, Martin Eichenbaum, and Sergio Rebelo, 2005, "Large Devaluations and the Real Exchange Rate," Journal of Political Economy, *Vol. 113, No. 4, pp. 742–84.*

السمع يمكن أن يخبرنا بأمور كثيرة عن العالم من حولنا

يمكنكم الاستماع إلى **ملفات البث الصوتي** من **صندوق النقد الدولي** التي تقدم نخبة من **ألمع العقول** في مجال **الاقتصاد والتنمية**

تجدونها على الموقع الإلكتروني **IMF.org** أو عبر التطبيق المفضل لديكم للبث الصوتي.

جبال من النقود

سويسرا تقاوم الاتجاه العالمي بالحفاظ على التقليد النقدي

ديفيد بيدرورا

قلما يتأخر السويسريون. ولكن سلسلة الأوراق النقدية الجديدة ظلت في طور الإعداد منذ عام ٢٠١٠. وأخيرا، يجري الآن إصدار أوراق الفرنك السويسري الجديدة، بدءا بفئة الخمسين فرنكا التي صدرت في مطلع هذا العام.

وتأتي هذه السلسلة الأخيرة في الوقت الذي يتزايد فيه الإقبال العالمي على أشكال الدفع البديلة، وتتم مراقبة النقد مراقبة دقيقة، وخاصة الأوراق من الفئات عالية القيمة، لمنع التزوير والجريمة.

غير أن التقاليد في سويسرا تتفوق على التيار السائد. فلا يزال النقد الوسيلة المفضلة للدفع ومن غير المرجح أن يخسر مركزه هذا في أي وقت قريب. بل إن البنكنوت المتداول ارتفع من قيمة اسميه قدرها ٤٠ مليار فرنك في عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٦٥ مليارا في عام ٢٠١٥.

الوجه الأمامي والخلفي لفئة الخمسين فرنك سويسري الجديدة

الوجه الأمامي لورقة الألف فرنك الحالية والتصميم المبدئي لورقة الخمسين فرنك الجديدة.

وفي هذا الصدد قال توماس جوردان، رئيس مجلس إدارة البنك الوطني السويسري، في أوائل هذا العام إنه «لم يأت ما يحل محل النقد حتى الآن رغم سرعة التطورات التكنولوجية في مجال المدفوعات؛ بل إن النقد لا يزال خيارا واسع الاستخدام في سويسرا حيث يحظى بقبول كبير.»

ويؤكد بنك التسويات الدولية هذا الاتجاه العام في دراسة صدرت مؤخرا. فنسبة الدفع ببطاقات الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي في سويسرا لا تتجاوز ١٠٪، مقارنة بنسبة ٢٥٪ في السويد و ٣٤٪ في المملكة المتحدة.

ألف سبب

وهناك بلدان أخرى تسحب الأوراق النقدية عالية القيمة من التداول، مثل فئة العشرة آلاف دولار سنغافوري وفئة الخمسمائة يورو، وسط مخاوف من تمويل الجريمة والتحايل الضريبي. ولكن جوردان يقول: «نحن لا نفكر في سحب فئة الألف فرنك؛ فهي أداة دفع واسعة الاستخدام في سويسرا.» والواقع أن الإقبال الجماهيري على ورقة الألف فرنك الشهيرة — وهي الثانية عالميا من حيث ارتفاع القيمة، بعد ورقة العشرة آلاف دولار في سلطنة بروني — شهد ارتفاعا حادا عندما خُفضت أسعار الفائدة السويسرية إلى مستويات سالبة في ديسمبر ٢٠١٥. فطبقا للبنك الوطني السويسري، كان المتداول من فئة الألف فرانك ٤٥,٢ مليار فرانك سويسري في ديسمبر ٢٠١٥، صعودا من ٤٠,٥ مليار فرنك في العام السابق. وستتضمن السلسلة الجديدة ورقة من فئة ١٠٠٠ فرنك سويسري.

ولما كان الفرنك السويسري هو سادس أكثر العملات تداولا على مستوى العالم، فهو شديد التعرض لمخاطر التزوير. ومع ذلك، فهو من أكثر الأوراق النقدية أمانا في العالم.

لا يزال النقد وسيلة الدفع المفضلة.

ويقول البنك الوطني السويسري في تقريره السنوي لعام ٢٠١٥ إن ما تمت مصادرته من الأوراق النقدية المزورة لم يتجاوز ٢٤٠٠ ورقة، أو حوالي ٦ ورقات من كل مليون ورقة متداولة.

وحتى السويسريون لا يعرضون أنفسهم لأي مخاطرة ويعتمدون على التكنولوجيا الاستشرافية للحفاظ على تقاليدهم النقدية وأوراقهم النقدية عالية القيمة.

وتتضمن ورقة البنكنوت الجديدة من فئة ٥٠ فرنكا ١٥ خصيصة تأمينية لمنع التزوير. فإذا تمت إمالتها في ناحية معينة، تُظهر مخططا لجبال الألب السويسرية بألوان الطيف. كذلك يظهر من زاوية معينة أيضا الصليب السويسري الذي يبدو فيه انعكاس لصورة العلم الوطني.

وفي مواكبة لأحد الاتجاهات الدولية السائدة، تتضمن ورقة الفرنك السويسري الجديدة في داخلها مادة البوليمر محصورة بين طبقتين من الورق القطني. ومن المتوقع أن يدوم استخدام هذه الأوراق الجديدة ١٥ عاما على الأقل.

الفكر وراء التصميم

وقد يكون السويسريون في غير عجلة لتغيير طريقة استخدامهم للأوراق النقدية، ولكن القصة تختلف حين تتعلق بالتصميم. فقد تحولت السلسلة الجديدة من تصوير شخصيات سويسرية شهيرة إلى التعبير عن مفاهيم أقل مباشرة وأكثر تجريدية.

وتحت عنوان «أوجه سويسرا المتعددة»، تعرض كل ورقة مفهوما مختلفا من المنظور السويسري. وفي هذا الصدد يقول البنك المركزي إن «كل سمة يتم توصيلها من خلال حركة، وموقع سويسري، وعناصر تصويرية متنوعة».

فورقة الخمسين فرنكا، التي كانت تظهر عليها الفنانة صوفي تويبر–آرب المنتمية إلى المدرسة الدادائية في الفن (والمرأة الوحيدة في سلسلة الأوراق الثمانية القديمة)، أصبحت تستخدم الريح كفكرة أساسية ترمز إلى الخبرات الثرية التي تتمتع بها سويسرا، ممثلة في نبات الهندباء البري وكرة أرضية على الوجه الأمامي ومظلة شراعية تعبر جبال الألب على الوجه الخلفي. وستجسد الأوراق الأخرى مفاهيم الزمن والمياه والمادة واللغة.

كذلك تتسم الأوراق النقدية الجديدة بملمس خاص يساعد المعاقين بصريا على التمييز بين الفئات المختلفة.

ولم يتضح بعد التصميم النهائي للورقة النقدية القادمة في السلسلة — حيث من المقرر إصدار الورقة من فئة ٢٠ فرنكا في ٢٠١٧ — لكننا نستطيع القطع بأن سويسرا ستظل مختلفة في تناول بعض الأمور حتى تحافظ على تقاليدها المتبعة في جوانب أخرى. ■

ديفيد بيدروزا يعمل مسؤولا لشؤون التواصل في إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي.

صدمات المال العام

يجب على الحكومات تفهم وإدارة المخاطر المحيطة بالإنفاق والدين العام

مبان متضررة من الزلزال، مدينة كرايست تشيرش، نيوزيلندا

بنيديكت كليمنتس وخافيير ديبران وبرايان أولدن وأماندا صايغ

من المهام الرئيسية المنوطة بالحكومة في إدارة مواردها العامة أن تضع التنبؤات حول كيفية تطور الإيرادات والنفقات الحكومية وعجز المالية العامة ووضع الدين العام مع مرور الوقت. وإذا تسلح صناع بهذه المعلومات سيكون بوسعهم تحديد ما إذا كانت الحاجة تستدعي إدخال تعديلات في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

غير أن التجارب الأخيرة تشير إلى أن الموارد العامة كثيرا ما تتطور على نحو غير متوقع. فالأحداث المعاكسة غالبا ما تتسبب في ارتفاع عجز الموازنة وزيادة الدين العام أكثر من المتوقع. وبعبارة أخرى، فإن الموارد العامة قد تهددها «مخاطر المالية العامة» — وهي أحداث قد تتسبب في انحراف نتائج المالية العامة عن التوقعات أو التنبؤات. وقد تنشأ هذه المخاطر عن تطورات الاقتصاد الكلي غير المتوقعة (كتباطؤ النشاط الاقتصادي) أو تحقق «الالتزامات الاحتمالية» — وهي التزامات ناجمة عن حدث غير مؤكد. وقد تكون هذه الالتزامات إما التزامات صريحة لها طابع قانوني (مثل ضمانات القروض الحكومية للمزارعين عند فشل المحاصيل) أو التزامات ضمنية، لا يوجد نص في القانون على توقعات المواطنين بشأن مسؤولية الحكومة (مثل، إنقاذ البنوك بعد وقوع أزمة مالية).

ويمثل تحقيق فهم أعمق لمخاطر المالية العامة وكيفية إدارتها مطلبا جوهريا إذا ما رغبت البلدان المعنية في تجنب حدوث زيادات كبيرة وغير متوقعة في الدين العام تخرج سياسة المالية العامة عن مسارها.

مخاطر المالية العامة

لدراسة حجم وطبيعة مخاطر المالية العامة التي تعرضت لها البلدان، أجرى صندوق النقد الدولي مسحا شاملا (٢٠١٦)، لبحث «صدمات» المالية العامة — أي النقطة التي تصبح مخاطر المالية العامة عندها واقعا وتؤثر على الموارد العامة — على مستوى الدين الحكومي في ٨٠ بلدا على مدار ربع القرن الماضي. وقد أكدت نتائج المسح أن صدمات المالية العامة كبيرة ومتكررة، مع تعرض البلدان لصدمة معاكسة قدرها ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي مرة كل ١٢ سنة في المتوسط وحدث كبير — يكلفها أكثر من ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي — كل ١٨ سنة في المتوسط (انظر الرسم البياني). ونظرا لأن هذه الأرقام هي مجرد متوسطات فقد يختلف حجم ومدى تواتر هذه الأحداث اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر.

وهناك عدد من الأسباب وراء صدمات المالية العامة. وطالما كان أكثرها ضررا نوبات الهبوط الحادة في النمو الاقتصادي (صدمات الاقتصاد الكلي) وعمليات إنقاذ القطاع المالي، بمتوسط قدره ٩٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي لكل حدث. لكن المطالبات القانونية ضد الحكومة، وعمليات إنقاذ المؤسسات المتعثرة المملوكة للدولة، والمطالبات من الحكومات دون المركزية (مثل حكومات الأقاليم أو الولايات أو المدن) فرضت كذلك تكاليف كبيرة على المالية العامة بلغت في المتوسط حوالي ٨٪ و٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. ورغم أن تكلفة الكوارث الطبيعية تبلغ في المتوسط حوالي ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، فإن هذه الأحداث تتكرر أكثر وتأثيرها أكبر بكثير بالنسبة للبلدان المعرضة للكوارث. وفي بعض الحالات، كانت التكلفة على المالية العامة أكبر كثيرا، مثلما كان الحال بعد زلزال إقليم كانتربري في نيوزيلندا عام ٢٠١٠، الذي بلغت تكلفته حوالي ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، والتكاليف التي بلغت ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي بعد زلزال شرق اليابان الكبير في عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى الصدمات الاقتصادية الكلية، جاءت غالبية صدمات المالية العامة من الالتزامات الاحتمالية الضمنية وليست الصريحة.

ورغم تواتر وتكلفة مخاطر المالية العامة فهي غير مفهومة ولا يتم التعامل معها على النحو السليم. وعلى سبيل المثال، لا تُنشر الميزانيات

العمومية (التي تعرض تفاصيل الأصول والخصوم) إلا في رُبع البلدان تقريبا التي شملها المسح، وفي حالات كثيرة لا تكون مكتملة. وينشر عدد أقل قليلا من ثُلث هذه البلدان تقديرات كمية لتأثير مثل هذه التغييرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية — مثل سعر الصرف والتضخم — على الموارد العامة، وأقل قليلا من خُمس هذه البلدان ينشر بيانات الالتزامات الاحتمالية مع قياسات لحجمها.

الممارسات الفضلى

ينبغي أن تتوصل الحكومات إلى تفهم كامل لحجم المخاطر المحيطة بماليتها العامة ووضع استراتيجيات شاملة لإدارتها. وينطوي ذلك على القيام بعملية من أربع مراحل لتحديد المصادر المحتملة لمخاطر المالية العامة وتقييم تأثيرها المحتمل على الموارد العامة، وتقدير ما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراءات للحد من التعرض لهذه المخاطر على المالية العامة، واتخاذ القرارات بشأن إمكانية رصد التمويل اللازم في الموازنة لمواجهة المخاطر التي لا يمكن التخفيف من حدتها، وتحديد ما إذا كانت الحاجة تستدعي توفير هامش أمان أكبر (في هيئة تخفيض الدين العام) لاستيعاب المخاطر جزئيا أو كليا التي يتعذر رصد التمويل اللازم لها في الموازنة أو التخفيف من حدتها. ويمكن لهامش الأمان الأكبر أن يسمح للبلدان باستيعاب معظم الصدمات السلبية التي تتعرض لها الموارد العامة بدون زيادة الدين بدرجة تتجاوز المستويات المرغوبة.

تحديد مخاطر المالية العامة وقياس حجمها: وهذا ينطوي على تحديد رقم لحجمها، وحيثما أمكن، تقدير احتمالات حدوثها. فعلى سبيل المثال، تستخدم شيلي وكولومبيا وبيرو نماذج محاكاة لوضع تقديرات للالتزامات الاحتمالية المصحوبة بضمانات تحقيق الحد الأدنى من الإيرادات للمقاولين من القطاع الخاص في إطار ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتضع السويد تقديرات لضمانات الأسعار على أساس بيانات السوق وتسعير عقود الخيار، وعلى أساس نماذج المحاكاة. وعندما يتعذر تماما تحديد حجم المخاطر، يمكن تصنيفها إلى فئات (محتملة، وممكنة، ومستبعدة، على سبيل المثال) استنادا إلى أحكام تقديرية بشأن احتمالية حدوثها.

التخفيف من مخاطر المالية العامة: يشير تنوع مجموعة الصدمات المحتملة إلى عدم وجود حل سحري يوفر الحماية للموارد العامة وأنه يتعين الاستعانة بمجموعة من الأدوات. ويعتمد اختيار الأدوات على طبيعة المخاطر، والمفاضلة على أساس التكلفة والعائد بين التخفيف من حدتها واستيعابها، وعلى القدرات المؤسسية. ويمكن أن تشمل التدابير التخفيفية فرض ضوابط وقيود مباشرة على المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة. فعلى سبيل المثال، نجد آيسلندا تضع حدودا قصوى لمقدار الدين الذي يمكن للحكومات دون المركزية أن تتحمله، وتفرض هنغاريا قيودا على إصدار ضمانات جديدة. ويمكن أن تشمل هذه التدابير أيضا قواعد تنظيمية أو حوافز للحد من الممارسات المحفوفة بالمخاطر (فالعديد من البلدان، مثلا، تشترط احتفاظ البنوك بهوامش رأسمالية وقائية لمواجهة الخسائر؛ وتفرض السويد رسوما تتعلق بالمخاطر على المستفيدين من الضمانات الحكومية). وفي بعض الحالات، يمكن تحويل المخاطر إلى أطراف ثالثة — على سبيل المثال، بشراء وثائق التأمين (وهو ما قامت به تركيا بالنسبة للكوارث الطبيعية). ويمكن لحكومات البلدان التي تعتمد إيراداتها القومية على السلع الأولية أن تستعين كذلك بأدوات تحوطية لتثبيت سعر البيع مسبقا والوقاية من نوبات انخفاض الأسعار. وتمثل سندات الكوارث في المكسيك طريقة أخرى لتحويل مخاطر كوارث طبيعية معينة إلى المستثمرين. وعند وقوع كارثة معينة، يقوم المستثمرون بإعفاء الحكومة المكسيكية من الدين. وإذا لم تقع الكارثة، تستمر الحكومة في سداد أصل الدين والفائدة، تماما كما في حالة السندات العادية.

في بعض الحالات، ربما لا يكون من المحبذ القضاء على كل المخاطر.

اعتمادات الموازنة: ينبغي لصناع السياسات أن يدرجوا في الموازنة التكاليف المتوقعة للمخاطر ذات الاحتمالية المرتفعة (على سبيل المثال، بالنسبة لضمانات الائتمان في الولايات المتحدة وبالنسبة لعدم سداد القروض الطلابية في أستراليا)؛ وينشئوا احتياطي للطوارئ في الموازنة العامة للمخاطر المعتدلة والممكنة (على سبيل المثال، في الفلبين للكوارث الطبيعية)؛ وينظروا في تجنيب أصول مالية لمواجهة التكاليف حال تحقق مخاطر أكبر (على سبيل المثال، صندوق التثبيت، الذي تتم مراكمة الأموال فيه عندما تكون عائدات النحاس مرتفعة).

استيعاب المخاطر المتبقية: وقد تكون بعض المخاطر أكبر مما يمكن تغطيتها، أو أكثر تكلفة مما يسمح بالتخفيف من حدتها، أو ببساطة لا تكون معروفة على وجه الدقة. وعلى سبيل المثال، بعض المخاطر المستبعدة (مثل الكوارث الطبيعية التي تقع كل مئة عام) قد تكون تكلفة التأمين ضد حدوثها مكلفة، أو قد لا تكون الأسواق سائلة أو عميقة بالقدر الكافي الذي يسمح للبلدان المعرضة لمخاطر كبيرة على مستوى السلع الأولية بالتحوط تماما من احتمالات هبوط الأسعار. وينبغي أن تأخذ الحكومات هذه المخاطر في الاعتبار عند وضع أهداف طويلة الأجل للدين الحكومي للسماح بهامش أمان مع الاستمرار ضمن مستويات الدين المحددة في قواعد المالية العامة التي أرستها. وللتعرف على حجم الهامش المطلوب، من المفيد ما قد تعنيه التقلبات المحتملة في متغيرات الاقتصاد الكلي والمالية العامة بالنسبة لمسار الدين العام. ونظرا لصعوبة التيقن من التنبؤات المتعلقة بهذه المتغيرات، قد يتعين على البلدان النظر في اعتماد منهج قائم على الاحتمالية للتنبؤ بمسار الدين العام في سياق إدارة مخاطر المالية العامة (انظر الإطار).

ولا بد أيضا أن تضع البلدان مناهج أكثر تطورا وتكاملا لتحليل مخاطر المالية العامة. وينبغي أن تستند الحكومات إلى الأدوات التقليدية لتحليل المخاطر، التي تركز غالبا على المخاطر المحتملة والمنفصلة، وإخضاع مواردها العامة دوريا لاختبارات قدرة المالية العامة على تحمل الضغوط على غرار الاختبارات المستخدمة لقياس سلامة النظام المصرفي. وسوف تسمح هذه الاختبارات

من المخاطر إلى الواقع

صدمات المالية العامة المكلفة – كالكوارث الطبيعية، ونوبات الهبوط الاقتصادي، وعمليات إنقاذ القطاع المالي – تحدث بصفة متكررة.

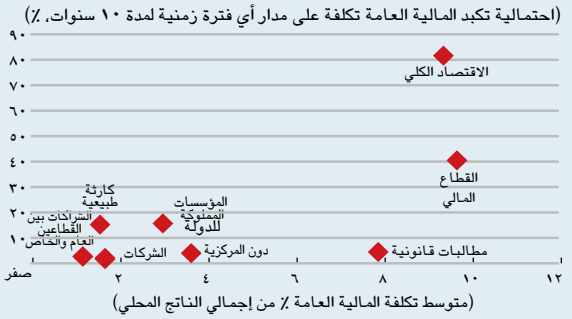

المصادر: دراسة Bova and others (2016)؛ وحسابات المؤلفين.

ملحوظة: الشركات تشير إلى الكيانات الخاصة غير المالية؛ دون المركزية تشير إلى الحكومات دون مستوى الحكومة المركزية وتشمل حكومات الولايات والأقاليم والمدن. وتغطي البيانات ٨٠ من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٤.

التنبؤ في أوقات عدم اليقين

تبدأ معظم تنبؤات المالية العامة بسيناريو أساسي يستخدم افتراضات اقتصادية كلية معينة — على سبيل المثال، بالنسبة للنمو الاقتصادي. وإذا اختلفت التطورات الاقتصادية الكلية عن هذه الافتراضات ستتأثر الموارد العامة. وللتوصل إلى حكم سليم بشأن النتائج الممكنة، من المفيد إعداد رسوم بيانية مروحية، تبين الاحتماليات المختلفة لمسار نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من نقطة البدء الأولية. وتستند المسارات المحتملة إلى تقديرات الاقتصاد القياسي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة وكيفية تفاعل سياسة المالية العامة السابقة مع هذه التغيرات. وعلى وجه العموم، نجد أن البلدان التي تعرضت لتقلبات أكبر في متغيرات الاقتصاد الكلي والمالية العامة ستشهد مجموعة أكبر من النتائج الممكنة ويكتنفها قدر أكبر من أجواء عدم اليقين.

ويمكن أن تكون هذه المعلومات مفيدة للبلدان في إدارة مخاطر المالية العامة. فكما يتضح في الرسم البياني، على سبيل المثال، نجد أنه في حالة البلد الذي يطبق قاعدة للمالية العامة تفرض حدا أقصى للدين لا يتجاوز ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، فإن النسبة المبدئية للدين إلى إجمالي الناتج المحلي هي حوالي ٤٠٪. وفي تنبؤات السيناريو الأساسي، من المفترض أن تظل نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي دون تغيير على مدار الست سنوات التالية. وبناء على هذا التوقع يبدو أنه من المسلم به أن يتمكن هذا البلد من الاستمرار دون الحد الأقصى البالغ ٦٠٪. ولكن نظرا للتغير السابق في البيئة الاقتصادية الكلية وأثره على نتائج المالية العامة، فإن هناك احتمال بنسبة ١٥٪ أن تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الحد الأقصى المحدد خلال ست سنوات. ويمكن لصناع السياسات استخدام هذه المعلومات لتحديد ما إذا كانوا بحاجة لخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الحالية والبالغة ٤٠٪ لضمان توافر هامش الأمان الكافي للاستمرار في ضمن الحد الأقصى المحدد، مع مراعاة أولويات الحكومة ومدى استعداد صناع السياسات للمخاطرة بتجاوز الحد الأقصى للدين.

آفاق الدين

احتمالات التغيرات الكبيرة في مستويات الدين المستقبلية تظهر في البلدان التي تتعرض لتقلبات كبيرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل النمو الاقتصادي) وسياسات المالية العامة.

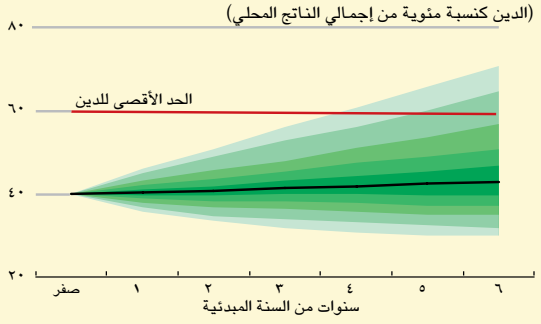

المصدر: حسابات المؤلفين

ملحوظة: في هذا المثال، بلغ الحد الأقصى للدين العام في هذا البلد من بلدان الأسواق الصاعدة ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي وفي سنة الأساس ما يعادل ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولكن مع بلوغ السنة السادسة يحتمل تحقق مجموعة كبيرة من النتائج المتعلقة بالدين (بما فيها تجاوز الدين الحد الأقصى البالغ ٦٠٪)، نظرا لأجواء عدم اليقين بشأن التطورات المستقبلية في البيئة الاقتصادية الكلية وسياسات المالية العامة.

للسلطات بتقييم عواقب مختلف أنواع الصدمات على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية — مثل أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار المساكن. ويتعين على السلطات أن تأخذ في الاعتبار أثر تفاعل الصدمات وتحقق الالتزامات الاحتمالية ذات الصلة على مستويات السيولة والاستمرارية والملاءة المتاحة للحكومة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تتضمن اختبارات قدرة المالية العامة على تحمل الضغوط سيناريوهات مماثلة لما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية، عندما تعرضت الموارد العامة للآثار المجتمعة من أزمة المساكن والأزمة المالية والهبوط الحاد في النشاط الاقتصادي. وفي حالة حدوث مجموعة من هذه الصدمات، فقد يرتفع الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي بدرجة كبيرة بينما ينخفض الدخل القومي انخفاضا حادا، ومن ثم الإيرادات الضريبية.

وعند تصميم استراتيجيات لإدارة مخاطر المالية العامة، ينبغي كذلك مراعاة تكاليف التخفيف من حدة هذه المخاطر. ويجب أن يستنير التحليل بالبيانات المتعلقة باحتمالية حدوث هذه المخاطر، وعواقبها الاقتصادية الكلية، وأفضليات المجتمع. فقد يفضل بعض المجتمعات برامج الإنفاق ذات المنافع قريبة الأجل للسكان (مثل الاستثمارات العامة)، بدلا من رصد المخصصات للمساهمة في معالجة تبعات الكوارث الطبيعية المحتملة. وفي بعض الحالات، ربما لا يكون من المحبذ القضاء على كل المخاطر. فقد يقتضي إنهاء كل المخاطر المحيطة بالمالية العامة، مثلا، التأمين على الودائع وزيادة رأس المال الإلزامي مما قد يعيق الإقراض المصرفي والنمو الاقتصادي بلا داع.

تباين الأولويات

عند بذل الجهود لتعزيز تحليل وإدارة مخاطر المالية العامة، ينبغي أن تراعي الحكومات تباين قدرات البلدان في تناول العمليات المتطورة للمتابعة والتحليل الكمي للمخاطر المحيطة بمالياتها العامة.

وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تستهدف البلدان ذات القدرات المحدودة في هذا المجال أولا إعداد ميزانيات عمومية مالية أساسية، ووضع قواعد أساسية لمدى حساسية مواردها العامة لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتعميق فهمها للالتزامات الاحتمالية الرئيسية وتحسين مستوى الإفصاح عنها. أما البلدان ذات القدرات العالية فيمكنها التركيز على الإفصاح عن حجم واحتمالية تحقق التزاماتها الاحتمالية وعلى إجراء اختبارات دورية للقدرة على تحمل الضغوط لتقدير مدى تعرضها لمخاطر وقوع أحداث متطرفة.

وينبغي كذلك صياغة استراتيجيات التخفيف من مخاطر المالية العامة حسب قدرات كل بلد على حدة. فينبغي أن تركز البلدان ذات القدرات المنخفضة على الحد من تعرضها لمخاطر الضمانات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وغير ذلك من الالتزامات الاحتمالية الصريحة وذلك من خلال تطبيق ضوابط مباشرة وحدود قصوى. أما البلدان ذات القدرات العالية فيمكنها الاستفادة بفعالية أكبر من القواعد التنظيمية والحوافز وأدوات تحويل المخاطر بالإضافة إلى الإقرار بالمخاطر المتبقية ورصد المخصصات لها في موازناتها وخططها للمالية العامة.■

بنيديكت كليمنتس هو رئيس قسم في الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي، وخافيير ديبران رئيس قسم في إدارة البحوث في الصندوق، وبريان أولدن نائب رئيس قسم، وأماندا صايغ مستشار شؤون المساعدة الفنية، وكلاهما من إدارة شؤون المالية العامة في الصندوق.

المراجع:

Bova, Elva, Marta Ruiz-Arranz, Frederik Toscani, and H. Elif Ture, 2016, "The Fiscal Costs of Contingent Liabilities: A New Dataset," IMF Working Paper 16/14 (Washington: International Monetary Fund).

International Monetary Fund (IMF), 2016, "Analyzing and Managing Fiscal Risks—Best Practices," IMF Policy Paper (Washington).

تحديد طريقة العمل من أعلى

أشرف خان

بدا المحافظ بشير مندهشا ومستمتعا إلى حد ما عند سؤاله عن نقاط قوة البنك المركزي الذي يترأسه. فلم يوجه إلى هذا الموظف العمومي الصومالي المحنك الذي وصل إلى العقد السابع من عمره هذا السؤال من قبل. فيقول، مشيرا إلى زملائه «إنهم يريدون إعادة بناء البنك المركزي. وبالتالي فإنهم يريدون جميعا حضور هذه الدورة.»

والدورة المشار إليها هي دورة توجيهية نظمها صندوق النقد الدولي لمجلس إدارة البنك المركزي في الصومال في مايو ٢٠١٦. ويكافح البنك المركزي في هذا البلد الذي مزقته الحرب لتحديد وظائفه الأساسية. ومن بين التحديات الشديدة التي يواجهها هي العملة المحلية المزيفة بالكامل تقريبا. وقد يرى البعض أن عقد دورة للتفكير في الوضع الحالي من أقل شواغل البنك المركزي. ولكن شارك جميع أعضاء المجلس السبعة، بمن فيهم المحافظ، بحماس في تقييم لنقاط القوة والضعف للبنك ومجلسه. وقد ساعدت في توضيح أدوار ومسؤوليات الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين، وتبادل الأفكار حول الاستراتيجية، وتحديد متطلبات الإبلاغ الداخلية (من الذي يحصل على أي معلومات ومتى) واجتثاث أوجه عدم الكفاءة. وسمح ذلك للمجلس بتخصيص الوقت القليل المتاح له للمسائل التي تتطلب انتباهه الكامل.

وقد يبدو الصومال استثناء، ولكن بدأت البنوك المركزية حول العالم ترى أن التغيير يبدأ داخليا ومن أعلى. ويتخذ أعضاء مجالس البنوك المركزية

تستفيد مجالس البنوك المركزية من نفس المراجعات الناقدة شأنها شأن مجالس الشركات

بعض القرارات الرئيسية في أي بلد، وتعتمد كفاء عملية صنع القرار على قوة هؤلاء الأعضاء. ومما لا يثير الاندهاش هو أن تعيينهم واختيارهم يخضعان لمراقبة شديدة.

وسيتذكّر الكثير من الناس خطوة بنك إنجلترا الجريئة في سبتمبر ٢٠١٢، عندما أعلن عن وظيفة المحافظ الشاغرة في مجلة الإيكونومست. وأشار الإعلان إلى أن من يتقدم بالطلب يجب أن يكون «صاحب مهارات تواصل قوية ولديه مهارات جيدة في التعامل مع الآخرين وأن يكون شخصا نزيها وذا سمعة طيبة لا يمكن المنازعة بشأنهما.» وتعد جودة مهارات أعضاء المجلس مكونا راسخا ومهما لكفاءة عملية صنع القرار في المجلس، ولكنها بعيدة عن أن تكون المكون الوحيد. ومنذ الأزمة المالية العالمية، دعا منظمو البنوك إلى إجراء تقييمات إلزامية لمجالس البنوك التجارية بالإضافة إلى المتطلبات الحالية المتعلقة بالخبرة العملية، والخلفية، والمهارات (ما تعرف باسم متطلبات الصلاحية والنزاهة). وكثيرا ما تتضمن التقييمات عملية منتظمة (سنوية مثلا) مستقلة أو بمساعدة من خبراء خارجيين. وعادة ما تشمل المجلس ككل، ولجانه، وفرادى أعضاء المجلس. ويتمثل الهدف الأساسي في تحسين فعالية وجودة الإجراءات التي يتخذها صناع القرار الرئيسيون. ونشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهي الهيئة العالمية المعنية بوضع المعايير للبنوك المركزية، مبادئ الحوكمة المؤسسية الجديدة للبنوك في عام ٢٠١٥، بما في ذلك قسم مخصص لتقييمات المجالس. وبالمثل، يمكن أن تجري البنوك المركزية أيضا تقييمات للمجالس — بما في ذلك لمجالسها المعنية بالسياسات والإدارة والرقابة — لتحسين فعالية صنع القرار فيها.

الأساس العملي

هناك أربعة أسباب جيدة تدعو مجالس البنوك المركزية إلى إجراء تقييمات، مثلما تفعل نظيرتها البنوك التجارية. أولا، يُعلمنا علم النفس وعلم الاجتماع أن كل مجموعة تتكون من أشخاص يتعرضون لأخطار التفكير الجماعي، والغطرسة، والهيمنة، وغيرها من الضغوط المماثلة — بغض النظر عن مؤسساتهم أو خلفيتهم. وقد بحث الاقتصاديون السلوكيون، مثل دانيل كاهنمان، وكاس صنشتاين، ودان أريلي، وجورج أكيرلوف، وراشل كرانتون تأثيرات المفاهيم النفسية والاجتماعية في سياق على صنع القرار بشأن السياسة النقدية مثلا. وفي العقدين الماضيين، غلبت عملية صنع قرار السياسة النقدية الجماعية — على سبيل المثال، في شكل لجان السياسات النقدية مثلا. على عمليات صنع القرار الفردية من جانب محافظي البنوك. وخلصت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٦ إلى أنه من المرجح أن تحسن اللجنة المصممة بشكل سليم الأداء في حالة الاهتمام على النحو الواجب بمزيد من التنوع ومجموعة أكبر من الآراء (دراسة Vandenbussche, 2006). وأشار بنك التسويات الدولية إلى أن «مجالس أو لجان صنع القرار ... أصبحت منتشرة الآن وموضع تركيز مجال بحثي سريع الإنتشار.» (BIS 2009).

ولكن هناك مجال للتحسين. وربما لا يكون الأمر بنفس القدر من الشدة التي جاءت في فيلم هوليوود الكلاسيكي «اثنا عشر رجلا غاضبا» (الذي رصد مدى التعقيدات التي ينطوي عليها عملية تحقيق توافق الآراء في سياق مداولات هيئة المحلفين في الولايات المتحدة)، ولكن عندما يواجه الأشخاص ضغوطا بسبب ضيق الوقت ويجب أن يتناولوا مشاكل معقدة يكون لها آثار بعيدة المدى، يمكن أن تتأثر عملية صنع القرار العادل والمتوازن بالسلب. وفي عام ٢٠١٤، أجرى البنك المركزي في هولندا أحد أوائل تقييمات مجالس البنوك المركزية في العالم. فقد وضع المحافظ ومجلسه التنفيذي تقييما لتفاعلهم وأدائهم. وتعاقدوا مع خبيرين خارجيين لهما خلفية في مجالات علم الاجتماع، والديناميكيات في المجموعات، والحوكمة المؤسسية التقليدية بدرجة أكبر. وباستخدام مقابلات واستبيانات، ساعد هذان الميسران المجلس في التفكير في استراتيجيته ورؤيته، فضلا على الأساليب العلمية لجعل اجتماعات المجلس أكثر كفاءة. وكان من بين النتائج الملموسة الاستعاضة عن اجتماع المجلس العامة للمديرين بدورات للاستراتيجيات بشأن موضوعات محددة.

يمكن أن تقوم تقييمات المجالس بالمزيد لتشجيع التنوع الجنساني عن مجرد وضع حصص للمرأة.

والسبب الثاني للتقييم هو مدى تعقيد البنوك المركزية. فتنفذ البنوك مجموعة واسعة من الاختصاصات، بما في ذلك تحقيق استقرار الأسعار والاستقرار المالي، ولكن تحقيق السلامة المالية أيضا، في بعض الأحيان حماية المستهلك، وفي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة تحقيق «الهدف الإنمائي» الشامل لجميع الأمور ولكن الغامض. وبما أن البنوك المركزية تعمل في بيئة سريعة التغير، فمن المنطقي، وخاصة لهذه الأنواع من المؤسسات، التركيز على التقييم المستمر وتعزيز دور كبار صناع القرار فيها.

وثالثا، ينبغي أن تكون البنوك المركزية مثالا يحتذى به. وتطلب البنوك المركزية من البنوك التجارية تطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية، بما في ذلك التقييمات السنوية لمجالسها. وينبغي أن تكون البنوك المركزية ملزمة بنفس المعايير. وفي سيشيل، على سبيل المثال، يبذل البنك المركزي جهودا لضمان أن يكون مثالا يحتذى به، بما في ذلك في مجال تقييمات المجالس.

وأخيرا، يمكن أن تساعد تقييمات المجالس أيضا على تشجيع التنوع الجنساني بشكل أكبر من مجرد وضع حصص، وبالتالي تحسين صنع القرار في المجالس. وفيما يتعلق بالتنوع الجنساني، مثلا، خلصت الدراسات الأخيرة إلى وجود ارتباط بين أعضاء المجالس من النساء وزيادة العزوف عن المخاطر (راجع مثلا دراسة Masciandaro, Profeta, and Romelli, 2016). وتركز تقييمات المجالس على نقاط القوة والضعف في المجلس ويمكن أن تحدد مجالات الكفاءة أو متطلبات أساسية لأعضاء المجلس، ومؤهلاتهم التي تناسب رؤية البنك، والسياسات، وصورة المخاطر — بدلا من مجرد وضع حصص. ويجب أن تقرر المجالس حجم المخاطر المقبولة، ويجب أن تضمن التوافق بين الأعضاء واستراتيجية البنك المركزي وسياساته وإقباله على المخاطر. والمهم هو تعيين أفضل الأشخاص للوظيفة.

النصائح والحيل والفخاخ

يمكن أن تأتي تقييمات المجالس بنتائج عكسية. وتكون ديناميكيات المجموعات، والتفاعل البشري عموما، حساسة. ويمكن أن يؤدي إجبار مجلس ما على تقييم نفسه إلى ظهور التفضيلات والأفكار الشخصية وحتى التحيزات التي تجعل الأشخاص يشعرون بعدم الارتياح. وإذا كان هناك توتر بين المحافظ وعضو آخر من أعضاء المجلس، فقد يترددان في مناقشة تلك المسألة في التقييم، على الرغم

وضع أعضاء المجلس في موقع المسؤولية

ينبغي إجراء تقييمات المجلس، ولكنها لا تجرى في كثير من الأحيان.

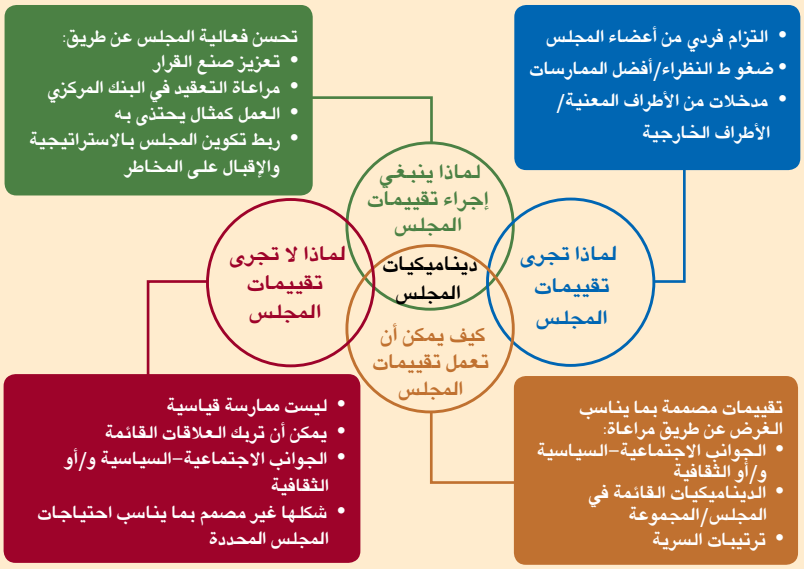

المصدر: استنادا إلى دراسة Ingley and van der Walt (2002).

من أنه عادة ما لا يُكشف عنه خارج المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، قد يضم مجلس البنك المركزي ممثلين من مجموعات ومناطق مختلفة، مما قد يضعف أهمية السياق الاجتماعي والسياسي وكيف يمكن أن يؤثر بقوة على ديناميكيات المجموعة ويعيق التقييم السليم.

ويكون أعضاء المجلس المسؤولين عن المراجعة الداخلية، أو رئيس لجنة المراجعة، أو مدير غير تنفيذي كبير من المرشحين الجيدين لأداء دور الميسر. ويمكن أن يكون رئيس إدارة المراجعة الداخلية، نظرا لدوره المستقل، مناسبا أيضا شأنه شأن أمين المجلس — ولكن يعتمد ذلك بشكل كبير عن وضعهم ومركزهم الشخصي مقابل أعضاء المجلس. ويجب عدم النظر إلى الميسر الداخلي كمرؤوس أو معاملته على هذا النحو.

ويمكن أن تختار المجالس أيضا ميسرا خارجيا. ومع ذلك سيكون على أعضاء المجلس تحضير التقييم ومتابعته، ولكن سيقوم الخبير الخارجي بعملية التيسير نفسها (وتحليل ما قبل التقييم). ويجب أن يحظى هذا الشخص بثقة جميع أعضاء المجلس ويتمتع بقدر معين من الاستقلالية، ويجب أن تكون لديه المهارات المطلوبة لتيسير التقييم فعلا — مثلا سياسي متقاعد، أو أكاديمي مرموق، أو أحد كبار موظفي منظمة دولية، أو حتى نظير من بنك مركزي آخر.

ويقول بعض أعضاء مجالس البنوك المركزية إن لديهم بالفعل إشراف داخلي. وتضم البنوك المركزية في كثير من الأحيان أعضاء غير تنفيذيين في المجلس أو هيئة إشراف مستقلة، ولدى معظمها مراجعين داخليين وخارجيين. وتخضع بعض البنوك المركزية لأنواع أخرى من الإشراف الخارجي، إما من قبل مؤسسة مثل المراجع العام أو مكتب تقييم مستقل. ولكن دائما ما يكون الإشراف الرسمي مختلفا عن تقييم يجري مع المجلس وينفذه المجلس. ويضمن الإشراف الرسمي أن تجري الإدارة التنفيذية للبنك الأعمال بشكل سليم وتضمن المساءلة أمام الأطراف المعنية بالبنك (الحكومة، والقطاع المالي، والمؤسسات الدولية). غير أن تقييم المجلس يمثل لحظة للتفكر وتقوية الروابط بين أعضاء المجلس وتشجيع فعالية صنع القرار الجماعي. ويمكن أن يوفر الإشراف الرسمي مدخلات، ولكن تقييم المجلس يضع أعضاء المجلس أنفسهم في موقع المسؤولية (راجع الرسم البياني).

التطورات في المستقبل

في بعض البلدان، من الواضح أن التقييمات حسنت صنع القرار في المجلس عن طريق توضيح الأدوار والمسؤوليات (مثلا، الصومال)، أو عن طريق تعزيز التنظيم الداخلي (مثلا، هولندا). وفي بلدان أخرى، كانت تقييمات المجلس مثالا يحتذى به للقطاع المالي (مثلا، سيشيل). وعلى البنوك المركزية التي أجرت بالفعل تقييمات للمجلس أن تتقاسم تجاربها مع الزملاء في مجالس البنوك المركزية الأخرى، وخاصة مع النظراء القريبين. وعلى المؤسسات الدولية ومنظمات وضع المعايير أن تنظر إلى تقييمات مجالس البنوك المركزية كأداة أخرى من أدوات الحوكمة المؤسسية. وستكون معايير الصلاحية والنزاهة لأعضاء المجلس والشفافية وتدابير الإفصاح كلها مفيدة.

وتدعو تقييمات المجالس إلى التوعية بين البنوك المركزية — بأن التقييمات ليست عملية لا تنطوي على تفكير وتشمل ملء مربعات فقط، أو لتجميل الشكل، أو مكافئ للمناسبات والعشاء السنوي للمجلس في مجال الحوكمة. فهي أداة قوية يمكن أن تعزز، إذا ما استخدمت جيدا، صنع القرار في إحدى المؤسسات العامة التي تحظى بأعلى قدر من الاحترام. وكما قال بيتر دراكر (Drucker, 1973)، فإن «التخطيط طويل المدى لا يتناول القرارات في المستقبل، ولكن مستقبل قرارات اليوم.» ويمكن أن تضمن تقييمات مجالس البنوك المركزية أن تحقق عملية صنع القرار في البنوك المركزية الهدف منها وأن تظل كذلك. ■

أشرف خان خبير بالقطاع المالي في إدارة الشؤون النقدية والأسواق الرأسمالية بصندوق النقد الدولي.

المراجع

Bank for International Settlements (BIS), 2009, "Issues in the Governance of Central Bank" (Basel).

Drucker, Peter F., 1973, Management: Tasks, Responsibilities, Practices (New York: Truman Talley Books/E.P. Dutton).

Ingley, Coral, and Nick van der walt, 2002, "Board Dynamics and the Politics of Appraisal," Corporate Governnance, Vol. 10, No. 3, pp. 163-74.

Masciandaro, Donato, Paola Profeta, and Davide Romelli, 2016, "Gender and Monetary Policymaking: Trends, Drivers and Effects," BAFFI CAREFIN Centre Research Paer 2015-12 (Milan).

Vandenbussche, Jérôme, 2006, "Elements of Optimal Monetary Policy Committee Design," IMF Working Paper 06/277 (Washington: International Monetary Fund).

فرحة العيد

جوناثان تيبيرمان

المأزق

كيف تعيش الأمم وتزدهر في عالم يتراجع

Jonathan Tepperman

The Fix

How Nations Survive and Thrive in a World in Decline

Tim Duggan Books/Crown, New York, 2016, 320 pp., $28 (hardcover).

نحن نعيش في لحظة من الخوف العالمي، الذي تعصف به المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يُرى أنه لا يمكن التغلب عليها. فنحن نرى عدم مساواة شديد في كل مكان وكثيرا ما يزداد سوءا بمرور الوقت. ويثبت المتطرفون بشتى أنواعهم أنهم مستمرون وخطيرون جدا. والتنمية الاقتصادية القابل للاستمرار تثبت أنها صعبة المنال بدرجة تثير الإحباط.

ويعرض جوناثان تيبيرمان تحديا جديدا وفي التوقيت المناسب لفكرة أنه لا يمكن التغلب على أي من هذه المشاكل. فهو يستعرض في مجموعة من التحليلات الواسعة والتفصيلية ١٠ حالات استطاع فيها القادة الأقوياء التغلب على مشاكل محددة — مثل الفساد في سنغافورة، والهجرة في كندا، والفقر في البرازيل والكثير من غيرها — وبنتائج مذهلة ودائمة.

وهي قصص مهمة ويرويها تيبيرمان بشكل جيد. وكمدير تحرير لمجلة الشؤون الخارجية يستطيع المؤلف الوصول إلى شخصيات رفيعة المستوى، وقد بحث بعمق في التغطية الإخبارية والبحوث الأساسية (إفصاح كامل: فهو يشير إلى بعض من أعمالي). والكتاب سهل القراءة وكل فصل من فصوله يثير التفكير. وأنا أدرس مادة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، واعتزم استخدام بعض هذه المواد في السنوات القادمة. وهذا أيضا كتاب عظيم يمكن إعطاؤه للأصدقاء والأقارب خلال موسم الأعياد — إذا كنت تريد أن يُنظر إليك كعضو مشجع، ومع ذلك واقعي، في شبكتك الاجتماعية.

وكجزء من هذا الحديث، وبدون انتقاص من بحوث تيبيرمان أو بلاغته في الكتابة — فإنني اقترح ثلاثة موضوعات ينبغي أن ننخرط فيها بشكل أكبر.

أولا، يسلط المأزق الضوء على ثلاث قصص نجاح اقتصادية — بلدان رفعت دخل الفرد على مدار الخمسين سنة الماضية: سنغافورة وكوريا الجنوبية وبوتسوانا. وهي أمثلة بارزة ومفيدة. ولكن كيف تنتقل هذه الأمثلة عبر البلدان؟ وما البلد الذي يمكن أن يكون لديه مقومات سنغافورة من الموظفين العموميين أصحاب الأجور المرتفعة ولا يوجد فيها فساد أساسا؟ فهل ستنصح أي بلد بالفعل أن يحذ حذو كوريا الجنوبية في تشجيع، وربما دعم، تشكيل عدد قليل نسبيا من الشركات المندمجة الأسرية القوية؟ وهل تتناول بوتسوانا الألماس كمنارة لوضوح السياسات لكل من لديه منجم من الموارد الطبيعية، أم هي مجرد الاستثناء الذي يثبت القاعدة؟

وثانيا، في ضوء الوصول العالمي لتيبيرمان، فإن العدد المحدود من النجاحات الواضحة للغاية يدعو إلى التحلي بالواقعية. فسياسات الحد من الفقر لبرنامج «الحقيبة العائلية» في البرازيل تثير الاهتمام، شأنها شأن الطريقة التي ظلت بها كندا منفتحة إزاء المهاجرين حتى في الوقت الذي تتحدث فيه بلدان أخرى عن إغلاق الأبواب. وبعض الأمثلة الأخرى أحدث زمنيا، ولكنها أيضا أقل إقناعا. فهل وضعت نيويورك المكافئ الخاص بها بحكم الواقع للدفاع القومي — أم أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا على مستوى البلد؟ وهل قلبت المكسيك فعلا اقتصادها وسياستها؟ وهل توصلت إندونيسيا إلى طريقة للتعامل مع المتطرفين الإسلاميين؟ وهل بنت رواندا اقتصادا وسلاما اجتماعيا سيبقى لمدة أطول من القيادة التي وضعتهما؟

وثالثا، ربما ينبغي أن نواصل التريث بشأن الفرضية العامة هنا. وللتأكيد، هناك قدر كبير من الهموم والاضطراب السياسي حول العولمة وانعكاساتها. ولكن الصورة الأكبر مختلفة وأكثر إيجابية بكثير — كما أكدها أرفيند صبرامانيان، الخبير السابق بالصندوق وحاليا كبير الاستشاريين الاقتصاديين في الحكومة الهندية. فقد تباعد العالم تباعدا شديدا، من حيث مستويات الدخول والظروف المعيشية وقت الثورة الصناعية في مطلع ومنتصف القرن التاسع عشر. ولم تتقلص الفجوات بين الأمم الأحسن حالا والأسوأ حالا خلال الحروب وانتهاء الاستعمار ودورات الانتعاش والكساد التي حدثت في القرن العشرين. ولكن لم تجلب السنوات العشرين إلى الثلاثين الماضية — أي أحدث فترة من العولمة — صعود الصين فحسب، بل أيضا منافع الإصلاح الاقتصادي والتجارة عبر مجموعة واسعة من البلدان. ولا تزال الأماكن الفقيرة تواصل التقارب مع مستويات الدخول في البلدان الغنية. ومن المؤكد أن العولمة تجلب السخط، ولكنها جلبت في حالات كثيرة أيضا منافع عديدة لمئات الملايين (وربما مليارات) من الناس.

نحن نرى عدم المساواة في كل مكان.

لقد كان تيبيرمان على حق في التركيز على الشخصيات الكاريزمية وإسهاماتهم. فذلك يجعل الكتاب سهل القراءة وممتعا. ولكن هل يتعلق التاريخ—والتنمية الاقتصادية— بالرجال العظماء (ومعظمهم من الرجال في قصص تيبيرمان)، أو هل هو يتعلق أساسا بالعمليات الأوسع نطاقا التي تنشئ الشريحة المتوسطة، وتسمح للديمقراطية بأن تترسخ، وتشجع على وضع حقوق إنسان تتسم بمزيد من القوة والحماية والشمول للجميع؟

سيمون جونسون
أستاذ رونالد كورتز لريادة لأعمال، كلية سلوان للإدارة بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا؛ وكبير الزملاء، معهد بيترسون للاقتصاد الدولي

النظرة الطويلة

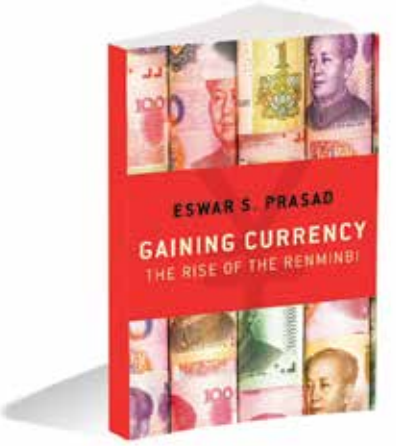

إسوار براساد

مكاسب العملة

صعود الرنمينبي

Eswar S. Prasad
Gaining Currency

The Rise of the Renminbi
Oxford University Press, 2016, 344 pp, $29.95 (hardcover).

ما الذي يمكن ألا يعجبك في كتاب يتناول سلسلة الأحداث الكاملة من قوبلاي خان إلى ماو زيدونغ إلى دونالد ترامب؟

فهذا هو نطاق ومدى كتاب إدوارد براساد الجديد بعنوان مكاسب العملة: صعود الرنمينبي. ويستند المؤلف في هذا الكتاب إلى الإنبهار الحالي بكل شيء في الصين ليروي كيف صعد الرنمينبي إلى هذه المكانة البارزة عالميا والتحديات التي تواجه الصين في المستقبل وهي تتطور إلى اقتصاد قائم على السوق ومدمج تماما في النظام العالمي.

وسلكت الصين حتى الآن مسارا رائعا وفريدا ليكون الرنمينبي عملة عالمية. ويصبح ذلك واضحا في كيفية وصف براساد للطريقة التي تجنبت بها الصين الطريق النموذجي لتحرير الحساب الرأسمالي، وسمحت بدلا من ذلك بوجود فتحات منفصلة ومراقبة في ضوابطها الرأسمالية تسمح للنقود بالتدفق إلى الداخل والخارج. ويتضح مسار الصين الفريد مرة أخرى في إدراج الرنمينبي في الفترة الأخيرة في سلة العملات التي تشكل حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي؛ وفي جهود الصين لإنشاء مؤسسات جديدة للتعاون المالي الدولي مثل المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية؛ وفي زيادة اهتمام الصين السياسي والاقتصادي من خلال الدعم المالي عبر الحدود. وأخيرا، يرصد براساد صورة أكبر من ذلك للحالة الاستثنائية للصين كما يصف بها محاولة البلد غير المسبوقة لتنفيذ نظام اقتصادي قائم على السوق ومتحرر مع الحفاظ على «حكم بحزب واحد . . . بدون نظام سياسي مفتوح ولا سلطة قضائية مستقلة.»

ويوجههنا براساد بشكل كامل عبر مختلف التحولات والمنعطفات التي مرت بها الصين وهي تصعد بمكانتها في النظام العالمي، التي تتوافق مع حجمها الاقتصادي. فيرسم لنا صورة لكل من أخطاء ونجاحات إدارة في بيجين تنظر نظرة طويلة وتستغل الفرص بدهاء لدفع المصالح القومية للصين. ويتناول الكتاب بعناية البلاغة القاتمة للإصلاح ليشير إلى ما يحدث على أرض الواقع، بخلاف ما يكتب على الورق.

ومن نقاط القوة الخاصة لهذا الكتاب هي أن براساد يتمهل ليوضح للقارئ الأفكار التي تنطوي عليها العملة الاحتياطية وما معنى «تدويل» الرنمينبي وكيف تتعلق هذه المفاهيم بانفتاح الحساب الرأسمالي. وكنت أتمنى لو أضاف براساد بعض الرسوم البيانية وهو يرسم هذا المسار للمساعدة في توضيح ما يسرده، وربما يكون ذلك انعكاسا لميولي الذاتية للاقتصاد.

ويصل هذا الكتاب إلى أقصى درجات الإثارة والتنوير عندما يحاول الخروج من الغيوم ويعكس الدوافع السياسية وراء مختلف اختيارات السياسات. فكيف كانت تُتخذ قرارات ربط العملة وعدم ربط العملة بالدولار الأمريكي؟ ولماذا أصبح الانضمام إلى حقوق السحب الخاصة مرحلة رئيسية مهمة للصين؟ وما هي الآفاق المحتملة للإصلاحات الاقتصادية والقضائية والسياسية؟ ويسلط براساد الضوء بشكل مفيد على الصراع والانفصام الذي تعاني منه النخبة السياسية الصينية التي تريد حرية الاختيار المتأصل في اقتصاد السوق، ولكنها تبدي في الوقت نفسه عدم إقبال على المخاطر متعمق الجذور يعود بها دائما إلى عقلية التخطيط المركزي وتأكيد سيطرة الحكومة على النتائج (وخاصة عندما يبدو النمو متعثرا). ويعرض كذلك سياقا عن طريق رصد أساس رد الفعل الدولي للإجراءات الصينية، وخاصة بشأن العلاقة المعقدة مع الولايات المتحدة على سعر صرف الدولار مقابل الرنمينبي.

كأطراف خارجيين، فإننا لا نعلم أبدا ما الذي يحدث.

وانتقادي الواحد البسيط للكتاب هو أنه يعرض منظورات من خلف الكواليس للدوافع السياسية المحلية بوصفها نهائية نوعا ما. فالسياسة الصينية كالمتاهة وغامضة. والحزب الشيوعي في الصين غير مكون من نسيج واحد بشكل لافت للنظر، ودائما ما يتم إخفاء المعارضة وعدم الاتفاق تحت السطح. وهناك منافسة حيوية بين الأفكار في الإدارة وسط أنماط متغيرة باستمرار للتحالفات الداخلية. وتجعل كل هذه العوامل من الصعب للغاية تشخيص وفحص وتفسير واستنباط الدوافع السياسية التي ترتكز عليها الدوافع السياسية. وينبغي أن يتقبل بتواضع أي تخمين للعوامل التي تدفع فعلا المكائد التي تدور خلف الكواليس، أننا كأطراف خارجيين لا نعلم أبدا ما الذي يحدث.

وهناك مقولة مأثورة صينية قديمة تقول إن الشخص المعني بالموضوع عن قرب قد يكون أعمى في حين أن المارين يرون بوضوح. ويصح هذا بالتأكيد عن هذا الكتاب. فبراساد غير مثقل بأي إيديولوجية سياسية ولا مصلحة قومية، ويقود القارئ عبر التحديات الجيوسياسية والاقتصادية المعقدة المرتبطة بالرنمينبي — ويفعل ذلك بكلام إعلامي بسيط وجذاب.

نيجل شوك
نائب مدير، إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي.

استعراض الكتب

تطور الثورات

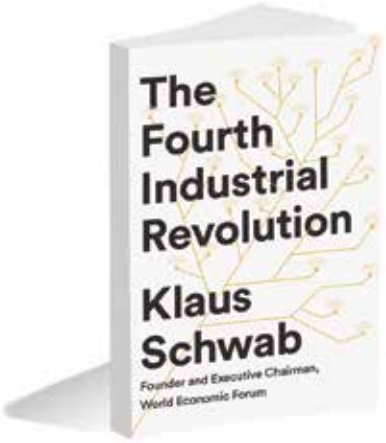

كلاوس شواب

الثورة الصناعية الرابعة

Klaus Schwab
The Fourth Industrial Revolution

Crown Business, New York, 2017, 192 pp., $28 (hardcover).

يأخذنا كلاوس شواب في هذا الكتاب القصير الرائع والجميل في جولة مبهرة لثورة تكنولوجية واقتصادية واجتماعية. فقد نقلتنا الثورة الصناعية الأولى من القوة العضلية إلى القوة الميكانيكية بين عامي ١٧٦٠ و١٨٤٠، وأتت الثورة الثانية بالإنتاج الضخم في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وقدمت الثالثة الحواسيب الكبيرة والحواسيب الشخصية والإنترنت طوال تسعينات القرن الماضي. وتستند الثورة الرابعة وفقا لشواب إلى الثالثة ولكنها أوسع وأهم بكثير. فالماكينات أصبحت ذكية ومرتبطة ببعضها البعض، وتسهم في انصهار ديناميكي للتكنولوجيات في الجوانب المادية والرقمية والبيولوجية وتؤدي إلى تغير «يختلف عن أي تغير شهدته البشرية من قبل.»

وأصبحت مناقشة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للثورة التكنولوجية الحالية مسألة مألوفة. والشيء المميز في هذا الكتاب هو «روح دافوس.» فشواب هو مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو منظمة غير حكومية دولية مستقلة مخصصة لتحسين العالم وتشتهر بتجميعها في دافوس كل سنة لقادة من «الشركات والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدينية والهيئات الأكاديمية والشباب.» ويستند شواب إلى معارفه في المنتدى الاقتصادي العالمي ومجموعة غنية من تقارير المنتدى لمحاولة فهم ما تعنية هذه الثورة للشركات والحكومات والأفراد والمجتمع.

ويبدأ الكتاب، بجولة دوامية عبر «الاتجاهات الضخمة» للثورة الجارية: الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والمركبات ذاتية القيادة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا البيولوجية وما إلى ذلك. ولا يركز شواب على التكنولوجيات الفردية ولكن الاجتياح الشامل للتغيير: الانتشار غير المسبوق «للعوامل المثيرة للاختلال» مثل موقع Airbnb والهاتف iPhone والآن السيارات ذاتية القيادة؛ وانخفاض دور العمال. وحققت الشركات «الثلاث الكبيرة» في سيليكون فالي في عام ٢٠١٤ نفس الإيرادات التي حققتها شركات السيارات الثلاث الكبيرة في ديترويت في التسعينات، وثلاث أضعاف رأسمالها السوقي وعشر مرات عدد عمالها.

وسيترتب على ذلك نموا اقتصاديا هائلا. وينظر شواب إلى ما هو أبعد من «حقيقة التضاؤل» لروبرت غوردن والتي تفيد بأننا لم نر انطلاقة ولكن تباطؤا في نمو الإنتاجية منذ السبعينات في الولايات المتحدة على الأقل، باستثناء طفرة قصيرة مدفوعة بالإنترنت في التسعينات. وهو يدعي أن المنافع لم تتحقق حتى الآن، حيث يقول له معارفه في المنتدى الاقتصادي العالمي إن الثورة الصناعية الرابعة مجرد في بدايتها، ويكافح القادة لتفعيل ما يجب أن تكون ثورة في الهياكل الاقتصادية والتنظيمية من أجل الاستفادة.

وتستعرض بقية الكتاب مجموعة واسعة من التحديات والفرص للشركات، والمؤسسات الوطنية والعالمية، والحكومات، والمجتمع والأفراد. فهل ستطلق الثورة مرحلة ازدهار جديدة وتعطي العمال وظائف إنتاجية جديدة، أو هل سيترتب على ذلك بطالة ضخمة؟ وبالنسبة لشواب، فإن «التاريخ يبين لنا أنه من المرجح أن تكون النتيجة في الوسط» نظرا لأن المسالة الأساسية تتمثل في حفز النتائج الإيجابية ومساعدة أولئك الذين يقعون في الوسط.

فهل سيؤدي الاقتصاد القائم على الطلب، بطريقة شركة Uber، ومرونة وتنقل الاقتصاد الرقمي العالمي إلى تمكين الناس أو يؤدي إلى سباق إلى القاع؟ وبالنسبة لشواب فإن «التحدي الذي نواجهه هو استحداث أشكال جديدة من العقود الاجتماعية وعقود العمل . . . التي تقيد التطورات السلبية . . . ولا توقف نمو سوق العمل ولا تمنع الناس من العمل بالطريقة التي يختارونها ... فالاختيار هو اختيارنا.»

الشيء المميز في هذا الكتاب هو «روح دافوس.»

ويكون هذا الكتاب أكثر قوة عندما يستعين شواب بمعارفه في المنتدى الاقتصادي العالمي وسياقه للتأكيد على التحديات لفرادى أعضاء المنظمات التي تواجه الثورة. وقد خرجت بانطباع جديد — مثل المقولة التي تفيد بأن سمك القرش يجب أن يسبح للبقاء حيا — فإن علينا أن نتعلم ونتغير. «فالطريق لن يزداد إلا سرعة وبالتالي ستتطلب الرحلة نظرة جادة وصادقة إلى قدرة المنظمات على العمل بسرعة ومهارة.»

وقد قضيت بعض الوقت لفهم فحوى الكثير من هذه الخلاصات؛ واعتقد أنني كنت أبحث عن توصيات محددة بشأن السياسات. غير أنه لفهم الغرض من هذا الكتاب، علينا أن نعود إلى دافوس وفكرة أن التعاون يتيح «منظورا شاملا لما يحدث . . . ويعتبر حاسما لتطوير وتنفيذ أفكار وحلول متكاملة ستؤدي إلى تغير قابل للاستمرار.» ويسعى هذا الكتاب إلى بناء فهم شامل للثورة الصناعية الرابعة، ولكنني أشعر بالقلق، وأنا متأكد من أن شواب يشعر به أيضا، من أن الفهم الجماعي لنخبة العالم ليست كافية للتغلب على التحديات القادمة.

أندرو برغ
نائب مدير
معهد صندوق النقد
الدولي لتنمية القدرات

رسالة إلى المحرر

مكاسب كبيرة، وخسائر صغيرة

تضمن عدد يونيو ٢٠١٦ من مجلة التمويل والتنمية بعض التعليقات التي ذكرها «داني رودريك» حول المكاسب والخسائر التي تنشأ عن التجارة الأكثر حرية في مقال بعنوان «ثائر لقضيته». فقد قال رودريك إن نظرية التجارة «تبين أنه كلما ازدادت المكاسب الصافية، ازدادت إعادة التوزيع [اللازمة]. ولا أساس من الصحة للجدل بأن المكاسب كبيرة بينما المقدار الذي يُعاد توزيعه صغيرا». وهنا أود أن أشير إلى عدم صحة هذه العبارات بوجه عام للأسباب التي ترد لاحقا. وهنا ينبغي وضع قيود على هذه العبارات لاحتمال استخدامها في تعطيل تحرير التجارة.

ولنفترض في حالة انفتاح سوق معين على التجارة أن السعر المحلي انخفض وتم استيراد السلعة. ومع انخفاض السعر فإن المنتجين يتضررون بينما ينتفع المستهلكون. وبعبارة أكثر دقة، هناك خسارة في «فائض المنتجين» ومكسب في «فائض المستهلكين». ويتوقف حجم المكسب في فائض المستهلكين والخسارة في فائض المنتجين، من بين جملة أمور، على المرونة السعرية للعرض والطلب، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بارتباطهما ببعضهما البعض على نحو منهجي. وبالتالي، عند انخفاض سعر سلعة ما فإن حجم المكاسب في فائض المستهلكين سيكون كبيرا جدا وحجم الخسائر في فائض المنتجين سيكون صغيرا جدا عندما تكون المرونة السعرية كبيرة في العرض والطلب على السواء. وتتوقف المكاسب والخسائر التي تتحقق لمختلف المجموعات نتيجة الانفتاح التجاري على قيم المرونة، من بين جملة أمور، والأمر هنا يخضع للتجربة. فمن الممكن تماما أن تكون قيم المرونة هي ما يجعل المكاسب كبيرة، والخسائر، أي «إعادة التوزيع»، صغيرة.

كذلك نجد أن مستوى الإنتاج المحلي مقارنة بالاستهلاك، وبالتالي الواردات، له أهميته بالنسبة إلى حجم المكاسب والخسائر. ولنفرض عدم وجود أي إنتاج محلي لمنتَج ما، وبالتالي يُستوفى الاستهلاك بالواردات فقط. وفي هذه الحالة، فإن تخفيض الحواجز التجارية سيزيد من فائض المستهلكين، بدون أي خسارة في فائض المنتجين. وبالتالي، في هذه الحالة، لن تنشأ أي إعادة توزيع من انفتاح السوق على التجارة. فما مدى واقعية هذا الأمر؟ واقعي تماما.

وهنا أود الإشارة إلى مثال واحد، هناك العديد من الاقتصادات النامية التي لا تنتج السيارات، ومع ذلك تفرض العديد من القيود على استيرادها. وبالتالي فإن إلغاء القيود على واردات السيارات سيحقق منفعة للمستهلكين بدون خسارة للمنتجين، ومن ثم تنتفي إعادة التوزيع. وعندما يكون الإنتاج المحلي محدودا للغاية مقارنة بالاستهلاك المحلي، ومن ثم تكون الواردات كبيرة جدا، فإن مكاسب المستهلكين يمكن أن تكون كبيرة جدا، بينما تكون خسائر المنتجين صغيرة جدا. ومرة أخرى، فإن الأمر هنا يخضع للتجربة في مختلف البلدان. وتعتبر أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية من الأمثلة الجيدة الأخرى على إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة مع تحمل خسائر صغيرة.

وخلاصة الأمر، يتوقف حجم المكاسب والخسائر التي تتحقق نتيجة انفتاح أحد الأسواق على التجارة على المرونة السعرية للعرض والطلب، وعلى حجم الإنتاج المحلي مقارنة بالاستهلاك. وهذان العاملان الحيويان يقيدان تعليقات رودريك. وسيكون من المثير للاهتمام أن نتعمق في بحث هذه المسائل باستخدام بيانات فعلية من مختلف البلدان.

ستيفن توكاريك
اقتصادي أول، إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي

F&D FINANCE and DEVELOPMENT

Like what you're reading?

Then like us on Facebook!

www.facebook.com/financeanddevelopment

Statement of Ownership, Management, and Circulation required by 39 USC 3685

1. Title: *Finance & Development*. 2. Publication No. 123–250. 3. Date of filing: October 24, 2016. 4. Frequency: Quarterly. 5. Number of issues published annually: four. 6. Annual subscription price: $27. 7/8. Complete mailing address of known office of publication/publisher: *Finance & Development*, International Monetary Fund, 700 19th Street, N.W., Washington, DC 20431. 9. Full names and complete mailing address of publisher, editor, and managing editor: Jeffrey Hayden, Camilla Lund Andersen, Marina Primorac, International Monetary Fund, Washington, DC 20431. 10. Owner: International Monetary Fund, 700 19th Street, N.W., Washington, DC 20431. 11. Known bondholders, mortgagees, and other security holders owning or holding 1 percent or more of the total amount of bonds, mortgages, or other securities: None. 12. Tax status: has not changed during preceding 12 months. 13. Publication title: *Finance & Development*. 14. Issue date for circulation data below: September 2016.

15. Extent and nature of circulation	Average no. of copies each issue in preceding 12 months	Actual no. of copies of single issue published nearest to filing date (September 2016)
A. Total number of copies	16,770	17,000
B. Paid distribution through the USPS	171	99
C. Total paid distribution	177	105
D. (4) Free or nominal rate distribution outside the mail	12,349	12,286
E. Total free or nominal rate distribution	14,432	14,308
F. Total distribution	14,609	14,413
G. Copies not distributed	2,161	2,587
H. Total	16,770	17,000
I. Percent paid and/or requested circulation	1.21	0.73

I certify that the statements made by me above are correct and complete.
Jeffrey Hayden, Publisher

صندوق النقد الدولي

صدر مؤخرا!

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠١٦

إيجاد الحلول معاً

- نظرة متعمقة على مشورة الصندوق بشأن السياسات وما يوفره من تمويل ودوره في تنمية القدرات
- أضواء على أهم أنشطة الصندوق، بما فيها إصلاح نظام الحصص وسلة حقوق السحب الخاصة الجديدة
- صيغة تفاعلية عبر شبكة الإنترنت لاستخدامات أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة

طالع التقرير عبر شبكة الإنترنت على imf.org/ar2016

التمويل والتنمية، ديسمبر ٢٠١٦
MFIAA2016004